عدد خاص

مجلة الصناعة والتنمية

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

العدد 80 - مايو - 2013م

ملف العدد

المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدعم الحكومي وطموحات صغار المستثمرين

«الهيئة» تكرم في حفلها السنوي موظفيها المتميزين والقدامى

«منا وفينا» في المجمعات التجارية والمدارس لإقامة معارض ترويجية لدعم المنتج الوطني

«الهيئة» تحتفل بحصول ٨ منشآت صناعية على شهادة ISO 9001

العربيد لـ الصناعة والتنمية: الفكر الصناعي والاستفادة من الثروة النفطية يخلقان ثورة صناعية في الكويت

محترفون في الرافعات الشوكية و أنظمة النقل و الحلول اللوجستية

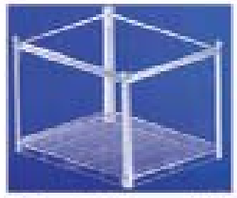
طبليات معدنية ذات قوائم

سيور نقل

رافعة شوكية محورية ثلاثية الاتجاه للممرات الضيقة

رافعة شوكية نصف كهربائية

رافعة شوكية كهربائية

رافعة شوكية كهربائية

مصعد للصيانة

رافعة شوكية كهربائية لنقل الطبليات

رافعة شوكية محورية

طبليات بلاستيكية

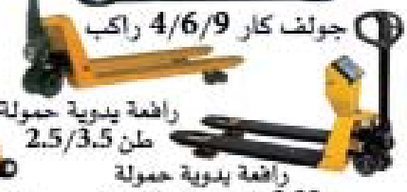
جولف كار 4/6/9 راكب

رافعة يدوية حمولة 2.5/3.5 طن

رافعة يدوية حمولة 2.00 طن بميزان إلكتروني

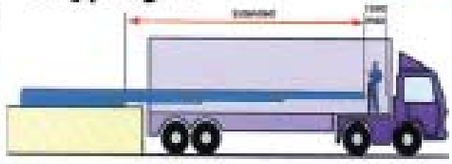
سيور تحميل و تنزيل للحاويات

رافعة شوكية محورية

رافعة شوكية للرولات الورقية

متخصصون في كافة أجهزة التعبئة و التغليف • مع التميز بخدمة ما بعد البيع

جهاز كبس و تفريغ العبوات من الهواء

جهاز تغليف حراري أتوماتيكي

موازين الكترونية مع طابعات للملصق

تغليف حراري يدوي

جهاز تعبئة أتوماتيكي

جهاز تغليف البسكويت و المعجنات

طابعة صناعية سريعة

جهاز تغليف حراري نصف أتوماتيكي

جهاز تفريغ الأكياس من الهواء

تغليف طبليات

جهاز إغلاق الأكياس

خبراء في حلول أنظمة المخازن الذكية

للأحمال الخفيفة و المتوسطة و الذكية

أدوار الميزانين

أرفف ميزانين (دورين)

أرفف ملفات منزلقة

أرفف ذات أذرع حمل للمواسير

أرفف أحمال خفيفة نظام الرف أخيراً الصادر أولاً أو بالعكس

أرفف أحمال متوسطة

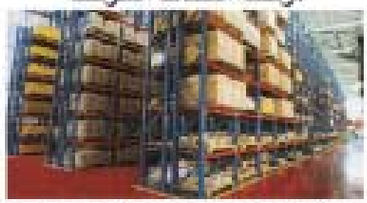
أرفف أحمال ثقيلة نظام الممرات

أرفف أحمال خفيفة لقطع الغيار

شركة المجموعة المتحدة للأنظمة الصناعية المتكاملة

UNITED GROUP CO. Integrated Industrial Systems

هاتف : 247 92 111 – فاكس : 247 64 855 هاتف المبيعات : 997 01 124 – 909 98 805

الري الصناعية خلف معرض صفاة الغانم مقابل كراج دايهاتسو

E-mail : info@ugc.com.kw – www.ugc.com.kw

إعلان

تعلن الهيئة العامة للصناعة أن مجلس الإدارة قرر في جلسته رقم (٢٠١٣/١) بتاريخ ٢٠١٣/١/١٦ إلغاء المشاريع التالي بيانها وسحب القسائم المخصصة لتلك المشاريع. ولن يعتد بأية تغييرات تحدث على تلك القسائم على أرض الواقع بعد ذلك التاريخ مع العلم أن المباني والمنشآت المقامة على تلك القسائم تؤول للدولة بموجب القانون بعد السحب. وعلى أصحاب تلك القسائم إخلاؤها من المعدات والآلات الموجودة عليها خلال عشرة أيام من تاريخه وإلا فستضطر الهيئة إلى بيعها بالمزاد العلني.

م	اسم المشروع	غرض التخصيص	المنطقة	رقم القسيمة
١	مصنع سي هوك لإنتاج القوارب البحرية حسين عبدالرحمن القبندي	لإنتاج القوارب البحرية	الشعيبة الغربية ق٥	A٦٩ A٩٣
٢	شركة الخشاوي والمصطفوي محمود عبدالرضا حسن خشاوي وشركاه	انتاج كراسي وشماسي البحر والأثاث المعدني والمطابخ	صبحان الصناعية ق٢	٧٣
٣	المصنع الوطني للألمونيوم (خالد فهد الجري)	لأعمال الألمونيوم	صبحان الصناعية ق٦	٥٩
٤	مركز فن الركن الإيطالي (الكويتية للمصابغ المركزية)	انتاج قواطع الرخام بانواعه وقياساته المختلفة	أمغرة (كبار المقاولين) ق٢	١٦٠ح ١٦٠ ب/١
٥	مصنع الرفاعي لأعمال الحدادة (ورثة فاطمة السيد حامد السيد الرفاعي	لأعمال الحدادة	صبحان الصناعية ق٩	٣٦
٦	مصنع راديترات الكويت حمد خالد المطوع وشريكته	لانتاج راديترات السيارات فقط	صبحان الصناعية ق٣	٢٤
٧	مصنع النمسا للخرسانة الجاهزة (شركة التجارة الدولية للتجارة العامة والمقاولات)	لانتاج الخلط الخرساني الجاهز	الصليبية الصناعية ق١	(٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠)

المحتويات

■ حصاد الهيئة (٦-٢٥)

- الهيئة العامة للصناعة تقيم حفلها السنوي لتكريم الموظفين المتميزين والقدامى (٦-٩)
- الهيئة تحتفل بحصول ٨ منشآت صناعية على الأيزو (١٠-١١)
- الهيئة شاركت في مؤتمر تفعيل الخدمات الحكومية (١٢-١٤)
- اليونيدو في زيارة الهيئة العامة للصناعة (١٨)
- الهيئة تنظم ورشة تدريب حول متطلبات التصدير للاتحاد الأوروبي (٢٠-٢١)
- ١٦١ متدربا الحصاد التدريبي لشهري فبراير ومارس (٢٢-٢٣)
- هيئة الصناعة تطلق المرحلة الثانية من الحملة الوطنية لدعم المنتج الوطني (٢٤-٢٥)
- منا وفينا في المجمعات التجارية والمدارس (٢٦-٢٧)

■ استطلاع صناعي

- أقتصاديون ومواطنون : حملة منا وفينا ساهمت في دعم المنتج الوطني (٢٨-٣٢)

■ لقاء العدد

- م. أحمد العربيد: الفكر الصناعي والاستفادة من الثروة النفطية يخلقان ثورة صناعية في الكويت (٣٤-٣٩)

■ معارض صناعيه

- الهيئة شاركت بنجاح في معرض The Big 5 Show (٤٠-٤١)

■ صنع في الكويت

- المنسوجات الوطنية ينتج ١٠٠ صنف مناشف وشراشف وألحفة ووسائد (٤٢-٤٥)

■ ملف العدد (٤٦-٦٦)

- الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة يشجع الطاقات الكويتية (٤٦-٥٠)
- خبراء: المشروعات الصغيرة ضرورة ملحة بحاجة لمنظومة متكاملة (٥٢-٥٦)
- المناطق الصناعية طموحات في انتظار التنفيذ (٥٨-٦٢)
- تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٦٤-٦٦)

■ تحقيق صناعي

- اقتصاديون: قليل من الدعم يجعل الصناعة الكويتية «تريد مارك» (٦٨-٧٣)

■ ملف التقييس (٧٤-٧٨)

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية التعدينية تحتفل باليوم العربي للتقييس (٧٤-٧٥)
- الرياض استضافت الاجتماع الرابع للجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات انتاج ونقل وتوزيع المياه (٧٦-٧٧)
- البحرين تستضيف الاجتماع الـ ١٥ للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية (٧٨)

■ النشاط الرياضي

- فريق هيئة الصناعة يفوز بدوري الوزارات لكرة القدم (٨٠-٨١)

مجلة شهرية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة
دولة الكويت

رئيس التحرير
م. براك عبد المحسن الصبيح

مدير التحرير
شملان حمود الجحيدلي

هيئة التحرير
د. سند العجمي
م. زينب عبدالله حسين
م. مريم عباس الفرس
م. فايزة أحمد المذكور
دلال الرفدي

سكرتير التحرير
علي عبد الله جاسم

دولة الكويت، ص.ب: ٤٦٩٠
الصفاة - الرمز البريدي: ١٣٠٤٧
تلفون البدالة: ٢٥٣٠٢٢٢٢
فاكس: ٢٥٣٠٢٧٧٧
العلاقات العامة: ٢٥٣٠٢٠٣٠
قسم الإعلام: ٢٥٣٠٢٢٨٠

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@pai.gov.kw
المراسلات توجه باسم السيد
رئيس تحرير مجلة الصناعة والتنمية
ص.ب: ٤٦٩٠ - الصفاة
الرمز البريدي: ١٣٠٤٧ الكويت
تلفون: ٢٥٣٠٢٨٨٨
فاكس: ٢٥٣٠٢٢٨٩

طبعت في مطابع القبس التجارية

تصدر عن
الهيئة العامة للصناعة
وتوزع مجاناً

الآراء والمعلومات الواردة في المقالات والبحوث والدراسات المختلفة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الهيئة ولا يسمح بالاقتباس منها وإعادة نشرها كلياً أو جزئياً إلا بعد الحصول على موافقة رئيس التحرير

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

إليكم

أهلا وسهلا بكم اعزاءنا القراء في اصدار جديد من مجلة كل الصناعيين "الصناعة والتنمية" اصدار خاص يأتي في إطار بحثنا الدؤوب عن كل ماهو جديد ومفيد للصناعة والصناعيين ، اصدار جمعنا فيه اكبر عدد من المتحدثين في الشأن الصناعي يقدمون الرؤى والحلول والمقترحات لأبرز المشاكل والتحديات التي تواجهها الصناعة في بلدنا الحبيب.

ففي حوار خاص لـ"الصناعة والتنمية" خص المهندس احمد العربيد الصناعي النفطي المخضرم المجلة بأطول حوار يكشف فيه حقيقة مشروع تحويل الكويت الى عاصمة للنفط في المنطقة وكيفية تطويع ثروتنا النفطية لخلق ثورة صناعية في الكويت.

ولاول مرة نقدم ملفا خاصا حول قضية ما.. بدأناها هذا العدد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ماهيتها ..مشاكلها.. معوقات القائمين عليها وجهود الدولة والمسؤولين لدعمها وحمايتها، ورأي المسؤولين والصناعيين فيها ومقترحاتهم لتطويرها وتنميتها، وفي النهاية كلمة للمتخصصين والباحثين حول التنافسية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد افردنا صفحات بشأن الحملة الوطنية لدعم المنتج الوطني "منا وفينا" حيث اطلقت الهيئة المرحلة الثانية منها لتنطلق فعالياتها في المجمعات التجارية والمدارس ونرصد عبر استطلاع ميداني انعكاسات تلك الحملة على المنتج الوطني بشكل عام.

ولا يتوقف هنا جديد موضوعاتنا فنرصد عبر تحقيق ميداني فكرة جريئة لمجموعة من الشباب الصناعيين يكشفون فيها عن طموحاتهم بأن يجعلوا من الصناعة الكويتية "ترید مارك" أي علامة تجارية شهيرة.. فكيف يخططون لتحقيق فكرتهم؟؟

وتتوالى ابواب المجلة الثابتة حيث يكتظ حصاد الهيئة بالعديد من الانشطة المحلية والدولية والتي يأتي في طليعتها حفل التكريم السنوي الذي اقامتة الهيئة لتكريم موظفيها القدامى والمتميزين ... ومن هنا نتقدم اليهم بالتهنئة واخلص الاماني، هذا الى جانب ابواب صنع في الكويت والمعارض الصناعية وملف التقييس حيث رصدنا كلمة مدير عام المنظمة العربية للتعدين احتفالا باليوم العربي للتقييس، وبذلك نقدم لك عزيزي القارئ عدداً خاصاً ثرياً في محتواه وجديداً في مظهره.

فأهلا بكم وبمقترحاتكم،،،

أسرة التحرير

6

10

12

22

الصالح: «الهيئة» عازمة على تشديد الرقابة وسحب القسائم الصناعية من غير الجادين

الهيئة العامة للصناعة تقيم حفلها السنوي لتكريم موظفيها المتميزين والقدامى تحت رعاية وحضور وزير التجارة والصناعة

تحت رعاية وحضور معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة أنس خالد الصالح ومدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس براك عبدالمحسن الصبيح نظمت «الهيئة» الحفل السنوي السابع لتكريم موظفيها المتميزين والذين أمضوا ٢٥ عاماً.

من جانبه، قال الصبيح إن «الهيئة لم تكن لتأخذ مكانتها الحالية لولا جهود العاملين فيها و إخلاصهم في أعمالهم فكان لزاماً علينا أن نتقدم إليهم بالشكر والتقدير، ونخص بالذكر المتميزيين منهم ومن أمضى خمسة وعشرين عاماً على انتسابهم إلى هذه المؤسسة العريقة، علماً بأن ما وصلت إليه الآن ليس هو طموحنا ودائماً ننظر إلى الأفضل.

وفي تصريحات له بهذه المناسبة أكد وزير التجارة والصناعة أنس الصالح على أن الهيئة العامة للصناعة ستشدد رقابتها في تطبيق القانون على غير الجادين بسحب القسائم منهم، لمنع حدوث أي مخالفات أو ممارسات كانت تتم في السابق.

وأضاف الصالح في تصريحات صحافية عقب انتهاء حفل الهيئة العامة للصناعة السنوي السابع لتكريم الموظفين أن «الوزارة بصدد تسلم المنطقة الحرة بالجنوب، أما المنطقة الموجودة في الشويخ (المستقبل) فهي بصدد صدور قرار من المجلس البلدي للمرحلة الثانية والأخيرة من المخطط الهيكلي لها، وبالتالي يمكن إعادة تراخيصها للقطاع الخاص».

وقال الصالح إن «خطة التطوير التي ستنفذها وزارة التجارة وهيئة الصناعة خلال المرحلة القادمة ترتكز على عدة عناصر رئيسة، أهمها: تحسين وتبسيط الإجراءات، وعنوان هذا العام

هو تحسين بيئة الأعمال، وهو عنوان وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة».

وفيما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال فإن المحور الأساسي يتضمن تسهيل وتبسيط الإجراءات اليومية، والمحور الثاني يشتمل على استحداث مدن صناعية جديدة، حيث بدأت الهيئة العامة للصناعة ترسية وتوقيع مناقصات المدن الصناعية في صبحان قطعة (١)، والآن بصدد التوقيع على منطقة الشدادية الصناعية.

أما عن سكراب أمغرة فقال الصالح إن الهيئة والبيئة والبلدية تتعاون لتنظيم المرحلة الرابعة والخامسة وتلافي التجاوزات التي كانت موجودة في العام الماضي، مشيراً إلى أنه تم إغلاق ما يفوق ٢٦٠ قسيمة سكراب، وهو إغلاق إداري إلى حين تعديل الوضع، و«بالتالي أتوقع أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة إنجاز».

من جانبه، قال مدير عام الهيئة براك الصبيح إن «الهيئة كانت لديها عدة مشاريع متأخرة لأسباب منها بعضها يتعلق بالأمور الرقابية أو تغيير في المنهج، ومعالجة قضية تجهيز الأراضي الصناعية للبنية التحتية، ولكن وقعنا في فبراير الماضي مع شركة لتهيئة منطقة (١) في صبحان، وأيضا رفعنا كتابا إلى لجنة المناقصات باختيار شركة لتجهيز منطقة الشدادية، وهي أهم المشاريع الخاصة بالهيئة، والتي ننتظر ظهورها إلى الساحة وتوزيع حجم كبير من الطلبات الموجودة».

وتابع «نحاول بقدر المستطاع تقديم خدمات أفضل بسرعة أكبر للمستثمر الصناعي»، موضحاً أن «هذا التوجه يحتاج إلى تفعيل تشريعات وتغيير في المنهجية لبعض الإدارات الحكومية، وهذا ما نعمل عليه الآن، وهو على رأس اهتمام مجلس الوزراء في ما يتعلق بموضوع الشباك الواحد والأسرع في تنفيذ المتطلبات لتسهيل إجراءات الصناعيين».

ورداً على سؤال عن إمكانية توزيع القسائم الصناعية خلال العام الحالي، قال الصبيح «وقعنا مع المقاولين، ورفعنا توصية في إحدى شركات المقاولات لتنفيذ مشروع الشدادية،

ونتكلم عن نهاية العام أنه من الممكن أن نرى شيئا على الواقع، وسيرى الصناعيون قسائم على أرض الواقع، وهذا يعطي شيئا من الاطمئنان، ونعدهم بأنهم على رأس اهتمامنا»، مشيرا في الوقت نفسه إلى موافقة المجلس البلدي على تخصيص ٥٠ كيلومتر مربع كأراض صناعية للهيئة العامة للصناعة، و«هذا سيوفر متطلبات الصناعيين، وسنعمل ما في وسعنا لتحقيق متطلباتهم».

وبخصوص الشعيبة الغربية قال الصبيح «خصصناها للمشاريع الضخمة التي تتجاوز الـ١٠ ملايين دينار أراض، والتوزيع سيكون هذا العام».

وأضاف الصبيح في كلمته خلال الحفل أن «الهيئة سعت منذ انشائها إلى تحقيق الأهداف المنوطة بها في تنمية وتطوير القطاع الصناعي والنهوض به، وهي حالياً بصدد تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية التي تساهم في توفير وتعزيز البنية الأساسية لمناطق صناعية جديدة لتوفير القسائم الصناعية، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات المعاملات الصناعية من خلال نظام الشباك الواحد بالتنسيق مع الوزارة المعنية لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين الصناعيين».

وأشار الصبيح إلى الدعم والمساندة

اللامحدودة التي يساهم فيها وزير التجارة والصناعة، لتحقيق أهداف وخطط الهيئة في تطوير وتحديث خدماتها، وإرساء القواعد والأنظمة الإدارية والفنية التي تدعم مسيرتها لتطوير وتنمية النشاط الصناعي، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي.

وأكد الصبيح أن الهيئة لم تكن لتأخذ مكانتها الحالية لولا جهود العاملين فيها وإخلاصهم في أعمالهم، « فكان لزاما علينا أن نتقدم اليهم بالشكر والتقدير، ونخص بالذكر المتميزين منهم ومن أمضى خمسة وعشرين عاما على انتسابهم إلى هذه المؤسسة العريقة، علما بأن ما وصلت اليه الهيئة الآن ليس هو طموحنا ودائما ننظر إلى الأفضل».

تتقدم إدارة العلاقات العامة والإعلام بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسادة الرعاة لرعايتهم الحفل السنوي السابع لتكريم موظفي الهيئة المتميزين والقدامى متمنين استمرار مثل هذا التعاون في المستقبل، وتخص بالشكر الجهات التالية وفق الترتيب التالي:

١ – البنك التجاري الكويتي
٢ – البنك الأهلي المتحد
٣ – شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية
٤ – الشركة المتحدة لصناعة الحديد
٥ – شركة خالد علي الخرافي وإخوانه للمقاولات الإنشائية (خرافي ستيل)
٦ – الشركة الأولى لصناعة الحديد.
٧ – شركة الروضتين لتعبئة المياه.
٨ – شركة المجموعة المشتركة للمقاولات.

الهيئة تحتفل بحصول ٨ منشآت صناعية على شهادة ISO 9001

احتفلت الهيئة العامة للصناعة بحصول ٨ منشآت صناعية على شهادة ISO 9001 والتي تم توزيعها خلال الحفل الذي أقامته شركة الاستثمار البشري، وقد كان الحفل تحت رعاية وحضور المدير العام للهيئة العامة للصناعة المهندس براك عبد المحسن الصبيح وفريق العمل التابع لإدارة تنمية الصادرات والارشاد التصديري / قسم تنمية السوق والمنتجات ووحدة الاستشارات التي يترأسها السيد عبد المحسن المخيزيم وحضور المسؤولين المعنيين من المنشآت الصناعية الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ وفريق من أعضاء الجهة العالمية المانحة للشهادة.

ويعتبر مشروع إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية أحد مشاريع «برنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية» المنبثق من الاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت، حيث يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في زيادة حصة الصادرات الصناعية الكويتية في الأسواق العالمية من خلال:

- زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الوطنية.
- تحسين جودة المنتج وتسهيل الإجراءات.

مدة الدراسة:

المشروع مستمر بشكل سنوي لتغطية القطاع الصناعي تخصص له ميزانية سنوية لدعم المنشآت الصناعية.

تم الإعداد لتنفيذ هذا المشروع للمساهمة في حصول المنشآت الصناعية على شهادات الجودة المناسبة وبالتنسيق مع لجنة البيوت الاستشارية يتم اعتماد المكاتب الاستشارية التي سوف تعمل على تأهيل المنشآت الصناعية والحصول على الشهادة من الجهات العالمية المانحة للشهادة، على سبيل المثال لا الحصر:

- شهادة نظم إدارة الجودة ISO 9001
- شهادة نظم الإدارة البيئية ISO 14001
- شهادة نظم إدارة الجودة بالمعامل ISO 17025
- شهادة نظم إدارة السلامة الغذائية ISO 22001

هذا ويتم اعتماد المكاتب الاستشارية بناءً على التنسيق بين الهيئة العامة للصناعة ولجنة اختيار البيوت الاستشارية بشكل سنوي مع بداية كل سنة مالية جديدة.

ومن المكاتب الاستشارية المحلية التي تم اعتمادها من قبل لجنة البيوت الاستشارية للسنة المالية:

أولا: شركة تنمية الطاقة المتكاملة للاستشارات والتدريب الأهلي:
لتأهيل ومنح المنشآت الصناعية التالية شهادة الجودة العالمية (ISO 14001):

١ – شركة شواطئ الخليج للأدوات الصحية والبناء.
٢ – شركة الخليج لصناعة الزجاج قدمت كتاب اعتذار عن المشاركة وتم استبدالها بالشركة الأولى للحديد.
٣ – شركة هندسة وصيانة التكييف (داسكو).
٤ – شركة الخرافي ستيل.

وقد تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢

ثانياً: شركة الاستثمار البشري للاستشارات والتدريب:
لتأهيل ومنح المنشآت الصناعية التالية شهادة الجودة العالمية (ISO 9001):

١ – شركة كويت فيركروم للتجارة والمقاولات.
٢ – شركة الغانم لصناعة المنظفات والأيروسول (شركة التضامن العالمية).
٣ – شركة النظاراتي حسن.
٤ – الشركة العالمية لمساحيق الألوان.
٥ – شركة بوبيان لصناعة مواد التغليف قدمت كتاب اعتذار عن المشاركة وتم استبدالها بشركة نظارات كيفان.
٦ – شركة الأصول لستائر الحماية والشتر.
٧ – الشركة المركزية لأعمال التكييف (سياكو).
٨ – مؤسسة صوفان لأعمال الحديد.

تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٦

نبذة مؤسسة ايكو للاستشارات البيئية
لتأهيل ومنح الشهادات التالية:

أولاً: شهادة الجودة العالمية (ISO 17025) للشركة الكويتية للألبان.
تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩

ثانياً: شهادة الجودة العالمية (ISO 22001) لشركة نقل وتجارة المواشي.
تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩

«الهيئة» شاركت في مؤتمر تفعيل

بمشاركة مدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس/ براك الصبيح ومدير مركز المعلومات ودعم القرار السيد/ عبدالكريم تقي بمؤتمر تفعيل الخدمات الحكومية بدعوة من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات تم استعراض الدراسة المقدمة من كل من:

– شركة CSTranform للاستشارات.

– شركة ماكينزي للاستشارات.

والتي كانت تغطي أفضل السبل لتفعيل خدمات الحكومة الالكترونية والربط بين الجهات، كما تم توضيح المعوقات التي تواجهها الحكومة الكويتية لتفعيل تلك الخدمات، كما تم الاطلاع على تجربة الحكومة البريطانية في مجال الخدمات الالكترونية وخدمة المواطن والتي حددت قصة النجاح التي توصلت إليها تلك التجربة ليتسنى الإستفادة منها.

كما تم استعراض تجربة الهيئة العامة للصناعة في مجال نظم المعلومات وتطبيقاتها وتم استعراض التالي:

– المنهجية المتبعة بمركز المعلومات في تطبيقاتها وإنشاء البنية التحتية

الخدمات الحكومية - لندن ٢٤ - ٢٩ مارس ٢٠١٣

ومراحل تنفيذها.

- رؤية مركز المعلومات ودعم القرار والتي تتمثل في تكوين بنية تحتية متكاملة تحتوي قاعدة معلومات صناعية تخدم الشأن الصناعي الكويتي، وتتيح لنا سهولة إدارة المعلومة الصناعية.
- تجربة الحوسبة الإلكترونية كأول جهة حكومية تطبق هذه التجربة والتي تعنى بإنشاء بنية تحتية تستفيد منها الجهات

الحكومية ذات العلاقة والمستثمر الصناعي لاستخدام أنظمة الهيئة دون أعباء مالية عليها.

– نظام متابعة المشاريع الإنشائية والعقود الإلكترونية ونظام توحيد المواصفات والمقاييس والتي تقع تحت بيئة الحوسبة الإلكترونية.

– عرض (٨) مشاريع تسهم في خدمة المستثمر الصناعي والتي هي كالتالي:

- المعلومات الصناعية.
- نظام تنمية الصادرات الصناعية.
- نظام مختبرات الجودة.
- نظام الاستعلام الصوتي.
- آلة التحصيل الآلي.
- أجهزة التتبع الآلي.
- نظام المواصفات والمقاييس
- نظام متابعة المشاريع الإنشائية.

في الختام تم عرض هدف مركز المعلومات ودعم القرار بأن تكون الهيئة العامة للصناعة هي الممثل الرسمي والمعتمد للمعلومات الصناعية وتم التطرق لأهمية تسويق الخدمات الآلية والتي تخدم المستثمر الصناعي ومن خلال شعار iclick والتي تحقق مبدأ النافذة الموحدة.

آلية تخصيص قسائم تخزين الصلبوخ

أصدرت الهيئة العامة للصناعة قائمة اللوائح والاشتراطات الخاصة بقسائم تخزين الصلبوخ والتي جاءت على النحو التالي:

أولا: شروط التخصيص

١ – أن يكون المتقدم حاصلا على ترخيص استيراد صلبوخ من وزارة التجارة والصناعة.

٢ – أن يكون ترخيص الاستيراد ساري المفعول عند تقديم طلب.

٣ – تقديم نسخة من خطاب الضمان المسلم في وزارة التجارة والصناعة.

٤ – تقديم نسخة من العقد بين صاحب الطلب ووزارة التجارة والصناعة.

ثانياً: مدة التعاقد

ينطبق على قسائم تخزين الصلبوخ ما ينطبق على القسائم المؤقتة بشأن الفترات الزمنية المقررة للقسائم المؤقتة في التعاقد.

ثالثاً: مساحة القسيمة اللازمة لتخزين الكميات التالية للصلبوخ

المساحة (م٢)	الكمية (م٣)
٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٧٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

رابعاً: شروط تجديد العقد

١ – تقديم طلب تجديد العقد الإداري المؤقت مرفقا به ما يلي:

أ – ترخيص استيراد صلبوخ من وزارة التجارة والصناعة ساري المفعول عند تقديم طلب التجديد.

ب – تقديم نسخة من خطاب الضمان المسلم لـوزارة التجارة والصناعة.

٢ – عدم وجود مخالفات أو تجاوزات في القسيمة.

٣ – استيفاء شرط استيراد الكميات اللازمة حسب المساحات المذكورة أعلاه.

خامساً: التزامات من خصص له قسمة

١ – تسوير القسيمة بسور من الكيربي.

٢ – عدم إقامة أي مبان ثابتة على القسيمة.

٣ – لا يجوز إصدار تراخيص بناء على القسيمة.

٤ – عدم استغلال القسيمة في غير الأغراض المخصص لها.

٥ – عدم القيام بالتخزين خارج المساحة المخصصة.

٦ – يمنع وضع غربال (شرط الهيئة العامة للبيئة).

٧ – عدم تأجير القسيمة من الباطن للغير.

سادساً: سحب القسائم

١ – في حال ثبوت قيام من خصص له القسيمة بأي من المخالفات المذكورة أعلاه، أو عدم استيراد الكمية المطلوبة، يتم الآتي:

أ – توجيه إنذار بتوقيع السيد المدير العام وإعطاء مهلة أسبوعين في حال إرتكاب مخالفة، ومهلة شهر في حال عدم استيراد الكمية المطلوبة.

ب – إن لم يتم إزالة المخالفة أو استيراد الكمية المطلوبة خلال المهلة المحددة يتم توجيه كتاب لمن خصص له القسيمة بإلغاء عقد التخصيص وسحب القسيمة بتوقيع المدير العام.

ج – القيام بإجراءات استرجاء القسيمة.

في حالة الطلبات الجديدة:

يتم رفع مذكرة من قبل الإدارة المختصة لنائب المدير العام للتنمية والتراخيص الصناعية، وبعد الموافقة عليها ترفع للسيد المدير العام للعرض على لجنة تخصيص القسائم بالتوصية وفقا للضوابط سالفة الذكر.

في حالة التجديد / إنهاء عقد التخصيص:

– التجديد بموافقة الإدارة المختصة.

– في حالة وجود مخالفات أو عدم استيراد الكمية المطلوبة يتم إعداد مذكرة من قبل الإدارة المختصة لنائب المدير العام للتنمية والتراخيص الصناعية للعرض على المدير العام لإلغاء التخصيص واسترجاع القسيمة.

في ندوة «دور الصناعة

«الصبيح»: خلال الفترة من منتصف ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥

نظمت الجمعية الاقتصادية الكويتية ندوة عامة بعنوان: «دورة الصناعة في دعم الاقتصاد الوطني»، وذلك في مقر الجمعية الاقتصادية الكويتية مساء يوم الأحد الموافق ٧ أبريل ٢٠١٣.

حيث استضافت الجمعية مدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس / براك عبد المحسن الصبيح، ليسلط الضوء على دور الهيئة العامة، وما قامت به من جهود في تطوير الصناعة رغم أنها تأخرت لأسباب سياسية إلى جانب تعديل قانون الـBOT مما تسبب في تأخرها بعض الشيء خلال الفترات الماضية، مبينا ان الهيئة تستعد حاليا لتخصيص ١٣٢ قسيمة صناعية على ان يتم الانتهاء منها خلال الفترة بين منتصف ونهاية عام ٢٠١٥.

وأضاف انه قد تم اختيار المقاول لمشروع منطقة الشدادية، وستنتهي اجراءات الترسية في نهاية السنة الحالية لتأهيل القطعة ٤ في منطقة صبحان، متوقعا ان يتم طرح المناقصة الخاصة بتأهيل مشروع النعايم البالغة مساحته نحو ٨ كم مربع بنهاية العام الجاري، حيث يجري العمل حاليا على دراسة المشروع ووضع المخططات اللازمة له.

وأكد الصبيح على ان هناك عدة خطوات بشأن قرارات سحب قسائم صناعية والهيئة تقوم بدورها من حيث سحب الأراضي الصناعية من أصحاب المشاريع المعطلة أو التي لم يقم عليها أي نشاط صناعي، حيث ان الخطوة الأولى تأتي في نشاط سحب أراض، أما الخطوة الثانية تأتي في تظلم من سحبت أرضه، ومن خلالها يتم النظر في تظلمه من حيث إعطائه تمديدا من

في دعم الاقتصاد الوطني»

«الهيئة» تستعد لتخصيص ١٣٢ قسيمة صناعية

الوقت في حال كان تظلمه صحيحا. حيث أوضح ان عدد القسائم التي سحبت منذ توليه منصب المدير العام في الهيئة بلغ حوالي ٨٤ قسيمة.

وأشار إلى أن الكويت عرفت الصناعة منذ أيام صناعة السفن ولكنها تأخرت مقارنة بالدول المجاورة في إشارة إلى ضرورة التفاؤل مع النظر إلى الأمام ما سينعكس على مستقبل جيد، مشددا على ضرورة ايجاد مصادر متجددة وبدائل للنفط ذات استمرارية، مؤكدا في ذات الوقت على ضرورة التفكير في مرحلة ما بعد النفط وسبل تعزيز الاقتصاد الوطني، منتقدا اعتماد الاقتصاد شبه كلي على صناعة النفط.

وأضاف الصبيح ان الصناعة والاقتصاد مرتبطان ببعض ارتباطا وثيقاً، مشيرا إلى أن كبرى دول العالم اقتصاديا تعتمد بشكل كبير على الصناعات المتعددة الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة، حيث انها تمثل نحو ٧٥ في المئة إلى ٨٠ في المئة من اقتصاد الدول الكبرى، كما أشار إلى انه في الآونة الأخيرة وجد ان متانة الاقتصاد بالنسبة للدول تعزز من قوتها السياسية فهو الركيزة الأساسية التي تزيد قوة تلك البلد أمام الدول الأخرى.

لافتا إلى دور الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تشريع مزيد من القوانين المشجعة على الاستثمار في الكويت إلى جانب توفير الأراضي الصناعية وتخصيص المساحات اللازمة لإقامة المصانع عليها من أجل المساهمة في توظيف الشباب الكويتي وخلق فرص اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

وفيما يخص هجرة أصحاب المصانع من الكويت إلى السعودية نظرا لتأخر الدولة في منحهم القسائم الصناعية تطرق الصبيح إلى تميز الكويت عن كثير من دول الأخرى في المنطقة من حيث التسهيلات، كما ان الكويت تحظى بدعم الصناعة أكثر بكثير من دول أخرى، ضاربا مثلا بكلفة أجور الأراضي هناك إلى جانب الزام المستثمر الكويتي بنسبة معينة للتوظيف من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، معربا عن حزنه من هجرة بعض المصانع آملا في ايجاد حلول من أجل الحد من هذه الهجرة.

وأكد حرص الهيئة العامة للصناعة والجهات المسؤولة في الدولة على معالجة ندرة الأراضي الصناعية والاسراع في تحريرها، مشيرا إلى تفهمه للعوامل التي تدفع المستثمرين إلى العمل خارج البلاد باعتبار أن الفرص الاستثمارية يجب ان تستغل في أقصر وقت.

وعن دور الهيئة في دعم الحرف الصناعية قال الصبيح انه تم أخيرا الموافقة على تحويل الحرفة إلى منشأة صناعية بعد مضي ثلاث سنوات عليها وفقا للشروط والضوابط إضافة إلى رأسمال معين، مضيفا ان الحرفيين بانتظار صدور قرار وزارة المالية فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية لمساواتها بالمنشآت الصناعية.

وعن اشتراطات الحصول على تراخيص صناعية منها أن يكون كويتيا أو من دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن يقوم بتقديم دراسة جدوى عن المشروع، كما يجب أن يحدث المشروع إضافة إلى الاقتصاد الكويتي، كما أفاد بأنه للتغلب على عدم الجدية في الالتزام بالمشاريع فقد يتطلب أن يقدم المستثمر كفالة بنكية تتوافق مدتها مع مدة تنفيذ المشروع.

وعن الشباك الواحد قال إن هذا المشروع ليست له علاقة بالشباك الواحد لما فيه من مشقة واستنفاد للوقت، معربا عن استيائه منه والعمل على ضرورة تطوير الموضوع حيث انه بصدد رفع الموضوع إلى مجلس الوزراء.

كانت الندوة بإدارة الأستاذة منى المعراض، وبحضور رجال الأعمال الصناعيين يتقدمهم رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي، ورئيس الجمعية الاقتصادية طارق الصالح.

اليونيدو في زيارة للهيئة العامة للصناعة

زار وفد من الـ UNIDO مقر الهيئة العامة للصناعة في الفترة من ١٣-٢٠١٣/٣/٢١ في إطار مشروع تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية لدى الكويت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO وجاءت الزيارة لتغطية هدفين رئيسيين من المشروع.

١ – عقد دورة تدريبية للمنشآت الصناعية في متطلبات التصدير للدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي على مدى ٣ أيام وهي إحدى الدورات المقررة من المقترح الفني للمشروع.

٢ – مناقشة مشروع تقييم وتطوير الاستراتيجية التصديرية لدى الكويت والتي تم مؤخراً بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٥ بإضافته على العقد للمشروع الحالي قيد التنفيذ مع المنظمة والاستفادة من المبلغ المخصص له في الصندوق الأتماني لدولة الكويت لدى لـ UNIDO، وما لازمه من تنسيق مواعيد مع الإدارات المعنية بالهيئة العامة للصناعة والجهات الخارجية ذات العلاقة بالصادرات حيث قام الوفد بمقابلة كل من:

أولاً: الهيئة العامة للصناعة

١ – إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري

٢ – إدارة المعارض والفرص التصديرية

٣ – إدارة مركز المعلومات ودعم القرار

ثانياً: الجهات الخارجية

١ – غرفة تجارة وصناعة الكويت

٢ – اتحاد الصناعات الكويتية

٣ – البنك الصناعي

٤ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

٤ – إدارة الإحصاء المركزية

٦ – معهد الكويت للأبحاث العلمية

٧ – المؤسسة العامة للموانئ

٨ – الإدارة العامة للجمارك

٩ – شركة ايكويت

١٠ – مصنع الوسول للوائح الشتر

١١ – شركة مطاحن الدقيق الكويتية

وقد تم خلال تلك الاجتماعات مناقشة المواضيع المتعلقة بالاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت وجمع بعض البيانات والاحصاءات المتعلقة بالواردات والصادرات ومناقشة المشاكل والمعوقات التي تواجه المصنعين في استيراد المواد الأولية وتصدير منتجاتهم للخارج.

كما عقد اجتماع نهائي مع إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري حيث تم مراجعة البرامج التنفيذية المدرجة ضمن الاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت، قد تمت المراجعة والتقييم للوقوف على تسلسل وضع كل برنامج منذ تنفيذه إلى الوقت الحالي، وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تزويد مستشاري الـ UNIDO على عدد من المستندات والوثائق تمهيداً لاستكمال المرحلة القادمة اللازمة للمشروع.

رعـــاية .. ثقـــة .. تطـــور

بيت الزكاة

هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOVT. AUTHORITY

مشروع احتساب
زكاة الشركات

لدى بيت الزكاة فريق محاسبي متخصص لاحتساب
زكاة الشركات والأسهم

للزكاة بيت

%2.5 زكاتي

مركز الإتصال 175

www.zakathouse.org.kw

«الهيئة» تنظم ورشة تدريب حول متطلبات التصدير للدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي

نظمت الهيئة العامة للصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ورشة تدريب حول متطلبات التصدير للدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ١٨-٢٠ مارس الماضي.

وقد تم التركيز في هذه الورشة على المواضيع التالية:

- مساعدة المصنعين المحليين في التعرف على بيئة الأعمال التجارية في أسواق الاتحاد الأوروبي
- الالمام بجميع ما يتعلق بدخول هذه الأسواق من المواصفات الفنية ووثائق التصدير وشروط التسليم والمسؤولية عن المنتجات.
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتكييف منتجاتها بما يتلاءم مع المتطلبات والمعايير الخاصة بالأسواق الأوروبية.
- وضع استراتيجيات تسويق خاصة بهذه الأسواق

الخلفية

التمكن من الدخول إلى أسواق التصدير هو أمرحاسم لتعزيز نمو وانتاجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة في ظل العولمة وزيادة تحرير الأسواق. ولكن في كثير من الأحيان تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة الأزمة والمعلومات الفنية التي تساعدها على اقتحام أسواق جديدة.

وفي هذا الصدد أنشأ الاتحاد الأوروبي أكبر سوق موحدة في الاقتصاد العالمي وأعد قواعد واضحة وشفافة تطبق على جميع الشركاء التجاريين.

ان الخمسمائة مليون مستهلك الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي يمثلون السوق في العالم الأكثر ربحاً وتقدم فرصا متعددة للمصدرين من جميع انحاء العالم. يمثل الاتحاد الأوروبي ٢٥,٥ في المائة من الدخل العالمي الخام (GDP) بقدرة شرائية تفوق ٢٥٠٠٠ يورو للشخص الواحد.

علماً بأنه للوصول إلى هذه السوق الموحدة

والمفتوحة يحتاج المصدر إلى معلومات دقيقة حول الأنظمة وكيفية تلبية متطلبات ومعايير الاتحاد الأوروبي.

كما يحتاج المصدر إلى معرفة المزيد عن العملاء بالاتحاد الأوروبي وكل الطلبيات في مختلف القطاعات. لهذا الغرض فمن المستحسن أن يبني المصدر استراتيجية ترويجية تخول له تشخيص طلبيات الاتحاد الأوروبي وتمكنه من كسب أكثر دراية بشبكة المستوردين بالاتحاد الأوروبي.

هدف ومنهجية ورشة العمل

الهدف من هذا التدريب هو تعزيز معرفة وقدرات مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

يجب عليهم أن يكونوا أكثر دراية بمتطلبات الاتحاد الأوروبي للدخول إلى السوق الأوروبية الموحدة : اجراءات الاستيراد، قواعد ضريبة القيمة المضافة، الرسوم الجمركية .

وسيتم التركيز أيضاً على بناء استراتيجية للتسوق لمعرفة المزيد عن امكانيات سوق الاتحاد الأوروبي و كيفية الترويج للمنتجات الكويتية مع التعرض إلى بعض الأدوات التسويقية الهامة التي يجب استغلالها.

وسوف يستخدم النهج التشاركي خلال التدريب. كما ستم دراسة حالات واقعية وتقديم قصص نجاح من تونس مع الاعتماد أيضاً على تمارين عملية تتم كنماذج مع بعض المؤسسات الكويتية الراغبة في التصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

جدول الأعمال

الاثنين ١٨ مارس	الثلاثاء ١٩ مارس	الاربعاء ٢٠ مارس
ترحاب بالمشاركين تقديم حول سوق الاتحاد الأوروبي	عرض مفصل لاجراءات الاستيراد إلى سوق الاتحاد الأوروبي	التصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي: التجربة التونسية
اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. علاقة الاتحاد الأوروبي مع الكويت	عرض مفصل لاجراءات الاستيراد إلى سوق الاتحاد الأوروبي (متابعة)	نظرية عامة حول امكانيات سوق الاتحاد الأوروبي
المتطلبات العامة للتصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي	معلوم الجمارك والتعريفات التفصيلية تمارين عملية	التوصيات الرئيسية لإعداد استراتيجية تصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (على مستويات الانتاج والتسويق و الدعم المالي)

١٦١ متدرباً الحصاد التدريبي لشهري فبراير ومارس

إعداد : بدور المطوع

في إطار حرص الهيئة العامة للصناعة على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف وأعلى درجات الجودة في العمل. وانطلاقا من هذا المبدأ أستكمل قسم التدريب بالهيئة تنفيذ الخطة التدريبية السنوية ٢٠١٢/٢٠١٣ التي تعتمد أساسا على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة حيث تم تدريب عدد (١٦١) متدربا خلال شهري فبراير ومارس موزعين على الدورات التالية:

الدروات المحلية:

١ – الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والرقابة المالية:
يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بأحدث الأساليب العلمية والمبادئ والقواعد المهنية لعملية التدقيق والرقابة المالية والإدارية ودراسة المشاكل العملية للتدقيق.

٢ – شهادة مقومات الذكاء الإداري الاستراتيجي للموظف الفعال:
يهدف البرنامج إلى اكساب المشاركين مهارات ومقومات أداء مهام العمل من خلال التعرف على الأدوات التي تشكل ماهية الذكاء الإداري الاستراتيجي.

٣ – المهارات الإدارية والسلوكية للموظف:
يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات المشاركين لتحقيق النجاح في تعديل السلوك غير المنتج بأداء العمل وتحقيق التناغم مع الآخرين.

٤ – سمات الموظف الناجح ومهارات التعامل:
يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بمفهوم الموظف الناجح وسماته الشخصية والعملية وفنون الأداء الراقي والنموذجي في الاتصال مع الآخرين ورفع كفاءة الأداء أثناء التعامل معهم.

٥ – نصائح جوهرية للموظف الناجح:
يهدف البرنامج إلى عرض وتحليل الاتجاهات والمفاهيم المعاصرة للإدارة ومقومات المدير الفعال الذي يستطيع التأثير على الآخرين وتحفيزهم من خلال إقامة العلاقات الدافعة لهم.

٦ – تحدي الحياة الوظيفية بإيجابية:
يهدف البرنامج إلى تدريب المشاركين على تطبيق مهارات ابراز الشخصية والمكانة في عملهم وتطوير اتجاهاتهم بالتعامل مع بيئة العمل واستخدام تقنية قوة الطاقة الذاتية في حياتنا اليومية.

٧ – الطاقة وتأثيرها على الإنتاجية في العمل للتركيز وإزالة الإحباط:
يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالأساليب الحديثة للتخلص من الضغوط النفسية وبناء الحافز والدافعية وكيفية تنمية الشعور الداخلي بالرضا والتخلص من الضغوط والقلق والاضطراب وكيفية تعزيز الثقة بالذات.

٨ – التجربة اليابانية في الإدارة:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بأساليب الإدارة اليابانية في ترشيد الانفاق والتعرف على استراتيجية الإدارة اليابانية (كايزن) لتحقيق نسب عالية من الأداء الفعال.

٩ – خطوات ومتطلبات تعيين الجهات المقبولة:

يهدف البرنامج إلى التعريف بعملية تعيين الجهات المقبولة لتقويم المطابقة من خلال شرح الإطار القانوني والمتطلبات والإجراء.

الدورات التعاقدية:

١ – اشتراطات الجهات الحكومية لإقامة المشاريع الإنشائية:

يهدف البرنامج إلى تعريف المتدربين على الاشتراطات الخاصة بالجهات الحكومية والدورة المستندية لإقامة مشروع انساني يتضمن تأهيل المتدرب على احتساب تكاليف المشروعات الهندسية ورصد الميزانية التقديرية للمشاريع المزمع إقامتها.

٢ – طريقة سحب العينات (لعب الأطفال + أجهزة كهربائية):

يهدف البرنامج إلى كيفية اختيار العينة من خلال خطوات متبعة مدروسة وانتقاء عينة ممثلة وكيفية الحصول على عينة مناسبة.

«هيئة الصناعة» تطلق المرحلة الثانية

الصبيح: نسعى لدعم القطاع الصناعي

أعلن مدير عام الهيئة العامة للصناعة براك الصبيح انطلاق المرحلة الثانية من الحملة الاعلامية لدعم وترويج المنتج الوطني تحت شعار «المنتج الوطني قريب مني»، وذلك بعد انتهاء المرحلة الاولى للحملة والتي كانت تحت شعار «المنتج الوطني منا وفينا».

واكد الصبيح خلال مؤتمر صحافي عقدته الهيئة بهذه المناسبة ان الهيئة تولي الحملة أهمية كبيرة لما لها من تأثير مباشر على تشجيع ودعم الصناعات الكويتية والمنتجات الوطنية التي تشكل أحد الروافد الهامة للدخل الوطني، وذلك للعمل على رفع نسبة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني مع زيادة رقعة القطاع الصناعي وتنميته وتطويره.

واضاف قائلا أن اختيار شعار المرحلة الأولى من الحملة «المنتج الوطني منا وفينا» يعبر عن صيغة الشراكة التي يجب ان نعتمدها جميعا كأسلوب ومنهج في التعامل مع قضايانا الوطنية باعتبار ان دعم المنتج الوطني من خلال التعريف به وتشجيع شرائه واجب وطني، واختيار هذا الشعار يؤكد على ما يتميز به المنتج الوطني من أفضلية لا تتوافر في غيره من المنتجات التي تتطلب مرور فترة زمنية بين انتاجه ونقله وتخزينه وصولا الى المستهلك، وهذا بلا شك ينعكس على أفضلية المنتج الوطني من حيث الجودة والسعر، خاصة وإن معظم المصانع والمنتجات المحلية حاصلة على علامة الجودة الكويتية وغير الكويتية بالاضافة الى شهادات الأيزو.

ومن جانبه اكد نائب المدير العام لتنمية الصادرات الصناعية باني الهاجري ان حملة دعم المنتج الوطني تهدف الى دعم وترويج المنتج الوطني من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة حيث بدأت الحملة في عام ٢٠١٢ وستستمر لمدة ٣ سنوات حتى نهاية ٢٠١٤.

وأكد على ان المنتج الوطني يستحق الدعم لانه يتمتع بجودة وسعر مناسب استطاع من خلاله اثبات وجوده في السوق المحلي واختراق الاسواق الخارجية.

واشار الى ان دعم الهيئة للمنتج الوطني والترويج له لن يتوقف عند الحملة بل ستعمل الهيئة على تنظيم مشاريع اخرى تشجيعا للمنتجين والمصنعين، مشددا على اهمية الدور الاعلامي في دعم وتشجيع المنتج الوطني والترويج له.

من حملة دعم وترويج المنتج الوطني

وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني

«منا وفينا» في المجمعات ترويجية للحملة الإعلامية

استمرارا لأنظمة الحملة الإعلامية للترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا» التي تنظمها الهيئة العامة للصناعة في عامها الثاني تم إقامة العديد من المعارض الترويجية للحملة في مجمعي البيرق ومارينا، بالإضافة إلى شرق، وذلك بحضور مدير إدارة الترويج والفرص التصديرية ونائب رئيس الحملة الإعلامية لترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا» بالهيئة م. زينب حسين، وعلى هامش هذه المعارض والتي شهدت إقبالا من الجمهور قالت حسين انهم يفضلون إقامة المعارض الترويجية للحملة خلال عطلة نهاية الأسبوع

التجارية والمدارس لإقامة معارض للترويج عن المنتج الوطني

في المجمعات التجارية نظرا لتوافد الجمهور في تلك الأماكن، مضيفة أنهم يحرصون على أن يكون معرض «منا وفينا» في مكان حيوي من أي مجمع يقام فيه حتى يلفت نظر الرواد للمجمع لأن الهدف الرئيسي للحملة هو التعريف بالمنتج الوطني واستهداف أكبر شريحة ممكنة من الجمهور لتأصيل كلمة منتج وطني في أذهانهم.

وأكدت حسين أن الفعاليات مستمرة في مجمعات أخرى خلال الفترة القادمة وأن الإعلام عن الحملة مستمر أيضاً، لافتة إلى أن الهيئة العامة للصناعة لا تألو جهدا في تنظيم أي فعالية من شأنها إنجاح تلك الحملة التي تحرص على أن تتم بنجاح وتكون حققت الهدف المرجو منها. وأشارت إلى أنه من خلال كل الفعاليات السابقة للحملة لاحظت أن ما يلفت نظر الجمهور هو شعار الحملة «منا وفينا» ومن خلال هذا الشعار يبدأ بالتساؤل، متمنية من كل من يرى شعار الحملة أو يقرأ عنها أو يشاهد أي فعالية لها أن يعي أهمية دعم المنتج الوطني سواء من المواطن أو من المقيم وأن ذلك يكون من خلال شرائه الذي يمثل في النهاية دعما للاقتصاد الوطني.

على صعيد آخر شاركت الحملة في عدة معارض أقيمت في ثانوية الجابرية ومدرسة خولة المشتركة بنات بهدف القاء الضوء على صناعتنا الوطنية والدور الفعال الذي تقوم به الهيئة في تطوير الصناعة ودعمها لتعريف الطالبات بأهمية المنتجات الوطنية وتشجيعها لخلق جيل واع بهذا الشأن.

مواطنون لـ «الصناعة والتنمية»:

منا وفينا ساهمت في دعم المنتج الوطني كخطوة للنهوض بالصناعة الكويتية

خاص - «الصناعة والتنمية»:

تساعد على ترويج المنتج الوطني، وتهدف إلى التعريف به، ولاسيما تمثل داعما قويا لمواجهة المنتجات المنافسة في السوق المحلي ... إنها حملة (منا وفينا) للعام الثاني على التوالي بعد ان حققت الحملة السابقة للعام الماضي الهدف المرجو منها بحسب تصريحات صناعيين ومواطنين ومسؤولي الحملة.

حملة (منا وفينا) اصبحت على لسان المواطنين كافة أثرت بشكل كبير في جملة مبيعات المنتج الوطني الذي فعلا يستطيع منافسة المنتجات الاجنبية بشكل واضح، بل وأدت في تحويل واجهة المواطن الكويتي للاتجاه إلى شراء المنتجات الصناعية الكويتية التي تملأ أرفف الجمعيات التعاونية والمجمعات الاستهلاكية كافة.

إذ ان حملة (منا وفينا) ولعامها الثاني على التوالي تؤكد ان المنتج الكويتي يحتاج إلى الدعم من الاطراف كافة سواء الجهات المسؤولة أو الجمعيات التعاونية أو المستهلكين الذين بدورهم الكبير هم من يساهمون في الارتقاء بالمنتج الوطني.

والحملة التي أعلن عنها مؤخرا للعام الثاني على التوالي، ستكون داعما رئيسيا في ترويج وتنشيط وتسويق المنتج الوطني، وان الجهات كافة من جمعيات ومواطنين مسؤولون عن دعم المنتج، وان فكرة (منا وفينا) ستؤدي في النهاية إلى التعريف بالمنتجات وتنشيط عمل المصانع والارتقاء بالصناعات الوطنية.

في البداية قال نائب المدير العام لتنمية الصادرات الصناعية في الهيئة العامة للصناعة، باني الهاجري أن الحملة تهدف إلى الترويج وتعريف كل الناس بالمنتج الوطني، وان فعاليات الحملة مستمرة، في حين ان المرحلة المقبلة ستشهد العديد من الفعاليات التي ستساعد على ترويج المنتج الوطني.

ولفت الهاجري إلى أن (الهيئة العامة للصناعة) حريصة بشكل كبير على تشجيع التصنيع والمصنعين من خلال تلك الحملة، والتي تعتبر أكبر حملة إعلامية للترويج عن المنتج الوطني في منطقة الخليج كله، وأن هناك العديد من المنتجات الوطنية التي تتميز بجودة عالية، ومع ذلك لا يعرفها المستهلك سواء كان مواطنا أو مقيما، وذلك لأن أي منتج يحتاج للترويج له والإعلان عنه من خلال حملات ضخمة مثل حملة (منا وفينا).

وأضاف «فعاليات الحملة تستهدف الأماكن المعروفة بكثرة مرتاديها مثل المجمعات التجارية الكبرى والجمعيات، إذ يتواجد ممثلو الحملة في هذه الأماكن كي يلفتوا نظر المستهلك للمنتج الوطني وأهمية شرائه، والتي تتمثل في أنه زيادة للدخل القومي كما أنه يساعد على زيادة عدد المصانع والمنتجات، وبالتالي توفير فرص عمل للشباب».

ودعا الهاجري المصنعين والمنتجين المشاركة في الحملة التي قامت بها الهيئة من أجلهم، ومن أجل الترويج عن منتجاتهم وخدمة الصناعات الوطنية بشكل عام، وتمنى من الجمعيات التعاونية أيضا المشاركة في الحملة باعتبارها المكان الأول الذي يستهدفه المستهلك لشراء حاجاته، وأيضا لوجود العديد من المنتجات الكويتية التي يستخدمها المستهلك في الجمعيات التعاونية ولا تقل جودة عن أي منتج آخر بل بالعكس ربما تكون جودتها أعلى بكثير، ولكنها فقط تحتاج لمن يلفت نظر المستهلك بأن هذا المنتج وطني وممتازا ولكنه فقط يحتاج لدعم المستهلك من خلال شرائه.

من جانب آخر قالت مدير إدارة الترويج والفرص التصديرية، ونائب رئيس الحملة الإعلامية للترويج عن المنتج الوطني (منا وفينا) في الهيئة العامة للصناعة زينب حسين ان الهيئة حريصة على تقديم التسهيلات كافة للمصنعين والمنتجين من خلال مساعدتهم على الترويج لمنتجاتهم، وذلك أكبر تشجيع لمنتجاتهم.

وأشارت حسين إلى أنه «إيمانا من الهيئة العامة للصناعة بجودة المنتج الوطني وتميزه في مكوناته وتصنيعه ومواصفاته لكل المواصفات العالمية، جاءت حملة (منا وفينا) لتؤكد على ذلك للمستهلك»، لافتة

الهاجري:
«الهيئة» حريصة بشكل كبير على تشجيع التصنيع والمصنعين من خلال الحملة

إلا أن تجاوب المستهلك سواء كان مواطنا أو مقيما مع الحملة وأهدافها يتم من خلال شرائه للمنتج الوطني وهذا هو دوره، وبذلك يكون الدعم للاقتصاد القومي وللمصانع التي توفر فرص عمل للشباب الكويتي.

وأكدت حسين على أن المنتج الوطني إضافة إلى تميزه بجودة عالية جدا يتميز أيضا بسعره المناسب، إذا ما قورن بالمنتجات الأخرى التي تعتبر مرتفعة السعر بسبب المصاريف التي تضاف لسعر المنتج لتعويض تكلفة شحنه ونقله من دولة لأخرى، وأضافت « يعتبر المنتج الوطني أكثر جودة لأنه ينتقل من المصانع للمستهلك مباشرة، ولا يتعرض للتخزين لفترات طويلة مثل المنتجات الأخرى، متمنية أن تشهد الحملة خلال الفترة المقبلة مشاركة من المصنعين ومن المستهلكين لتكتمل الصورة الترويجية والتشجيعية للمنتج الوطني.

من جانب آخر قال المواطن علي سالم ان حلمة (منا وفينا) اسهمت في ترويج المنتج الوطني، وقامت بترويج الصناعات الوطنية الكويتية بشكل يليق بتلك المنتجات، مشيرا إلى أن المنتج الكويتي يستحق منا الكثير كي ندعمه.

ولفت سالم إلى أن الجمعيات التعاونية تدعم المنتج الوطني منذ ان تم تدشين تلك الحملة الاعلامية الكبيرة التي ترتقي بالمنتج الوطني، لافتا إلى أن المنتجات الكويتية تملأ الارفف في المجمعات، وتتمتع بمواصفات عالية الجودة تجعلنا نفضلها عن المنتجات الاجنبية المنافسة.

زينب حسين:
المنتج الوطني إضافة إلى تميزه بجودة عالية جدا يتميز أيضا بسعره المناسب

وأضاف « الحملة قامت بدور كبير في توجيه نظرنا لمنتجاتنا الوطنية، وان جميع المنتجات المحلية تحتاج لمساندة من جميع

سعود الديحاني:
نؤيد دعم المنتج الوطني وأن يستمر لفترات طويلة حتى يتعود المواطن على شرائه

المواطنين سواء بالحملات أو من غيرها، حيث ان جميع المنتجات الوطنية كانت مهملة في السابق وبدون دعاية كافية لها، أما الآن ومن خلال الحملة أصبحت تلقى اقبالا كبيرا وبشكل ملحوظ».

وأيد سالم فكرة حملة (منا وفينا) والتي تهدف إلى الوقوف مع المنتجات الوطنية والتعريف بها، وان دور الهيئة العامة للصناعة التي تعتبر داعما قويا للمنتجات الوطنية ساهم بشكل كبير في ترويج المنتجات الوطنية سواء من خلال الحملات الاعلانية او الاعلامية، ولاسيما تذليل الصعاب من امام الصناعيين الكويتيين.

من جهته قال المواطن عبد الله المتلقم ان الصناعات الوطنية من منتجات غذائية اصبحت محط انظار المواطنين بعد ان اهتمت الهيئة العامة للصناعة بدعم المنتجات الوطنية من خلال حملتها منا وفينا التي ركزت على ضرورة الاهتمام بالمنتج الوطني، ولاسيما ضرورة شرائه ودعمه واظهار الجمعيات التعاونية للمنتجات ادى إلى النهوض به والاقبال الكبير والملحوظ على شرائه.

وبين المتلقم ان أغلب الجمعيات التعاونية لعبت دورا مهما خلال العام الماضي والحالي، في اهتمامها بعرض المنتج الوطني والاهتمام به، وان حملة منا وفينا جاءت من أجل تنشيط هذا المفهوم وتعريف المواطن بالمنتجات الوطنية التي يجب ان تدعم من قبل مواطنيها، لافتا في الوقت نفسه إلى أن هذه الحملة ساهمت ايضا في تنشيط مبيعات المنتج الوطني واقبال الوافدين عليه نظرا لسعره المعقول ومواصفاته العالمية التي لا تقل أبدا عن المنتجات العالمية.

عبد الله المتلقم:
الجمعيات لعبت دورا مهما خلال العامين الماضي والحالي واهتمامها بعرض المنتج الوطني

كامل يوسف:
المنتجات الكويتية من منتجات غذائية أو صناعية إنشائية قادرة على أن تبقى في المنافسة

وأكد المتقلم ان منافسة المنتجات الوطنية مع المنتجات الاجنبية يجب ان تواجه بحملات مثل حملة منا وفينا، ويجب ان يكون المواطن له دور كبير في دعم منتجاتنا الوطنية من خلال شرائه للمنتجات الوطنية.

من جهته قال المواطن سعود الديحاني ان حملة (منا وفينا) للعام الثاني على التوالي يجب ان تستمر لفترات طويلة والتي من شأنها ان تذكر المواطن بأولوية الشراء للمنتج الوطني والابتعاد عن شراء المنتجات المنافسة لها، مؤكدا في الوقت نفسه على ان المنتج الوطني يحتاج للمساندة في الوقت الراهن في وقت دخلت منتجات منافسة للسوق بشكل كبير وتنافس جميع منتجاتنا الكويتية، الأمر الذي يحتاج إلى تضافر الجهود من أجل ابقاء المنتج الوطني في الساحة من خلال دعمه وشرائه وتكثيف الحملات التوعوية لشراء ودعم الصناعات الكويتية.

وأكد الديحاني على ان الهيئة العامة للصناعة دعمت ومازالت تدعم المنتج الوطني بجميع اشكال الدعم، حيث ان دور الهيئة هو الدور الرئيسي لدعم المنتج الوطني، ومن ثم يأتي دور المواطن في ان يقوم بعمليات الشراء للمنتجات الوطنية واعطائها الاولوية في الشراء، وهذا ما نراه الآن في ان المواطن الكويتي يبحث حاليا عن المنتج الكويتي لشرائه.

وأضاف « نأمل في ان يكون الدعم القائم من قبل الهيئة العامة للصناعة والخاص بدعم المنتج الوطني يستمر لفترات طويلة حتى يتعود المواطن على شراء المنتج الكويتي، وان يكتشف ان المنتجات الوطنية قادرة على المنافسة وقادرة على ارضاء المواطن، وان المنتجات الكويتية تتمتع بمواصفات عالية الجودة وبسعر أقل من المنافس.

أما المواطن كامل محمود يوسف فيؤكد ان دعم المنتج الوطني ضرورة، ويجب على جميع الجهات المشاركة في دعمه من خلال عمليات الشراء او لفت الانتباه إلى ان المنتج الوطني قادر على ان يلبي احتياجات المواطنين، مشيرا إلى ان المنتجات الكويتية كافة من منتجات غذائية أو صناعية انشائية او غيرها قادرة على ان تبقى في المنافسة كون انها تتمتع بقدر كبير من المواصفات العالمية التي يجب ان تنافس خارجيا وليس محليا فقط.

وبين محمود ان فعاليات حملة (منا وفينا) تستهدف الأماكن المعروفة بكثرة مرتاديها مثل المجمعات التجارية الكبرى والجمعيات، إذ ان الجمعيات التعاونية لها دور كبير في دعم المنتجات من خلال اظهار المنتجات في الارفف الظاهرة وضرورة التعريف بانها منتج وطني.

واكد محمود ان كثيرا من المنتجات الوطنية اثبتت تواجدها، وتفاعل المواطنين مع الحملة ، حيث ان أغلب المنتجات الكويتية هي منتجات ذات جودة مميزة وعالية ولكن تفتقد الدعاية الكافية لها والدعم من قبل المواطنين، والتي تتمثل بعمليات الشراء.

حسين خليل:
تكثيف الدعايات والإعلانات المتعلقة بالحملة كان له أثر إيجابي على الإقبال لشراء المنتج

من جانب آخر قال حسين خليل وهو من القائمين على فكرة حملة (منا وفينا) والتي تختص بدعم المنتج الوطني يجب تكريمهم على انهم يدعمون ويوجهون المواطنين لشراء المنتج الكويتي الذي يفتقد كثيرا من الدعم، وان دعم الهيئة العامة للصناعة للمنتجات الكويتية هو الخيط الاول للنهوض بالمنتجات الكويتية ومن ثم الدور على المواطن الذي يقوم بالشراء.

وبين خليل ان تكثيف الدعايات والاعلانات المتعلقة بالحملة كان له أثر ايجابي على الاقبال لشراء المنتج الكويتي، وان التعريف بالمنتج الكويتي يحتاج إلى دعاية أكبر من ذلك كونه يقع وسط زحمة منتجات عالمية منافسة تتمتع بجودة عالية.

وأكد خليل على ان المنتج الوطني قادر على المنافسة في ظل خطة طموحة من قبل الهيئة والممثلة في حملة منا وفينا وغيرها من دعم الصناعيين حتى يأخذ المنتج الوطني مكانه الطبيعي في بلده.

كويت بوكس
KUWAIT BOXES

الفن في صناعة الكرتون .....

حالياً في أمغره الصناعية

مصنع كويت بوكس

احدى شركات بيت الأوراق المالية

- صناديق RSC
- صناديق الحقائب
- صناديق التعبئة
- صناديق الشحن
- صناديق البيتزا
- صناديق الخضروات

تليفون: ٢٤٥٧٣٦٩٦ / ٢٤٥٧٣٦٩٥ / الخط الساخن: ٦٧٠٠٠٣٢٣ / فاكس: ٢٤٥٧٣٦٩١ / الإيميل : info@kuwaitboxes.com
www.kuwaitboxes.com

توافر النفط يُمكِّن الكويت من إقامة صناعات

العربيد : الفكر الصناعي والاستفادة

خاص – الصناعة والتنمية :

مبادرة قد تبدو للوهلة الأولى لمن لا يتعرف على تفاصيلها ويقترب من القائمين عليها أنها «درب من الخيال»، ولكنها في الحقيقة هي واقع ملموس نعيشه الآن على أرض الكويت،، إنها مبادرة «الكويت عاصمة النفط في العالم»، تلك المبادرة التي بدأت بفكرة أطلقها الرئيس السابق لشركة نفط الكويت المهندس أحمد العربيد، عبر صفحته على أحد مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد استطاع العربيد بلورة هذه الفكرة إلى واقع ملموس، بفضل خبرته الكبيرة في القطاع النفطي، فالسنوات الطوال التي قضاها في هذا القطاع، والتي شغل خلالها مناصب عدة منها، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التنمية النفطية، جعلته على علم بكل كبيرة وصغيرة في قطاع النفط، ويعرف جيدا قيمة هذه الثروة الطبيعية التي منحها الله للكويت، وجعلته أيضا يعتمد على المنهج العلمي في كل أمر، ويدرس كل خطوة بدقة قبل أن يخطوها، فهو يعلم تماما أن مبادرة مثل هذه ليست فقط صعبة بل في «غاية الصعوبة» ولكن تنفيذها ممكن، إذا درس الأمر بشكل جيد، وهذا ما جعل العربيد يعطي هذه الفكرة الوقت الكافي للدراسة، فقد استغرق ما يقرب من ١٢ عاما في دراستها، حيث بدأت الفكرة في ذهنه في العام ٢٠٠٠، لتأخذ نحو ١٢ عاما من البحث قبل أن يطرحها على شبكة الانترنت في فبراير ٢٠١٢، ليقيم بعد ذلك أول مؤتمر صحفي لشرح الفكرة في صيف العام ٢٠١٢ .

ولان الفكرة مدروسة بعمق شديد ومبنية على أسلوب علمي، واعتمدت على خلاصة تجارب سنوات وسنوات قضاها العربيد في قطاع النفط، في أكثر من دولة منها الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية و اليمن و تونس والصين واستراليا وماليزيا واندونيسيا والجزائر وغيرها، هذا بالإضافة إلى الكويت، فقد نالت الفكرة استحسان العديد من القيادات النفطية، والخبراء المعنيين بالقطاع النفطي والقطاع الاقتصادي بشكل عام، ولم يكن الشباب أقل حماسا للفكرة من أهل التخصص، بل كان حماسهم أكبر، فهم الباحثون عن أي بارقة أمل، وأي مبادرة تساهم في تطور هذا الوطن لينخرطوا فيها، لذا كان الإقبال على التطوع كبيرا من مختلف الفئات، حتى وصل العدد إلى ٢٤٠ متطوعا من الشباب، و١٤٠ خبيرا في الشؤون النفطية.

ولإيماننا بأهمية مثل هذه المبادرات، ودورها في التقدم الصناعي للكويت قامت «الصناعة والتنمية»، بمقابلة المهندس أحمد العربيد، وكان لنا معه اللقاء التالي:

• ما زال النفط يمثل أهم مصدر للطاقة، كيف يمكن أن تستفيد الكويت من هذه الثروة في تحقيق طفرة صناعية؟

الكويت أنعم الله عليها بنعمة كبيرة وهي النفط، وبعد إكتشاف النفط في الثلاثينيات نشأت عليه صناعات نفطية عظيمة في الكويت كلها متعلقة بالنفط، مثل صناعة البتروكيماويات، مما أبرز اسم الكويت عالميا، وهذا الأمر انعكس على جميع المجالات الاخرى في الدولة، وأصبحت الكويت ذات ثقل في المحافل الدولية، واستمرت هذه السمعة حتى وقتنا الحالي.

ولا شك أن النفط أمر عظيم للبشرية أجمع، وحقق لها الكثير من الفوائد، فقد نقل البشرية خلال الـ ١٥٠ سنة الماضية إلى حالة كبيرة من التطور، وهذا التطور الذي حدث خلال الفترة المذكورة بفضل النفط، يفوق تماما التطور الذي حدث للبشرية خلال الـ ٢٠٠٠ سنة الماضية، من حيث التقدم التكنولوجي والتطور وثورة الاتصالات، وبالتالي لو أننا استفدنا من هذا التقدم وانتهجنا هذا الفكر الصناعي داخل الكويت، واستفدنا من هذه الثروة الهائلة، من الممكن أن نخلق ثورة صناعية عظيمة داخل الكويت، ونقيم صناعات متعددة بتكلفة أقل من المستوى العالمي، نظرا لتوافر المادة الخام، وتوافر مصدر الطاقة بسعر رخيص جدا. والمثال على ذلك الصناعات البلاستيكية التي تنتج من النفط (الأكياس البلاستيك التي تستخدم لنقل الأغراض)، ورغم أن هذه الصناعات بسيطة إلا أنها تتحمل درجات حرارة ورطوبة عالية، ولا تتأثر بالعوامل الطبيعية مثل الشمس و المطر، ولو أننا استطعنا تطوير هذه الصناعات، فانه يمكننا استخدامها في بناء مساكن منخفضة التكاليف يستفيد منها الإنسان البسيط والفقير في أي مكان في العالم. ومن ثم تصبح هذه الصناعة تدر ربحا على الكويت، وتزيد المداخيل المالية للدولة، ومثل هذه الصناعات القائمة على النفط لو أننا طورناها بالتأكيد سوف تحل مشكلة تنويع مصادر الدخل التي نتحدث عنها منذ سنوات وسنوات دون حلول تذكر.

متعددة بتكلفة أقل من المستوى العالمي

من الثروة النفطية يخلق ثورة صناعية داخل الكويت

• النفط ساهم في تقدم البشرية خلال ٢٥٠ سنة بمعدل يفوق التطور الذي حدث في الـ ٢٠٠٠ سنة الماضية

• كثير من الدول سبقت الكويت صناعيا، وتميزت في صناعات لا يمكن منافستها فيها، كيف يمكن للكويت أن تنافس صناعيا، في ظل المنافسة العالمية المحتدمة؟.

بالفعل هناك دول متطورة صناعيا، ولا يمكن منافستها في الصناعات التي تميزت فيها، لان هذه الدول سبقتنا بمراحل، وأصبح لها السبق والريادة في هذه الصناعات، وحتى نلحق بها نحتاج إلى سنوات طويلة، وقد لا يتحقق هذا الأمر، لذا لابد من ابتكار صناعات جديدة، يكون لنا السبق والريادة فيها ونتفوق فيها، وتكون معتمدة بالمقام الأول على مواد متوافرة لدينا وليست متوافرة لكثير من الدول، ومن ثم لابد من اللجوء إلى الصناعات القائمة على النفط، والاستفادة من هذه السلعة الهامة المتوافرة في الكويت بشكل رخيص، فالنفط الكويتي يعد من أقل النفوط العالمية في تكلفة الانتاج، لان الحقول الكويتية جميعها من الحقول الكبيرة وتنتج النفط بفعل الضغط الطبيعي، ولا تكلف كثيرا من المال، وهذه فرصة كبيرة أمامنا يجب استغلالها في تحقيق تقدم صناعي في مجالات جديدة نتميز فيها مستقبلا، وتعطينا مصادر دخل جديدة. وفي الحقيقة أن قضيتي تحقيق الأمن للكويت، وتنويع مصادر الدخل وتطوير الاقتصاد، هما ما تقوم عليه مبادرة الكويت عاصمة صناعة النفط، وهما ما سنحاول بشكل حثيث تحقيقه مستقبلا.

• هل تؤيد اكتفاء الكويت بالصناعات الكيماوية باعتبارها الأكثر ارتباطا بالنفط،أم الدخول في صناعات جديدة يكون لها السبق فيها كما ذكرتم ؟.

النفط ثروة هائلة ولا يمكن حصر الصناعات التي تقوم عليه، ويمكن للكويت الاستفادة من الأمرين بتطوير صناعة الكيماويات، وفي نفس الوقت خلق صناعات جديدة يكون لها السبق فيها، ولكن الأمر يحتاج إلى عقول مستنيرة، وإمكانيات مالية وهذه تحديدا متوافرة في الكويت، بالإضافة إلى ذلك نحتاج بنية تحتية تساعد على تحقيق هذا الأمر، وإذا تحقق هذا الأمر سيكون عندنا مجموعة من الصناعات التي يكمل بعضها البعض، وسلسلة صناعية متكاملة.

ورغم كل الصناعات التي تقوم على النفط، إلا أنه لم يتم الاستفادة من هذه السلعة بالشكل الأمثل حتى الآن، رغم أنه يخدم البشرية في ٣٠٠ ألف استخدام صناعي من خلال المواد البسيطة التي نستخرجها من الكيماويات ، وما زال هناك الكثير من الصناعات التي سيتم اكتشافها مستقبلا، وستكون قائمة على النفط، وهذا يعني أننا في بحر كبير من الصناعات لا حدود له، وهذه الصناعات بلا شك ستوفر كماً لا حصر له من فرص العمل للشباب الكويتي، ولنا في الدول الآسيوبة المثل والعبرة، فهذه الدول أقامت صناعات تكنولوجية والكترونية ضخمة قائمة على المنتجات النفطية، في حين أن هذه الدول لا تملك الإمكانيات النفطية الكبيرة التي تملكها الكويت .

• ما المعوقات التي حالت دون قيام مثل هذه الصناعات في الكويت، وماذا نحتاج ليكون عندنا صناعات متطورة مثل التي نراها في الدول الآسيوية ؟

في الحقيقة شهدت الكويت في الخمسينيات والستينيات قيام العديد من الصناعات وتميز القطاع الخاص في ذلك الوقت، وتميز هذا القطاع أسهم في تطور الصناعة النفطية، فقد ساهم القطاع الخاص في بناء نحو نصف القطاع النفطي،ومن الشركات التي ساهم القطاع الخاص في بنائها، شركة صناعة الكيماويات البترولية، وشركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة ناقلات النفط الكويتية، وهذا القطاع استطاع القيام بكل هذه الانجازات في ذلك الوقت، لانه كان يمتلك الخبرة الكافية والتقنية، والقدرة على الاستمرار والاستثمار والمنافسة ، ومن هنا يمكننا القول إن المناخ كان ملائما لقيام صناعات في الكويت وكانت لا توجد معوقات، ولكن هذا المناخ لم يستمر وظهرت بعد ذلك المعوقات الواحدة تلو الأخرى، ولم يتحقق التطور المنشود للصناعة ووصلت إلى ما هي عليه الآن.

والتطور الذي تحقق في الحقبة المذكورة يرجع إلى أن قطاع النفط (الاستكشاف والانتاج)، هو الذي كان يقود مسيرة تطور اقتصاد الكويت، وهذا هو الوضع الطبيعي في دولة كل ثروتها النفط، فالوضع الطبيعي يقول بأن نضع «الحصان أمام العربة»، أما الآن فقد أنعكس هذا الوضع وبدأنا نطالب بقطاعات أخرى تقود التنمية، وفي هذه الحالة نحن نضع «الحصان خلف العربة»، ومن ثم كان لابد أن تقف العربة، فمن يتخيل أن أي قطاع آخر غير القطاع النفطي والصناعات القائمة عليه يمكن أن يقود التنمية فهو واهم.

أما ما تحتاجه الكويت لتكون دولة صناعية متطورة مثل الدول الاسيوية، فمعظمه متوافر في الكويت، فأي دول حتى تكون صناعية، تحتاج في المقام الأول إلى المواد الخام الأولية والطاقة، والمناخ السياسي الملائم، وتنمية الإدارة، والبحث والتطوير لابتكار صناعات جديدة.

• على الرغم من الفوائض المالية، والانفتاح الخارجي في مجال التعليم، إلا أن الكويت لم

تستطع تحقيق الطفرة التي حققتها في حقبة الخمسينيات والستينيات، ما هي الأسباب ؟

هذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى آلية اتخاذ القرار، وهذه الآلية لكي تكون سليمة، لابد من تحقق أمرين هامين، الأول هو وجود رؤية واضحة ومحددة بتاريخ زمني، والكل يسير وفق هذه الرؤية، ولا يحيد عنها ويتخذ ما هو مناسب من قرارات في سبيل تحقيق هذه الرؤية. والأمر الثاني إيمان القيادة بهذه الرؤية، والتفاف كل فئات الشعب حولها، فلا يمكن لأي خطة تنموية في العالم أن تنجح بدون إيمان الشعب بها. والسؤال الهام هو، كيف يمكن أن نجعل التنمية هي قضية المواطن الكويتي؟، فهذا هو الأمر الهام، وهذا الأمر يمكن تحقيقه عندما ننقل تنفيذ الخطط من الوزارات الى كيانات خاصة يمتلك أسهمها كل المواطنين، ففي هذه الحالة سيهتم المواطن بتنفيذ الخطط التنموية، ويبدى أحسن الآراء بخصوصها ويتحمس لمحاسبة المقصرين فى ادارة الكيانات الخاصة التي تنفذ خطط التنمية، ومن هنا يتحسن الأداء والانتاج. وعندما يتحقق ما سبق ذكره من آلية سليمة لاتخاذ القرار، والإيمان بما يوضع من خطط، حينها سوف نحقق مرة اخرى من تحقق من طفرات سابقا.

• من خلال تجاربكم في أكثر من دولة، ما هو الأمر الموجود في هذه الدول، وساعدها على تحقيق تقدم صناعي، ولا يوجد في الكويت ؟

الاختلاف بين الدول العديدة التي عملت فيها وبين الكويت، أمر واحد فقط وهو ، الإصرار على النجاح، وهذا الكلام أقوله بعد دراسة تامة للوضع في الكويت ومقارنته بالوضع في الدول التي نجحت في استغلال الامكانيات المتاحة فيها في تحقيق طفرة صناعية، أو حتى في مجالات أخرى، على الرغم من أن امكانيات هذه الدول أقل بكثير من الكويت، ورغم ذلك نجحت هذه الدول بفضل الإصرار والتصميم على تحقيق إنجاز، فالإصرار على النجاح سبب كاف لتحقيق الاهداف المرجوة، وإذا وضعنا خطة ولم نصر على نجاحها بالتأكيد ستفشل هذه الخطة .

• أعلنت مؤسسة البترول الكويتية، عن إنشاء منطقة صناعية نفطية، هل يمكن أن يساعد هذا الأمر في تطور الصناعة الكويتية ؟

وكيف يمكن أن يستفيد مشروعكم من هذا الأمر؟

بالتأكيد المناطق الصناعية الخاصة، والتي تهتم خصوصا بموضوع النفط تصب في خدمة المشروع وتحقق الكثير من اهدافنا، ونتمنى أن تتحقق هذه المشاريع بأسرع ما يمكن، بشرط أن تكون هذه المشاريع ضمن رؤية متكاملة، وليست في إطار رؤية جزئية، فالهدف ليس أن يكون عندنا منطقة صناعية مستقلة بحد ذاتها، إنما الهدف أن يكون هناك مناطق صناعية متعددة تخدم الاهداف الموضوعة من قبل الدولة وتحقق التطور الاقتصادي والأمن للبلاد .

ونحن في مبادرة الكويت عاصمة النفط، نحن لا نسعى لانجاز مشروع مستقل بحد ذاته، ولكننا نقول إن هذا جزء لا يتجزأ من خطة النهوض بالبلاد، ونحن نريد تحقيق هدف متكامل يجعل كل من يبحث عن أمور تخص النفط يتجه الى الكويت، وتكون الكويت قبلة للراغبين في الصناعات النفطية وما يتعلق بها.

• هل تعتقد أن المناخ الحالي يساعد على إنجاح مشروعكم،وتتحول الكويت إلى قبلة للصناعات النفطية؟

الكويت تحتاج الى كثير من المقومات لانجاح هذا المشروع، على رأسها معاهد التدريب البترولي، ومعاهد الابحاث، وأيضا كليات الهندسة البترولية بمراكزها المتخصصة لابحاث النفط، إضافة الى ذلك يجب علينا إصلاح الثقافة النفطية السائدة حاليا في البلاد، والتي اكتسبناها خلال المراحل الماضية، فللأسف هذه الثقافة مشوهة، نظرا لأننا لم نتعمق في الدراسة النفطية، وجاء انتقالنا إلى هذه الثقافة بشكل مفاجئ، فالنفط بالنسبة للعالم أجمع كان طفرة كبيرة، وهناك بعض الدول استوعبت الثقافة النفطية سريعا، وهناك من لم يستوعب ذلك، وتشكل لديه ثقافة نفطية مشوهة ومضرة ليست ذات منفعة لا تقدر قيمة هذه الثروة العظيمة وتهدرها بشكل غريب، كما هو الحال في الكويت.

• ما الأسباب التي أدت الى أن تكون هذه الثقافة مشوهة ؟

أسباب التشوه ترجع الى أننا مجتمعات مستهلكة، وبالتالي نميل أكثر الى الرفاهية بشكل مبالغ فيه، ونحن لسنا ضد الرفاهية فهي أمر جيد، وكل إنسان على وجه الأرض يسعى الى تحقيقها، ولكن هذه الرفاهية يجب أن تكون مبنية على أسس انتاجية، بمعنى أن الانسان يعمل ويجتهد ليحقق الرفاهية لذاته، ولكننا في الكويت أصبحنا نسعى الى الرفاهية من أجل الرفاهية، وليس الرفاهية بعد الانتاج، فالأمر الخاص بالانتاج سقط من أذهاننا تماما، ولم يعد العقل يتحدث عن ضرورة أن يكون الانسان منتجا، وأن يعمل حتى يحقق فائدة لنفسه وفائدة للمجتمع الذي يعيش فيه، هذه الثقافات جميعها للأسف فقدناها، وأصبحنا لا نهتم إلا بالأمور السطحية، حتى على مستوى القراءة لم نعد نقرأ، وأصبحنا فقط نهتم بعناوين الصحف، وبالتالي ثقافتنا أصبحت سطحية، ولا نجتهد في العمل بالشكل المطلوب.

ولكن الثقافة النفطية الصحيحة هي الحفاظ على هذه الثروة، والعمل بجد واجتهاد وإصرار من أجل تحقيق اكتشافات جديدة، والتأثير في الأمم الأخرى والبشرية كلها، فنحن نملك أعظم طاقة نستطيع أن نؤثر بها في العالم أجمع، وهذا هو المستوى الذي كان يجب أن نكون عليه ، فنحن حتى الآن تنقصنا المعرفة الكافية بأهمية الثروة التي نمتلكها، فهذه الثروة شهدت في بدايات العمل فيها جهدا كبيرا، وعمل شاق حتى تطورت ووصلت إلى ما هي عليه اليوم، وهناك من مات في البحث والتنقيب عن هذه الثروة، ومن مات تحت أشعة الشمس، وبرغم كل ذلك كان هناك صبر وعزيمة وإصرار للوصول الى هدف منشود، ومع الأسف لم نتعلم كل هذه القيم، لان هذه الثروة جاءتنا بجهود

آخرين وتولينا أمورها بعد ما أصبحت ثروة كبيرة، ومع أننا والحمد لله أضفنا اليها، إلا أننا لم نعطها حقها المناسب.

•هل تعتقد أن القطاع الخاص يقوم بما هو مأمول منه في التطور الصناعي والاقتصادي في الوقت الحالي؟

بالتأكيد لا يقوم القطاع الخاص بالدور المأمول منه في الوقت الحالي، ولكن نقول «إذا أردت أن تطاع فاطلب المستطاع»، فماذا قدمنا للقطاع الخاص حتى نطلب منه القيام بدور مؤثر ونتهمه بالتقصير، فالقطاع الخاص يحتاج الى مد يد العون، فهو على وضعه الحالي لا يستطيع أن يكون مؤثرا في خطة التنمية التي أعلنت عنها الدولة، فخطة التنمية تتكلم على مشاريع بنحو ١٢٥ مليار دولار، تحتاج الى قطاع خاص يتمتع بالامكانيات المالية والادارة الحديثة والخبرة، ولكن بالرغم من ذلك لدينا ثقة كبيرة أن هذا القطاع الذي استطاع أن يمتلك كل هذه المقومات في الخمسينيات والستينيات وقاد التنمية في ذلك الوقت، قادر مجددا على تكوين كل هذا في وقت قصير، إذا اتيحت له الفرصة، وتم دعمه بالمواد الخام الأولية وتسهيل الاجراءات له، والتقليل من البيروقراطية المفروضة عليه، وليس معنى ذلك إلغاء الرقابة عنه، فالرقابة حق للدولة على هذا القطاع وحق للشعب أيضا. وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون للقطاع الخاص أبعاد مجتمعية، ولا يكون هدفه الأول والأخير الربحية، دون النظر الى مسؤولياته الاجتماعية ومسؤولياته تجاه الدولة، بل يجب أن يكون هذا القطاع عنصر بناء في الدولة، ونحن على ثقة أن القطاع الخاص واع ومدرك لهذا الأمر، ويعرف كيفية القيام بذلك، ولكن علينا أن نساعده مثلما ساعدناه في السابق ليقوم بدوره بفاعلية.

• خلال الاعوام الماضية هجر الكويت عدد كبير من المصانع، ما العوامل التي يجب أن تتحقق حتى لا يتكرر هذا الأمر، وماذا تحتاج الكويت لاستقطاب مصانع وصناعات جديدة ؟

في البداية يجب أن نفرق بين المستثمر الاجنبي والممول الاجنبي،ونحن في الكويت نحتاج أكثر الى المستثمر الاجنبي، وليس الممول الاجنبي، فالكويت ليست في حاجة الى أموال، ولكن الاستثمار الاجنبي هو مجموعة عوامل متكاملة، تشمل المال والادارة والخبرة والتقنية، فاذا لم تأت كل هذه العوامل مع بعضها مجتمعة فلا حاجة إلى المال الاجنبي، لان أموال الدولة كافية، ويمكن أن تغطي كل الأنشطة.

أما بخصوص ما تحتاجه الكويت، حتى لا تهجرها المصانع وفي نفس الوقت تستقطب صناعات جديدة، فهو القضاء على البيروقراطية الموجودة في البلاد ووضع الخطط الصناعية الواضحة والمحددة بجدول زمني، بالتزامن مع ذلك نعمل بجدية بمشاركة خبرات عالمية للاستفادة من التقدم العالمي في هذا المجال، وهذه الدعوة نحن نطالب بها في مشروعنا، بحيث تكون هناك شراكات بين القطاع الخاص الكويتي والشركات العالمية، ولا تقتصر هذه الشركات على أرض الكويت بل تمتد الى خارج الحدود الكويتية بمشاركة الشريك الاجنبي ، تماما كما فعلنا مع شركة «الداو كيميكال»، فهي تجربة ناجحة بكل المقايس، بصرف النظر عما حدث في الصفقة الأخيرة، ولو أمكننا تكرار مثل هذه التجارب الناجحة، وأمكننا الاستفادة جيدا من المستثمر الاجنبي، فانني على ثقة أن الكويت سوف تتغير تغيرا تام، وسيكون القطاع الخاص الكويتي قطاعا نشطا ومبدعا في كل مناحي الحياة، وليس الصناعة فقط أو الصناعة النفطية ولكن في كل المجالات.

• ما الخطوات المستقبلية لمشروع الكويت عاصمة النفط ؟

بعد لقائنا مع الخبراء النفطيين خلال الفترة الماضية، واعتماد الوثيقة التي تم نشرها في كتاب، سوف ننظم خلال المرحلة المقبلة سلسلة ندوات نطرح خلالها فكر الوثيقة، ونستدعي مجموعة شخصيات كويتية ذات عمق وخبرة في المجالات الرئيسية التي يعنى بها المشروع، ثم نطرح كل ذلك على مستوى المجتمع، ومن ثم نرصد ردود الافعال والاقتراحات التي سوف تصل الينا، وعلى ضوئها نعدل في الوثيقة إذا دعت الحاجة الى ذلك، بحيث تكون في إصدارها الأخير (الاصدار الرسمي والنهائي)، الذي سوف نقدمه إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ونتوقع حدوث هذا خلال شهر مايو أو يونيو ٢٠١٣ .

• المعوقات توجد في كل عمل .. ما المعوقات التي تواجهكم في هذا المشروع ؟!

أكبر معوق نصطدم به، هو حالة الإحباط التي يعيشها المجتمع الكويتي وتسيطر على نفسيات الكويتيين، وهذا نتاج تجارب كثيرة سابقة لم توفق فيها الكويت، وهذا سبب احباط كبير، ولكن فكرتنا في مشروع الكويت عاصمة النفط، فيها من الحيوية وفيها من الابداع والجاذبية ما يمكن أن يواجه هذا الاحباط، لان المواطن الكويتي اذا رأى أمامه أي بريق أمل سوف يتمسك به، ونحن نراهن على هذا الأمر، فالمواطن الكويتي عندما يجد أي مبادرة فيها جدية ينخرط فيها، وما يدل على ذلك وجود أكثر من ١٢٠ مبادرة تطوعية في الكويت حاليا. ونحن في مشروع الكويت عاصمة النفط نبحث جيدا كيفية إنجاح هذا المشروع، ومن أهم العناصر التي سوف تساعد على ذلك تسويق المبادرة بشكل منظم ودقيق، والعمل على الوصول الى كافة الشرائح، كما أننا نستهدف بناء مشاريع سريعة تبرهن للناس على مصداقية الخطة وقدرتها على التغيير في ظرف زمني بسيط. ومن هنا يمكن أن نرى تغير كبيرا في نفسيات المواطنين، ونرى أيضا تغيرا في جاذبيتهم للمشروع، فالكثير من الشعوب مرت باحباطات، ولكن مع ظهور أول إنجاز الكل تخلى عن الإحباط وبدأ العمل بجد واجتهاد.

• كم عدد المتطوعين في المشروع، وهل جميعهم من الشباب أم هناك قيادات نفطية سابقة؟

هم مزيج من الشباب، والقيادات النفطية السابقة، ووزراء سابقين، وطلبة في الجامعات، والتنوع عندنا كبير وعندنا لا يقل عن ٢١٪ من المتطوعين من النساء، والبقية من الرجال، ومشاركة المرأة في المشروع عالية، وقد وصل عدد المتطوعين الى ٢٤٠ متطوعا، بالاضافة الى نحو ١٤٠ خبيرا في الشؤون النفطية، وهذا التنوع جاء حسب تكوين المجتمع الكويتي، فكل أطياف المجتمع تشارك معنا، ونعمل جميعا بشكل متناغم جدا، وباب التطوع للمشاركة

فكرة مشروع الكويت عاصمة النفط

يقول المهندس أحمد العربيد: بدأت فكرة مشروع الكويت عاصمة النفط عندي منذ العام ٢٠٠٠، عندما دعيت إلى مؤتمر للحديث عن «ماذا بعد النفط»؟، فألقيت حينها محاضرة بعنوان «النفط بعد النفط»، أكدت خلالها أن النفط سيظل لعقود طويلة المصدر الأول للطاقة، وحينها أدركت أن الكويت يجب أن تكون عاصمة لهذه الصناعة المهمة، وأستمرت هذه الفكرة تتبلور عاما بعد الآخر حتى العام ٢٠١٢، وفي هذا العام تحديدا كتبت على أحد مواقع التواصل الاجتماعي عن رؤيتي الاقتصادية للكويت مستقبلا، ولقد جذب ما كتبته عددا كبيرا من المواطنين، وخصوصا فئة الشباب، بالإضافة إلى عدد من المختصين والخبراء، وتلقيت حينها مطالبات عديدة بالاستمرار في هذا الطرح، وبلورة الرؤية الاقتصادية للكويت التي طرحتها في شكل مكتوب.

ومن هنا بدأنا العمل، وترجم هذا العمل بإصدار كتاب يحوي هذه الرؤية، وبالإضافة إلى ذلك أقمنا أكثر من نشاط دعما لهذه الرؤية، ومن هذه الأنشطة لقاءات مستمرة بين المتطوعين في المشروع وعدد من الخبراء في مجالات النفط لدراسة وثيقة المشروع، ومعرفة أفكار هؤلاء الخبراء حول المشروع، وكل ذلك من أجل صياغة الوثيقة في شكلها النهائي، كما أقمنا خلال العام الحالي ٢٠١٣، أول ندوة بعنوان «النفط وأمن الكويت»، وهذه الندوة ناقشت موضوع مهم جدا وهو، «هل النفط خدم أمن الكويت أم لا؟،فاذا كان النفط خدم أمن الكويت، فيجب أن يتم تعزيز ذلك، وإذا كانت هذه الثروة لم تخدم أمن الكويت كما ينبغي، فعلينا أن نفكر كيف يمكن أن يستخدم النفط لتعزيز أمن الكويت، حيث إن الثروات الطبيعية ذات أهمية بالغة للبشرية، والكثير من الدول تستغل الثروات البشرية المتاحة لها في تحقيق أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية وأمنية. ونحن في الكويت نملك ثروة ذات أهمية للعالم أجمع، لذا لابد أن نستفيد منها على الوجه الأمثل، ونطوع هذه الثروة في خدمة أهداف الدولة وأمنها، ولا نتعامل مع هذه الثروة كمادة للطاقة فقط، وإنما نتعامل معها كمادة للطاقة، ومادة للحياة البشرية عموما.

كما إن مشروع الكويت عاصمة النفط يهدف الى جعل الكويت قبلة للباحثين في كل الأمور المتعلقة بالنفط، حتى ولو كان الأمر متعلق بعلاج أمراض مرتبطة بالصناعات النفطية، فالمشروع لا يكتفي بالصناعة، بل يشمل البحث العلمي والاكاديمي، وانشاء مستشفيات عالمية متخصصة في علاج الأمراض المتعلقة بالنفط، وكذلك التدريب من خلال انشاء أفضل معاهد التدريب، وأفضل المتاحف التي تروي تاريخ النفط والمكتبات الوثائقية، والخلاصة أن يجد الشخص أي شيء يفكر فيه متعلق بالنفط في الكويت، ولحدوث ذلك لابد أن يكون إعلامنا قويا، ويجب أن تكون ثقافتنا البترولية قوية وأبناء الشعب الكويتي والوافدين يجب أن يثقفوا نفطيا، لذلك لابد أن تكون الثقافة النفطية جزءا لا يتجزء من التعليم، وهذه من ضمن المطالب التي نطالب بها في مبادرة الكويت عاصمة الصناعة النفطية، حيث نطالب ان يكون تثقيف الطفل وتعليمه وغرس الثقافة النفطية فيه منذ الصغر.

وحول موقف القيادة السياسية من المشروع، أوضح العربيد انه حتى الآن لم يتم التعرف على موقف القيادة السياسية من المشروع، لافتا الى انه من غير المعقول أو الحكمة أن نقدم للقيادة السياسية عمل غير مكتمل، إذ لابد أن نذهب الى القيادة السياسية بعمل مكتمل الاركان، ومعد بشكل جيد، وعندما نصل الى القناعة التامة أن العمل تم اعداده بشكل جيد، وفي هذه الحالة سوف نقدم هذا العمل للقيادة السياسية.

والاعداد الجيد لا يتمثل فقط في صدور الوثيقة، فالوثيقة والحمد لله معدة بشكل جيد، ولكن الإعداد الجيد يتضمن تهيئة المجتمع لهذا الأمر وتقبل فكرة المشروع، بالإضافة الى مباركة الشخصيات الهامة والمتخصصة له، ونحن رصدنا نحو ٤٠٠ شخصية سوف نطلب منها وجها لوجه مباركة هذه المبادرة بعد الاطلاع على الوثيقة واعطائهم الوقت الكافي للحوار معنا، وهذه الشخصيات اذا حصلنا على مباركتها ستكون فعلا انطلاقة قوية للمشروع.

في المشروع مفتوح الى ما لا نهاية، ونهاية هذا التطوع ستكون عندما يتحول المشروع من العمل التطوعي الى العمل الرسمي.

• **هل تتوقعون دعما من الحكومة ؟**

الحكومة ممثلة في وزارة النفط، ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، يدعموننا، من عدة جوانب، منها الجانب المادي لان الأنشطة التي نقوم بها تحتاج بعض المال، وأيضا من ناحية الجانب المعنوي من خلال التشجيع المستمر، يضاف الى ذلك دعم الوزير شخصيا، حيث صرح في أكثر من مناسبة عن دعمه لفكرة المشروع، ونحن على ثقة كبيرة أن هذا الدعم سوف يستمر وسيكون له دور في هذا المشروع.

واختتم العربيد اللقاء بكلمة أخيرة قال فيها: «الشعب الكويتي، والديمقراطية الكويتية، والثروة النفطية الكويتية ثلاثة، عناصر مناسبة لبعضها البعض، وبشكل كبير جدا، وبامكانهم خلق كويت جديدة فيها أمل كبير وعريض يفيد الجميع.

لتوسيع قاعدة تبادل الخبرات العلمية والتقنية في مجال الإسكان

«الهيئة» شاركت بنجاح في معرض THE BIG 5 SHOW 2013

شاركت الهيئة العامة للصناعة في معرض The Big 5 Show ٢٠١٣ والذي أقيم في مركز جدة للمنتديات والفعاليات في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ٩–١٣ مارس ٢٠١٣.

وقد تم افتتاح هذه التظاهرة المنظمة تحت رعاية وحضور رئيس أمانة محافظة جدة الدكتور / هاني محمد أبو راس، وعدد من المسؤولين ورجال الأعمال وأهل الاختصاص حيث مثل الهيئة العامة للصناعة إدارة الترويج والفرص التصديرية، حيث يعتبر المعرض متخصصا لمواد ومعدات وتقنيات البناء في جدة والذي تنظمه شركة The Big 5 International Building & Construction Show.

وأكد الدكتور / هاني أبو راس – في كلمة ألقاها بمناسبة الافتتاح (أن هذه التظاهرة أضحت موعدا مهماً لجميع المتخصصين في هذا المجال ، ومناسبة لتوسيع قاعدة التبادل الدولي للخبرات العلمية والتقنية من أجل تعزيز ومصاحبة الأعمال الكبرى في مجال الإسكان الذي يندرج في مقدمة الأولويات الأساسية لهذه الدورة، وشكر بدورها المنظمين والمشاركين في هذه الدورة).

وقد جاءت مشاركة الهيئة الأولى في هذا المعرض، بمساحة ٣٨٨ مترا مربعا حيث بلغ عدد الشركات المشاركة ١٤ شركة، لكونه يقام في إحدى الدول ذات الموقع الاستراتيجي المميز وهي جدة، والتي يمكن اعتبارها نقطة انطلاق لأسواق آسيا والدول العربية و الأسواق الأوروبية كفرنسا وإيطاليا والمانيا والدول العربية المجاورة، حيث تتصف مدينة جدة بأسواقها المفتوحة على الدول العربية ذات النهضة المتسارعة والمتطورة النمو مما أفسح المجال للمنشآت الصناعية الكويتية بالاحتكاك بالمنافسين المشاركين من دول مختلفة وعقد الاتفاقات والحصول على صفقات ووكلاء في مدينة جدة.

وقد شارك في المعرض عدد من الشركات المتخصصة وهي:

Showcase your latest innovations to
ensure your business reaches a new level

9 – 12 March 2013
Jeddah Centre for Forums & Events
www.thebig5saudi.com

THE BIG 5 SAUDI

- شركة صناعات البحر
- الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة
- الوسول لانتاج شرائح الشتر
- شركة آلاء الجزيرة للتجارة العامة والمقاولات
- شركة شواطئ الخليج (اكواسان)
- شركة صناعات التبريد والتخزين – كولكس
- شركة علي الغانم وأولاده للصناعة والانتاج
- شركة الانابيب البلاستيكية ولوازمها (العدساني)
- مجموعة الحساوي الصناعية
- شركة منتجات المعادن
- شركة مجموعة نعمة المتحدة
- سوبر ستيرز لانتاج الألمنيوم
- شركة توب روك للأبواب والشبابيك الجاهزة
- شركة الغانم للمواد الخصوصية (اسبك)

«المنسوجات الوطنية»

مصنع وطني ينتج ١٠٠ صنف من المناشف والشراشف والألحفه والوسائد

خاص- "الصناعة والتنمية":

شركة المنسوجات الوطنية هي إحدى الشركات الصناعية العتيدة، والتي تأسست في العام ١٩٧٨ كمصنع نسيج متميز في الكويت بفكرة من وزير التجارة والصناعة الأسبق عبدالوهاب الوزان، حيث بدأت تعمل بفاعلية تشغيلية عام ١٩٨٢، وتطور إنتاجها بشكل ثابت وتدريجي، وأصبحت إحدى الشركات الرائدة في الكويت لتصنيع وتصدير المنسوجات مع تحقيق عائد سنوي يقارب ١,٦ مليون دينار.

وتقوم الشركة اليوم بتصنيع أكثر من ١٠٠ منتج عالي الجودة والتشطيب تحت علامتها وماركاتها التجارية المعروفة والموثوق بها (الربيع، هومتكس، فيتانوفا، دوتس اند لاينز، فور سيزونز وكيدز، حيث تشتمل هذه المنتجات على (المناشف – الشراشف – الألحفة الصيفية والشتوية – الغتر – اليونيفورم والوسائد)، وذلك من خلال وحدتي الإنتاج الرئيسيتين المجهزتين بأحدث الآلات والمعدات الصناعية من أوروبا واليابان وايطاليا والولايات المتحدة وتايوان.

ويؤكد مدير عام الشركة محمد شكري الوزان على أن شركة المنسوجات الوطنية باتت تسيطر اليوم على حصة سوقية وصلت إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي السوق المحلي، علماً بأنها قادرة على السيطرة على حصة اكبر من ذلك لولا منافسة المنتجات المستوردة من الخارج، والتي ترد إلى الكويت من كل حدب وصوب من دون رقيب أو حسيب.

ويضيف أن حجم الإنتاج السنوي للشركة من جميع المنتجات سالفة الذكر يصل إلى نحو ٥٠٠ طن سنوياً، علماً بأن المصنع يعمل اليوم بوردية واحدة فقط وليس بطاقته الكاملة أو بالعمل المتواصل لثلاث ورديات، وذلك لأسباب عديدة من بينها صعوبة جلب العمالة اللازمة من الهند في ظل الطفرة في الاقتصاد الهندي، وكذلك في ظل القوانين الجديدة التي طبقتها الهند لحماية العمالة من البطالة، الأمر الذي أدى إلى شح في تزويد الكويت بالعمالة المختصة بالنسيج هذا من جهة، أما من الجهة الاخرى فإن الشركة باتت تعاني من ضيق حجم السوق المحلي وانخفاض نسبة التصدير للخارج، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، والتي جاءت كنتيجة للأزمة المالية العالمية التي بدأت بنهاية العام ٢٠٠٨؛ والتي ما زالت آثارها واضحة حتى يومنا هذا.

وجهة الصادرات

وتشعر شركة المنسوجات الوطنية بالفخر أنها استطاعت الوصول بمنتجاتها المحلية إلى العديد من الاسواق العربية والاجنبية، حيث إنها وصلت إلى (السعودية – الإمارات – قطر – البحرين – العراق – سوريا – إيران)، كما أنها كانت تصدر ولمدة وصلت إلى ٢٠ سنة إلى انجلترا لكن التصدير إلى هناك توقف مؤخراً بسبب عدم وجود وكيل لها في انجلترا.

معاناة الصناعة

وفي مقابل ذلك كله يؤكد الوزان أن الصناعة في الكويت تعاني من أمور عديدة أهمها غياب التشجيع الحكومي اللازم، ذلك أن الدعم الذي تقدمه الهيئة العامة للصناعة للصناعيين مجرد دعم خجول يتمثل في دفع تكاليف مشاركات المصانع المحلية في المعارض الداخلية والخارجية، علماً بأن الدعم المتوقع من الهيئة العامة للصناعة يجب أن يتناسب مع حجم وأعداد المصانع الكويتية، لكن واقع الحال يشير إلى أن الدعم المتواضع

للهيئة لا يتناسب مع الحجم الفعلي للمصانع الموجودة في البلاد.

على الجهة المقابلة تعاني الصناعة كذلك من معوقات في التصدير، وهذه المعوقات مختلفة ومتجددة، ناهيك عن الرسوم الجديدة وضرائب المبيعات التي تفرضها بعض الدول بشكل عشوائي على المنتجات المستوردة من الخارج.

كذلك فإن هناك موضوع الأراضي الصناعية، ذلك أن هناك مصانع تحتاج فعلياً إلى أراض ولا تحصل عليها، في حين أن هناك آخرين لا يحتاجون هذه الأراضي، ويحصلون عليها دون أن تستغل، بدليل أن وزير التجارة والصناعة سحب مؤخراً عدداً من القسائم الصناعية من غير مستحقيها.

الآمال والطموحات

مدير عام شركة المنسوجات الوطنية أعرب عن أمله في أن يكون للدولة ممثلة بهيئة الصناعة ووزير التجارة والصناعة الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة نظرة بعيدة المدى فيما يتعلق بواقع القطاع الصناعي في الكويت، وذلك حتى تتمكن الكويت من تحقيق طموح سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة وترجمة هذه الأقوال إلى أفعال وقرارات على أرض الواقع.

وأكد على أن الكويت تفتقر لجانب الاهتمام بالصناعة، مشيراً إلى أن الصناعة لا تعتبر خيارا استراتيجيا بالنسبة لدولة

الكويت حتى يومنا هذا، مضيفاً أن الصناعيين يجتهدون ويعملون دون مردود حقيقي بسبب تجاهل الحكومة للقطاع الصناعي.

واختتم الوزان بقوله: إن المصانع الكويتية هي من أمنت للكويت أمنها الغذائي أثناء الغزو العراقي الغاشم، وذلك عندما لعبت مصانع الأغذية الكويتية دوراً في تحويل المواد الأولية إلى مواد تامة الصنع حتى توفر للمواطنين غذاءهم من خلال المخابز وشركات المعلبات وشركات البسكويت.. وغيرها من الشركات والمصانع التي لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال، لذا فمن الواجب على الدولة أن تعترف بالدور الكبير لهذه الصناعة سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، لأن الدول المتقدمة لم تحقق نجاحاً إلا من خلال صناعاتها التي عملت ونجحت وتطورت.

برأسمال قدره مليارا دينار

صندوق المشروعات الصغيرة يشجع الطاقات الكويتية

خاص - «الصناعة والتنمية»:

مما لا شك فيه أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور مهم في تطوير الاقتصاد، كما أنها تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات؛ حيث تتصف بالمرونة والتكيف السريع لعوامل العرض والطلب المتغيرة للسوق.

كما تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في إيجاد فرص عمل جديدة، واجتذاب العمالة من خلال فترات إعادة هيكلة الاقتصاد، علاوة على أنها تنمو لتلبي الطلب المتزايد خلال فترات الازدهار الاقتصادي.

وبما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر انفتاحا وأسرع استجابة للفرص التجارية وبهذا الدور فإنها يمكن أن تحقق إسهامات مهمة لنشاطات قطاعات الأعمال المختلفة.

ومن منطلق هذه الأهمية وإيمانا من دولة الكويت بدعم المبادرين من الشباب فقد وافق مجلس الأمة الكويتي على مقترح الحكومة بإنشاء (الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة) برأس مال يبلغ مليار ي دينارا والذي يهدف إلى تشجيع الطاقات الوطنية الشبابية للانخراط في مجال الأعمال الحرة في القطاع الخاص.

الصناعة والتنمية « .. حاولت استقراء الدور الذي تلعبه الحكومة في تذليل العقبات التي تعترض مسار المبادرين للانخراط في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على معرفة دور مجلس الأمة في هذه المسألة ومعرفة المعنيين بالدور الذي سيصنع الصندوق في بناء مستقبل الشباب.. فكانت هذه هي المحصلة:

في البداية قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح إن الهدف من الصندوق هو الدعم لا الربح، مشيرا إلى أن الصندوق بقوة القانون يفرض على الجهات انجاز الإجراءات بشكل عاجل ويلزم جهات الدولة كافة بشأن مستلزماتها من المشاريع المصنفة بالمشاريع الصغيرة إذا كانت قيمة المشتريات اقل من٥٠ ألف دينار معلنا عن موافقة ديوان الخدمة المدنية أخيرا على إنشاء إدارة المشاريع الصغيرة في قطاع الشركات بالوزارة.

وبين الصالح أن الهيئة العامة للصناعة ستعمل على دعم المشاريع الصغيرة، لافتا إلى انه على القائمين على صندوق دعم المشاريع الصغيرة أن يفكروا جيدا في المشاريع المطلوب دعمها.

وشدد الصالح على ان الحاجة الى المشروعات الصغيرة في الكويت اصبحت في حكم المسلمات لذلك فقد بدأت الوزارة في الاهتمام بشكل متزايد بدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة استشعارا لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين وبث روح المبادرة والابداع بين جيل الشباب، وذلك من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة والذي يعتبر العائق الأساسي لبدئها، حيث تحجم البنوك ومؤسسات التمويل عن تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية نظرا لعدم وجود ضمانات كافية أو ارتفاع مخاطر فشلها وهي مشكلة تواجه المشاريع الصغيرة عالميا.

الصالح : هدف الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة الدعم لا الربح

مصادر الدخل

أما وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتورة رولا دشتي فأكدت أن قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي اقره مجلس الأمة يهدف إلى رعاية وتنمية هذه المشاريع، وأيضا تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل في البلاد من خلال اتباع سياسات ترمي إلى إيجاد فرص عمل للمواطنين وتنمية قيمة العمل الحر لديهم بغية تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة التي تقوم بتوظيف أكثر من٨٠ في المئة من العمالة الوطنية في مختلف المؤسسات.

وأضافت دشتي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم آليات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تعزيز دخل الأسرة وتعميق الطبقة الوسطى، وتبث الأمل في نفوس الشباب الكويتي وتفتح بابا مشروعا ونافعا أمام طموحاتهم وقدراتهم الخلاقة بعيدا عن الوظائف الحكومية، وتمثل وعاء اقتصاديا هاما لخلق فرص العمل ودعم المنتجات المحلية وتشجيع ابتكار حقوق الملكية الفردية الكويتية والإبداع التكنولوجي.

وأكدت دشتي انه سيتم نشر الوعي بمزايا

القطاع الخاص والتنسيق والترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، اضافة إلى تقديم برامج تدريبية وتنموية مناسبة لأصحاب المشروعات تعزز من إمكانياتهم وقدراتهم، مشيرة إلى نية الحكومة تقديم دعم بحثي من خلال إعداد البحوث والدراسات التي تساعد أصحاب المشروعات على تحويل أفكارهم لمشروعات قابلة للتطبيق العملي.

وأشارت إلى اعتزام الدولة واعتبارا من تاريخ إصدار قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخصيص أراض لصالح الصندوق لا تقل مساحتها عن خمسة ملايين متر مربع لخدمة نشاط هذا الصندوق قابلة للزيادة بناء على طلبه وموزعة جغرافيا وفق خططه، كما ستتولى تجهيز هذه الأراضي بالمرافق والبنى التحتية وتقسيمها وتخطيطها وتخصيصها للانتفاع بها وإقامة المشروعات عليها.

مرور الوقت

أما النائب في مجلس الأمة سعد البوص فقد بين أن الكويت بحاجة ملحة لتنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي ووحيد على النفط وأن استغلال طاقات الشباب الكويتي هو بوابة ذهبية لتنويع مصدر الدخل من خلال المشروعات الصغيرة التي ستتحول مع مرور الوقت إلى شركات ومصانع ومؤسسات صناعية عملاقة وإن إقرار مليارى دينار لمشروعات الشباب

دشتي :
الصندوق يهدف إلى تنمية ورعاية المشروعات الصغيرة وتنويع مصادر الدخل

الصغيرة ليس وحده كفيلا بنجاح الفكرة، ولكن يجب تشكيل هيئة تابعة لوزارة التجارة والصناعة تكون مسؤولة عن تقديم دراسات الجدوى لعشرات المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تحقق نجاحاً وتناسب طبيعة الكويت.

وشدد البوص على أن عدم استثمار طاقات الشباب والاكتفاء بوضعهم في طوابير طويلة بحثاً عن وظائف حكومية جزء منها يعد بطالة مقنعة سوف يقتل طموح الشباب ومن ثم حاضر ومستقبل الكويت فهم يمثلون الشريحة الكبرى بين المواطنين وعلينا أن نحسن استثمارهم فهم ثروة الكويت الحقيقية، محذرا من أن يؤدي الروتين الحكومي إلى قتل هذه الفكرة أو تشويهها، أو أن تؤدي المجاملات والواسطة إلى تدمير المشروعات وتحويلها إلى فرصة للحصول على القروض من دون إقامة مشروعات حقيقية، مشددا على ضرورة تقديم كل العون الفني لهؤلاء الشباب ومتابعتهم والدفع بهم وبمشروعاتهم إلى بر الأمان.

وحذر البوص من تعثر مشروع قانون المشروعات الصغيرة، متسائلاً عن الأراضي التي يمكن إقامة هذه المشروعات عليها لا سيما انها تصطدم بحائط شح الاراضي المتاحة، وكل ما سيحدث هو ايداع ملياري دينار في البنوك وأن الشباب متعطش لهذه المشروعات وفرح جداً وينتظر تنفيذها.

وأكد البوص أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح شاب مخلص لديه طموح، وهو جاء من القطاع الخاص ويعرف أهمية وجدية أعمال القطاع الخاص وأتمنى أن يمنح الفرصة من الحكومة بشكل عام وتقوم الحكومة بدعمه ومن جانبنا في مجلس الأمة قدمنا له كل الدعم.

أصحاب المبادرات

وقال الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة (شراع)لتطوير المشاريع الصغيرة داود معرفي إن الصندوق في حد ذاته يعكس الاهتمام بدعم الشباب ومشاريعهم.

وأوضح ان أصحاب المبادرات لا يريدون فقط الدعم المالي، ولكن يريدون الحيثيات الأخرى مثل الدعم الإداري والحسابات ودراسات الجدوى، بالإضافة إلى الحاضنات وهناك أفكار جيدة خاصة من الطاقات الشابة في الكويت لذا توجد طاقات مهولة.

وأفاد بأن وزير التجارة والصناعة انس الصالح من أول المبادرين في تطوير هذا القطاع، ويعرف تماما أهميته وهو له الفضل الكبير على إشهار الجمعية الكويتية للمشاريع الصغيرة وله الشكر في دعم هذا القطاع.

البوص: ضرورة أستثمار طاقات الشباب فهم ثروة الكويت الحقيقية

واشار معرفي إلى أن تأسيس الصندوق والسرعة التي سيتم فيها ستكون بطيئة جدا، وانه سيكون مثله مثل باقي الصناديق التي أنشأتها من قبل الهيئة العامة للاستثمار والشركات التي تدعم المشاريع الصغيرة، مضيفا أن المشكلة في الكويت ليست التمويل لان الكويت هي الأفضل خليجيا وعالميا بتمويل المشاريع الصغيرة والخدمات التي تقدمها ممتازة لكن المشكلة في طريقة المعرفة عند إدارة هذه الشركات التي تدعم المشاريع الصغيرة.

ولفت معرفي إلى أن الهيئة العامة للصناعة توفر الأراضي ولكن أصحاب الأراضي يستغلون الوضع بشكل آخر ويستغلون الرخصة التي منحتها لهم الدولة عن طريق تأجير الأرض، وليس استخدامها للهدف الأساسي منها، لذلك يجب أن تكون هناك رقابة ودعم لقطاع الصناعة.

معرفي : المشكلة في الكويت ليست في التمويل وإنما في الإدارة

العمل الحر

وقال المدير العام للشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة حسان القناعي إن الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة سيؤدي دورا مهما في إيجاد فرص تدعم مبادرات الشباب الكويتي على تأسيس مشروعات صغيرة مما يسهم في تعزيز مفاهيم العمل الحر وإيجاد شباب كويتي

قادر على النهوض باقتصاد بلاده.

وذكر أن المشروعات الصغيرة تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتستوعب نسبة عالية من العمالة الوطنية وترفع مستوى الادخار والاستثمار وتأتي استمرارا لجهود الدولة في تشجيع ودعم الشباب والمواطنين لإنشاء مشروعاتهم الخاصة وتقدم الكثير من المميزات لصالح بيئة الأعمال.

وأضاف أن الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة تواصل جهودها لدعم أصحاب المبادرات من الكويتيين لتأسيس مشروعاتهم الخاصة وفق رؤية واضحة وأهداف محددة، لافتا إلى أن الشركة اتبعت خطة إستراتيجية واضحة المعالم كان أهم أولوياتها استقطاب العمالة الوطنية وتدريبهم وتأهيلهم وتوفير البيئة الصالحة للعمل لتمكينهم من أداء أعمالهم بكفاءة عالية وإتقان.

وقال القناعي إن المشروعات الصغيرة تؤدي إلى تطوير بيئة العمل الاقتصادية في الكويت وتعطي الفرصة لصغار المستثمرين للدخول في المنافسة الاستثمارية وتؤسس لقاعدة عريضة من المواطنين العاملين على المستويين القريب والبعيد، والذين سيشكلون مخزونا استراتيجيا للتوسع الصناعي والتقدم التقني.

وأشار إلى الدعم الذي تقدمه الهيئة العامة للاستثمار للمبادرين الراغبين في ممارسة الأعمال الحرة من خلال الشركات التي تدير محفظة صندوق الاستثمار الوطني.

وذكر أن الشركة تقدم دعما قد يبلغ ٤٠٠ ألف دينار للمشروع، ولا تتقاضى أي فوائد ثابتة أو رسوم نظير مشاركتها فيه، مضيفا أن الشركة اتبعت في السنوات الأخيرة أسلوب المشاركة المتناقصة لتمويل المشروعات، وهو أسلوب يعد في مصلحة المواطن وغير مسبوق في جميع دول العالم بحيث يتملك المبادر حصص المشروع من خلال الأرباح والحوافز التي تخرج منه.

القناعي:
المشروعات الصغيرة تساعد في توسيع القاعدة الإنتاجية وإستيعاب العمالة الوطنية

Sultan International Electronics Co. W.L.L. SIE شركة سلطان العالمية للإلكترونيات ذ.م.م

LAUREL
NEMO
DIGI
MEGATEX
sbm
HUIJIN
BIRCH
neopost
eCashAccSys

مكائن عد وكشف التزوير ومكائن عد وفرز وكشف التزوير
NOTE COUNTING MACHINE, NOTE SORTER, NOTE COUNTING & COUNTERFEIT DETECTION MACHINE

SB 9

SB 2000

K2

G1

X7

مكائن عد الخرده، عد وربط الخرده، عد الأوراق النقدية، حزم الأوراق النقدية
COIN COUNTING MACHINE, COIN COUNTING & WRAPPING, NOTE STRAPPING, BANKNOTE BANDING MACHINE

SBM 90

ZK 400 BL

K 8

PV 30

LPC 2

C 2000

ماكينة فرز العمله المعدنيه
Coin Sorting Machine

ماكينة عد وفرز وايداع
Cash Acceptance System

ماكينة طي ووضع المستندات في الأظرف
Auto Mailer

طابعة باركود
Barcode Printer

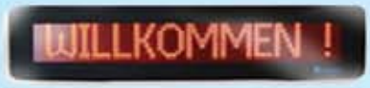

شاشات إعلانية متحركة Moving Text Display

شاشة عرض أسعار العملات
Exchange Rate Board

أجهزة تنظيم الدور
Queue System

موازين إلكترونية
Weighing Scales

قاعدة مسطحة
Platform Scale

TOWELL
توول العالمية القابضة
TOWELL INTERNATIONAL HOLDING

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485
E-mail: info@sultan-international.com www.sultan-international.com
P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait.

خبراء .. المشروعات الصغيرة ..

ضرورة «ملحة» بحاجة لمنظومة متكاملة

باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوابة الأمل الحقيقية للخريجين من الشباب الذين يتجاوز عددهم الآلاف سنوياً، من دون وظائف حقيقية سوى الوظائف الحكومية العقيمة، والتي باتت لا تتناسب مع امكانيات خريجي أعرق الجامعات الأميركية والأوروبية.

ومع طرح الحكومة صندوق المشروع الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بات الأمل معقوداً على دفع تلك النوعية من المشاريع لزيادة قدرة الشباب على العمل والانجاز ورفع حصة تلك المشاريع في الناتج المحلي لأكثر من ٧ في المئة سنوياً.

في البداية ، تحدث رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي عبد المحسن الحنيف بضرورة العمل على تحسين بيئة العمل أمام الشباب الراغب في العمل وكسر قواعد البيروقراطية ، مؤكداً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد نافذة حقيقية للعمل على تطوير أداء الشباب وتحويل المجتمع من الاتكالية إلى الانتاجية ، مشيراً إلى أن صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشاريع القوانين الواجب الإسراع في تنفيذها باعتبارها داعما قويا لفلسفة التغيير وتنويع مصادر الدخل.

وعما إذا كان هناك تداخل بين عمل البنك في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفكرة عمل الصندوق ، قال الحنيف هناك اجتماعات مشتركة بين التجارة وممثلي البنك الصناعي للتنسيق بهذا الخصوص.

واستدرك الحنيف أن صندوق دعم المشاريع الصغيرة لا يمكن وصفه بأنه طوق النجاة الوحيد، وإنما يمكن اعتباره خطوة على الطريق الصحيح ، فكثير من المشاريع يتوافر لها رأس المال، لافتا الى ان الهدف من الصندوق هو الدعم لا الربح، مشيرا الى

الحنيف:
لا تعارض بين «الصناعي» و«التجارة» في تمويل المشاريع

ان الصندوق بقوة القانون يفرض على الجهات انجاز الاجراءات بشكل عاجل، مبينا ان الصندوق يلزم جهات الدولة كافة بشأن مستلزماتها من المشاريع المصنفة بالمشاريع الصغيرة اذا كانت قيمة المشتريات اقل من ٥٠ ألف دينار.

مساحات للعرض

وبدوره ، أوضح رئيس الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سلمان خريبط أن هناك ضرورة لوضع خطة كبيرة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والتي من بين أهدافها الرئيسة العمل على دعم تلك المشاريع من خلال توفير دعم القطاع الخاص لها مثل المجمعات، وهذه المجمعات لا نرى انها تقدم اي دعم لاعطاء الفرصة للشباب ودعم المنتج الكويتي من خلال اعطائه مساحات لعرض أعمال الشباب لفترة زمنية لا تقل عن ٦ أشهر. وقال إن جميع ماطرح من قبل الشباب من حلول وتوصيات موجودة لدى الجمعية بكل تفاصيله، وعرض في جلسة مجلس الأمة في جلسة خاصة.

خريبط : خطة كبيرة ومتكاملة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

منظومة متكاملة

وتطرق مثرف وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جامعة الكويت د. تركي الشمري إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقول إن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يسهم بنسب تتعدى ٨٠ في المئة من الناتج المحلي في بريطانيا ودفعت المنظومة الاقتصادية في الصين إلى تبني اقتصاديات السوق في العمل الاقتصادي وباتت الأفكار الإبداعية وحدها هي الدافع الحقيقي لنمو الناتج المحلي لمستويات تعدت نسبتها ٨ في المئة لسنوات طويلة واستمرت لما بعد الأزمة المالية.

وأوضح أن من التحديات الواجب النظر إليها التطبيق للقانون الذي يأتي في بعض الأحيان «مشوهاً» وليس قانون المشاريع الصغيرة الذي وصفه الشمري بأنه «ممتاز»، وبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الرأسمالي، باعتبار أنها تلعب دورا بارزا في زيادة الأداء الاقتصادي للدول الرأسمالية، من حيث خلق الوظائف، والتقليل من نسبة البطالة، وتفجير الطاقات الشبابية، وتوزيع الثروة، واستمرار الابداع في الاختراعات التجارية، وغير ذلك من الفوائد الجمة التي يحظى بها هذا القطاع الاقتصادي المهم.

وقال إن الكويت اهتمت بقطاع المشاريع على المستويين السياسي والمؤسسي، وقد نتج عن ذلك انشاء مؤسسات حكومية داعمة للمشاريع الصغيرة، كوسيلة للقضاء على التحديات والصعوبات التي تواجه الكثير من أفراد المجتمع، وخاصة الشباب، الا ان الجهود في هذا الشأن مازالت غير كاملة، وتحتاج بعض القرارات المهمة لدفع هذا القطاع الى الأمام.

واستدرك أن الحديث عن المشاريع الصغيرة بدأ مبكراً في ١٩٨٢، إلا أن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي أتت بعد ذلك، ومنها أزمة المناخ والغزو الغاشم أجلت البدء في تكوين اللبنة الأساسية للاهتمام بهذا القطاع الحيوي.وبالتالي فانه بعد التحرير بعدة سنوات، تم اصدار قانون من مجلس الأمة، بانشاء محفظة مالية للدعم المالي للمشاريع الصغيرة، كنوع من الاهتمام بهذا المحور الاقتصادي.

التأهيل أولاً

وحول التحديات التي تواجه نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، أشار رئيس مجلس إدارة شركة صروح الاستثمارية أنور الهنيدي أن التأهيل وإعداد الشباب للعمل من بين أهم تلك التحديات والتي تحتاج إلى إدخال مقدمي المبادرات في برامج تأهيلية مكثفة تشمل الإدارة والتسويق والمحاسبة والتخطيط والتكنولوجيا ولفترات زمنية طويلة نسبياً ، موضحاً أن السبب في تلك البرامج يرجع إلى أن نسبة فشل المشاريع الصغيرة في العالم عالية جدا، قد تصل في بعض الأحيان الى ٨٠ في المئة ولكن بسبب التدريب المهني والمنهجي

الشمري: المشروعات الصغيرة ليست تمويلا فقط ولكنها منظومة «متكاملة»

لصاحب المشروع الصغير، فان نسبة الفشل قد تنخفض إلى ٤٠ المئة.

وقال إن الجهات الحكومية مطالبة بمواصلة الاتصال مع صاحب المشروع ومساعدته للتأقلم مع حياته الجديدة، واستمرار تقديم النصح والمشورة، عادة لفترة معينة. واستطرد بأن اهتمام المشرع بقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة دليل كبير لأهمية هذا القطاع ، بين الهنيدي أن مجلس الأمة في ٢٠٠٩ ومن خلال اللجنة المالية والاقتصادية التابعة للمجلس وقتها كان قد أصدر توصية بإصدار قانون متكامل لدعم المشاريع الصغيرة ، إلا أنه لم ير النور بسبب حل المجلس ، مستدركاً أن السيناريو نفسه تكرر مع مجلس ٢٠١١، حيث تم النظر في القانون، وتم أيضا التصويت عليه من قبل المجلس، ولكن السيناريو أعاد وقال إن إعادة النظر في القانون مرة أخرى في المجلس الحالي دليل اهتمام كبير من قبل المشرع لإعطاء صفة تنفيذية وتشريعية للقانون لتبدأ مرحلة مهمة من تطبيق القانون، تبدأ في اقرار هيئة جديدة

الهنيدي: تأهيل المبادرين ضرورة ملحة للتقليل من فشل المشروعات الصغيرة

للمشاريع الصغيرة، ومن ثم تم البدء في وضع اللائحة التنفيذية، وبدء الهيئة في تطوير هياكلها وكوادرها الادارية والفنية والمالية، لبدء نشاطها بشكل كفء.

قوانين «شعبوية»

من جهته انتقد رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمار العقاري عبد الرحمن الحمود سيطرة الدولة على كل شيء في الحياة الاقتصادية، معتبراً أن قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة خطوة في الاتجاه الصحيح وتفجر الطاقات الشبابية التي تمكنت من النهوض بالكويت وقت أن كانت بلا نفط أو موارد مجرد صيد اللؤلؤ ومراكب الصيد التي ناهزت ٨٠٠ مركب جابت العالم كله بالتجارة، وكانت خير سفير لتلك الدول.

وبينت أن النظرة الاجتماعية السلبية لرواد الأعمال واعتبار رجال الأعمال والمبادرين مجرد لصوص جعل البعض من نواب مجلس الأمة ينظرون إلى رجال الأعمال باعتبارهم «سراق المال العام».

ولفت إلى أنه في ظل القوانين الشعبوية التي تدفع إلى تراجع وتيرة التنمية في الدولة ولسنوات طويلة وتراجع الاتجاه عن مشاريع قوانين تنموية ، جعلت الكثير من الشباب

الحمود: المشروعات الصغيرة أمل الشباب في الحصول على وظيفة

الكويتي يعرض عن الاتجاه لهذا القطاع الحيوي. وقال ما زالت الدولة للأسف تتصرف كراع لجميع الأنشطة الاقتصادية، الا ان النظرة المستقبلية، يجب ان تكون متفائلة، باعتبار

بوخضور: إعادة الهيكلة الاقتصادية ضرورة لنجاح المشاريع الصغيرة

ان الشباب قد لا يجد في الأجل القريب جدا منفذا للقمة العيش سوى الاتجاه للمشاريع الصغيرة، باعتبار أنها الملاذ الآمن البديل للوظيفة الحكومية، والذي لن تجد قدرة في توظيف الطابور الطويل، والآخذ في الازدياد، أمام ديوان الخدمة المدنية .

واستدرك أن هذا الدعم الحكومي اللامحدود لكل ما هو نشاط تجاري واجتماعي وسياسي وعلمي قد أدى لزوال مورد مهم من مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة، وهو ما يسمى بالدول الغربية بممولي الأعمال الصغيرة قد يكون هذا عيبا في القيم الثقافية لدينا، باعتبار ان أصحاب رؤوس الأموال قد استفادوا الكثير من الدولة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات.

وقال الحمود إنه يجب إشراك رجال الأعمال في تمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواعدة، وبما يعود عليهم أساسا بالنفع عند التخارج من هذه المشاريع بعد ان تكبر في حجمها، تماما كما هو موجود في الدول الغربية.فأصحاب رؤوس الأموال هم من يستطيعون توجيه النصح والارشاد، الأخذ بيد صاحب المشروع الصغير حتى يكبر مشروعه، لما يمتلكونه من خبرات جمة وعلاقات خارجية، وموارد تمويلية كبيرة.

إعادة الهيكلة

من جانبه تطرق الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إلى أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقول إن نجاح تلك المشروعات وتأثيرها على الأداء الاقتصادي بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادها من جديد واعتمادها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الشباب على المبادرة واقتحام سوق العمل بالتعويل على الذات والغاء ثقافة التواكل. واعتبر أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل الوصفة السحرية للاقتصاد الكويتي، مستدركا بأن التجربة الكويتية في هذا المجال ستصدم بتحديات مفصلية، لاسيما منها كيفية إدارة هذه المشاريع التي تحتاج الى حاضنات تقدم الدعم الفني والمالي. ورأى أن نجاح الكويت في تجربتها في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة منوط بإصلاح بيئة الأعمال والإدارة التي تعتبر أهم عناصر نجاح هذه التجربة.

ودعا مجلس الأمة الى أن يعمل على إعادة هيكلة الكثير من القوانين لتهيئة بيئة أعمال صحية إضافة الى موافقته على مشروع القانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، موضحاً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى الوسائل التي لجأت إليها العديد من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة أو النامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي فيها، وتهدف الى أن يكون اقتصاداتها قائمة على ٧٠ في المئة من هذه المشاريع.

تحديات سياسية

وبدورها قالت رئيسة شركة ليدرز

العنجري: التحديات السياسية أبرز معوقات نجاح تلك المشاريع

غروب للاستشارات والتدريب نبيلة العنجري إن التمويل ليس القضية الأساسية التي تعوق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الإسهام في تنويع مصادر الدخل باعتبار أن الكويت بلد غني وله فوائض مالية كافية لتفعيل الآلاف من المشاريع، ولكن التحديات التي تعانيها هذه المشاريع تتمثل في تحديات اجتماعية وسياسية، وكذلك يشكو القطاع غياب ثقافة العمل الحقيقي لفئة الشباب أصحاب المبادرات.

ودعت إلى توجيه جزء من الأموال المرصودة الى صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ ملياري دينار للتدريب والتثقيف، معتبرة أن هذه تمثل مرحلة أساسية وضرورية.

ولفتت الى ان من معوقات نجاح قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التداعيات السياسية التي أدت الى تهميش مكونات الاقتصاد الضرورية، وخلقت بيئة غير صالحة لتطوير الأعمال.

dasco

وكيل معتمد Authorized Dealer

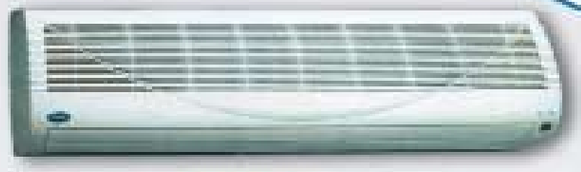

قطاع صبغ البودر و ألوان الخشبية
Powder Coating & Woodall Division

خدمة الصيانة
٢٤ ساعـــة
Maintenance Available 24 Hours
Tel: 66777889

قطاع مقاولات التكييف المركزي (أعمال التهوية و الصيانة)
Central A/C Production, Installation, Contracting (Ventilation & Maintenance)
Tel: 24823000 - 24615701 Fax: 24823111
E-Mail: HVAC.dasco@marafiegroup.com

قطاع انتاج فتحات التكييف المركزي و فلاتر الهواء - (الجريلات و الديفيوزر)
Central A/C Ducts (Grills & Diffusers) - Air Filters Division
Tel: 24839911 Fax: 24815498
E-Mail: Grills.dasco@marafiegroup.com

قطاع الألمنيوم (الباب و الشباك)
Aluminum (Doors & Windows) - Production & Installation Division
E-Mail: Aluminum.dasco@marafiegroup.com
Tel: 24744001 - 24615660 Fax: 24723521

قطاع المبيعات التجاري و التهوية و اكسسوارات الألمنيوم
Commercial Sales, Ventilation & Aluminum Accessories
E-Mail: Commercial.dasco@marafiegroup.com
Tel: 24615582 Fax: 24815498

شركة هندسة وصيانة التكييف - داسكو - ش.م.ك.م
DUCTING & SERVICING CO. DASCO - K.S.C.C

ص. ب : ٦١٩٢ حولي ، 32036 الكويت - تلفون : ٢٤٦١٥٥٠٠-٢٤٨٣٩٩١١ (٩٦٥) - فاكس : ٢٤٦١٥٥٠٣ - ٢٤٨١٥٤٩٨ (٩٦٥)

Web Site: www.dasco.com.kw E-Mail: Info.dasco@marafiegroup.com

اقتصاديون أكدوا على أهميتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المناطق الصناعية..

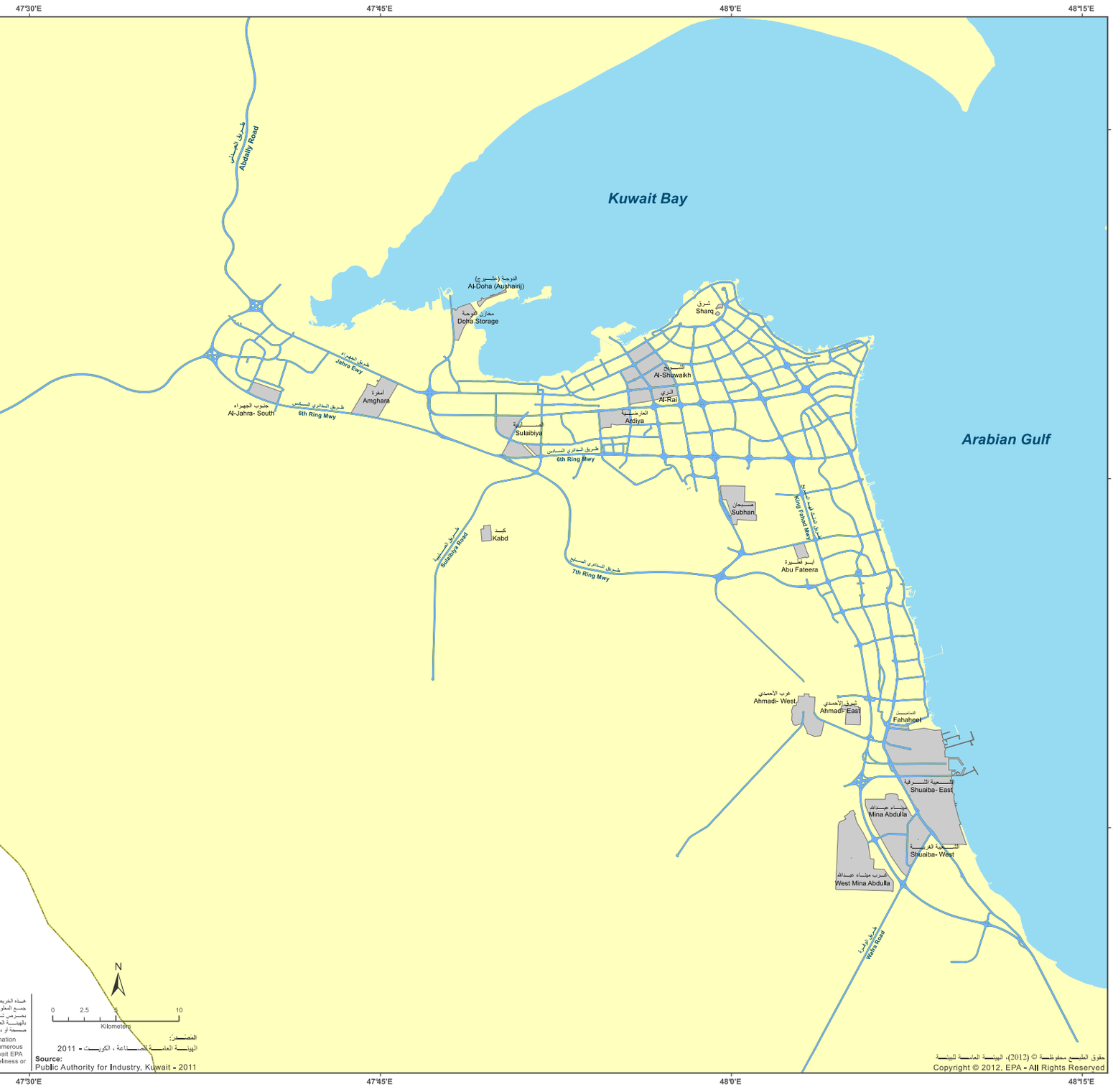

خاص - «الصناعة والتنمية»:

طموحات في انتظار التنفيذ

تحاول الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة قدر المستطاع السعي، لأن يأتي الصناعي إلى الهيئة، ويقدم له خدمة ذات وتيرة اسرع، ويحتاج تفعيل ذلك الاتجاه إلى تشريعات وتغيير في المنهجية لبعض الإدارات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بموضوع الشباك الواحد والأسرع في تنفيذ المتطلبات لتسهيل إجراءات الصناعيين ، بالإضافة إلى تخصيص أراض للمشاريع الضخمة التي تتجاوز ١٠ ملايين دينار، بالإضافة إلى السعي لترسية منطقة الشدادية والتي ستعزز من وضع الأداء الصناعي.

وفي التحقيق التالي الذي أجرته «الصناعة والتنمية» حول المناطق الصناعية في الكويت والإجراءات المطلوبة لتطويرها، ركز عدد من المسؤولين والصناعيين على فك ألغاز البيروقراطية وتسهيل الإجراءات أمام الصناعيين الجادين وانهاء ظاهرة الاتجار بالاراضي الصناعية والعمل على سرعة تأهيل تلك المناطق بما يواكب التطورات العالمية والإقليمية التي تجذب المستثمرين الكويتيين من خلال التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة.

وبينوا أن الكويت تمتلك حوافز كبيرة منصوص عليها في القانون وتعزز من قدرات الصناعيين على المدى الطويل، موضحين أنه قد آن الأوان لتحقيق مزيد من التطور على هذا الجانب.

وأشاد المشاركون بسعى الهيئة العامة للصناعة بتخصيص الاراضي الصناعية، مبينا انها تستعد حاليا لتخصيص ١٧٠ قسيمة صناعية على ان يتم الانتهاء منها خلال الفترة بين منتصف ونهاية عام ٢٠١٥.

وأكدوا على دور المناطق الصناعية في تأهيل وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد وفيما يلي حصيلة لقاءاتنا :

في البداية ، أكد نائب رئيس مجموعة عربي القابضة حامد البسام على أن الصناعة لها دور واسع في التنمية الاقتصادية بالعديد من الدول ، إلا أنها لا تزال دون المستوى المأمول في الكويت.

وأوضح أن هناك تجارب اقليمية لنماذج المدن الصناعية يمكن للكويت الاستفادة منها بانشاء المدن الصناعية كنموذج واقعي قريب يعكس الفائدة الكبيرة التي تحققها هذه المدن الصناعية والدور الكبير الذي تعكسه على الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الحكومة تسعى لتطوير المناطق الصناعية من خلال تعزيز الاهتمام بانشاء منطقة الشدادية، اضافة الى رغبة مؤسسة البترول إنشاء مدينة صناعية نفطية متخصصة مؤكدا على ان القطاع الصناعي يجب عليه الاستفادة من تجربة المناطق الصناعية في السعودية.

واستدرك البسام أن المناطق الصناعية ضرورة لتنويع مصادر الدخل في الكويت من خلال بناء قاعدة صناعية واسعة، مشيراً إلى أن الاستثمارات في المدن الصناعية بالسعودية وصلت حسب آخر الاحصائيات المتاحة إلى ٧٧٦ مليار ريال ويمثل الاستثمار الصناعي منها ٨٤ في المئة.

ولفت الى أن من بين المقومات التي

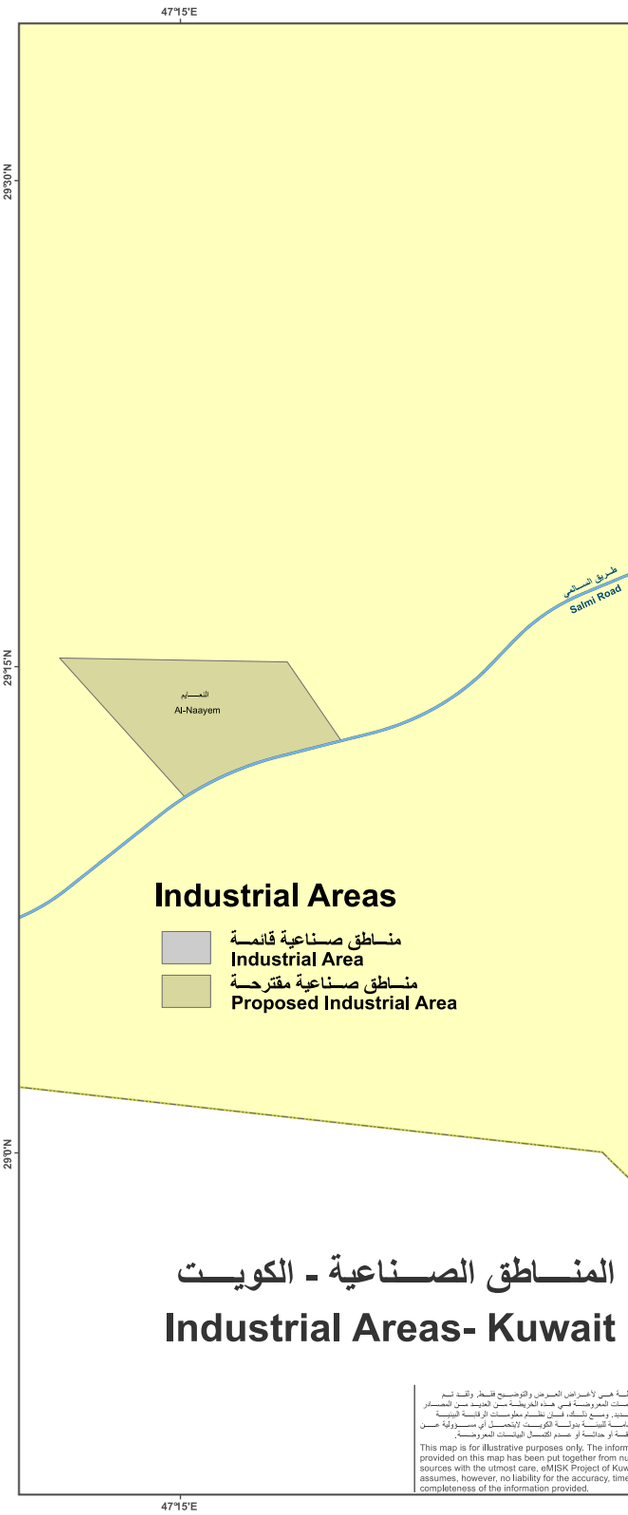

البسام : دورها في الاقتصاد دون المستوى المأمول

ساعدت على نجاح تجربة المدن الصناعية في النجاح في دول مجاورة تتلخص بالتخطيط الشامل لهذه المدن من خلال اختيار الموقع المناسب وقابلية التوسع وفصلها عن المدن السكنية، اضافة الى سن الانظمة والتشريعات التي تدعم عمل هذه المدن ومنحها استقلالية شاملة لتصبح هيئة ذات كيان مستقل.

٣٠ ألف صناعة

وحول أهمية تطوير المناطق الصناعية ودورها في الناتج المحلي الإجمالي ، أشار المدير العام لمؤسسة الجودة للاستشارات الادارية د.وليد الحداد إلى أن الكويت لديها عدة مقومات ذهبية وتاريخية لاقامة قاعدة صناعية وهي تمتعها بموقع جغرافي يتوسط آسيا والعالم العربي، اضافة الى توافر المواد الاولية المهمة وهي النفط والغاز والتي تدخل بصناعة اكثر من ٣٠ ألف منتج.

وبين أنه إذا تم العمل على تطوير القطاع الصناعي ودعمه بامكانه ان يوفر من ٣٠ الى ٤٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي هذا بالاضافة الى انه اذا تم بيع البترول مصنعاً نستطيع الحصول على ٤ أضعاف الدخل الحالي من النفط لذلك يجب علينا الاهتمام بانشاء المصانع البتروكيماوية.

واستدرك أن استراتيجية تنويع مصادر الدخل كانت ولا تزال الشغل الشاغل للحكومات الحالية والسابقة ، إلا أن الوصول لهذا الهدف لم يتحقق بسبب الاعتماد المتزايد للنفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفيما يتعلق بمستقبل المناطق الصناعية بالكويت ، بين البسام أن تحقيق التنمية الصناعية سيعزز من إيجاد وتطوير مصادر جديدة للدخل القومي، إيجاد فرص عمل منتجة ومتزايدة للأجيال القادمة والاهتمام بالصناعات التصديرية.

و تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية ورفع نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة. وتطوير مجالات التعاون والتنسيق الصناعي مع دول مجلس التعاون وغيرها.

ضيق السوق

وفي استعراض لأبرز تحديات التنمية الصناعية في الكويت ، أشار المدير العام في شركة اتحاد صناعات مواد البناء أحمد النوري إلى ضيق السوق المحلية باعتبارها أبرز العوامل المؤثرة في الإنتاج بسبب قلة عدد السكان ، موضحاً أن ندرة المواد الخام والبيروقراطية من أبرز التحديات التي لا يزال الصناعين يعانون غيابها مقارنة بدول أخرى مجاورة تتطور بشكل كبير مقارنة بالكويت.

وبين أن الصناعة قبل اكتشاف النفط كانت تمثل نصيباً كبيراً من الاقتصاد الوطني، وذلك لما لها من أهمية بالغة الأثر. وكان أرباب الصناعة أو الحرفيون من الكويتيين أو من غيرهم، ولم تكن الصناعة تعتمد على شهادات دراسية أو معاهد صناعية، بل كانت بالخبرة يتوارثونها أباً عن جد. ولقد كان اهتمام الكويتيين بها بالغاً مع أنها كانت بسيطة جداً بالمقارنة بها في الوقت الحاضر ولكن لكل عصر متطلباته ومستلزماته.

الحداد: دورها «متزايد» في تنويع مصادر الدخل

واستدرك النوري أن اتجاه الحكومة لاستصلاح مناطق صناعية جديدة يعد من بين الأمور الجيدة والهامة ، مستدلاً بتصريحات مدير عام الهيئة العامة للصناعة براك الصبيح فبراير الماضي بشأن الاتفاق مع احدى الشركات لتهيئة منطقة ١١ في صبحان، وأيضا تم رفع كتاب إلى لجنة المناقصات باختيار شركة لتجهيز منطقة الشدادية، وهي أهم المشاريع الخاصة بالهيئة والتي ننتظر ظهورها إلى الساحة وتوزيع حجم كبير من الطلبات الموجودة.

وبين أن هناك حاجة ماسة إلى دعم ومؤازة القطاع الصناعي ، بعد أن هبت الأزمة المالية العالمية وأصابت شظاياها الأداء الاقتصادي ، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي ، معتبراً أن التوجه نحو تعزيز القطاع الصناعي يمثل أمانا من خلال

الاعتماد على عنصر الإنتاج، واستيعاب العمالة، وإيجاد فرص حقيقية ذات قيمة مضافة.

بيئة الأعمال

ومن جانبه ، أوضح رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الكويتية القابضة والخبير الصناعي محمد النقي ن القطاع الصناعي في الكويت يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات تتعلق بتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الصناعيين وتسهيل بيئة الأعمال والقضاء على ظاهرة تحول الأراضي الصناعية إلى التجارة والعمل على دعم الصناعيين الجادين.

وأضاف النقي أن الصناعة تعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق نموها، وتطورها والتي من اهمها غياب وجود المناطق الصناعية المتخصصة والمجهزة وعدم توافر سكن للعمالة، إضافة الى ضرورة تعديل قوانين الاستثمار الجاذبة للمستثمرين الاجانب والتي تفتقر الى

النوري: ضيق السوق أبرز تحديات التنمية الصناعية

التكنولوجيا والاسلوب التسويقي للمنتجات الصناعية.

وبين أن تأهيل المناطق الصناعية ضرورة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي الذي يحتاج إلى مزيد من الأراضي التي تعد من أهم العوامل الرئيسية التي تعزز من القيمة المضافة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن من بين المعوقات الأخرى ما يتعلق بافتقار خطط تنموية تعنى بدراسة النظرة المستقبلية والتنموية له حيث انه يعاني من انعدام الرؤية الواضحة لمسيرته وتطويره، مشيرا الى انه من اهم المشاكل التي تقف عائقا في تنمية القطاع الصناعي شح الاراضي الصناعية.

وأشاد النقي باستعداد هيئة الصناعة لتخصيص ١٧٠ قسيمة صناعية على ان يتم الانتهاء منها خلال الفترة بين منتصف ونهاية عام ٢٠١٥.

حوافز صناعية

وفي الاطار ذاته قال رئيس مجلس إدارة شركة الشبكة القابضة السابق والخبير الصناعي نايف العنزي إن الحوافز الصناعية في الكويت متنوعة وكبيرة إذا ما قورنت بدول

النقي: شفافية بيئة الأعمال ومساعدة الجادين أبرز المطالب

أخرى مجاورة ، موضحاً أن أزمة الصناعيين لا تكمن في القوانين بقدر ما تكمن في التطبيق، مستدلاً على ذلك بما وفرته تلك الحوافز التي نصت عليها القوانين المشجعة للقطاع الصناعي ومنها إعداد المناطق الصناعية وتقسيمها وتوفير البنية الأساسية لها كالطاقة والماء والطرق، لافتاً إلى أن من بين تلك المناطق الشعيبة، ميناء عبدالله، الشويخ، صبحان، الصليبية، الري، أمغرة وغيرها.

وبين أنه تم النص على توفير القسائم الصناعية في الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون رقم ٦ لعام ١٩٦٥، كما جاء في النصوص المتعلقة بالهيئة العامة للصناعة وأهدافها وأنشطتها في المادة (٢٩) فقرة (٦)، والمادة (٣٣) فقرة (٤)، وتقوم الدولة بتوفير هذه القسائم بإيجار زهيد.

واستدرك العنزي أن الحكومة تسعى جاهدة لتوفير الأراضي للجادين من الصناعيين وبشكل يعزز من القيمة المضافة على المدى الطويل.

ودعا العنزي إلى العمل على إصدار مزيداً من القوانين المشجعة على الاستثمار في الكويت الى جانب تحرير الاراضي وتخصيص المساحات اللازمة لاقامة المصانع عليها لتساهم في توظيف الشباب الكويتي وتخلق دائرة اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

واشار الى أن هناك دوراً متزايداً للهيئة العامة للصناعة في تخصيص الاراضي الصناعية، مبينا انها تستعد حاليا لتخصيص ١٧٠ قسيمة صناعية على ان يتم الانتهاء منها خلال الفترة بين منتصف ونهاية عام ٢٠١٥.

وفيما يخص هجرة الصناعيين من الكويت نظرا لتأخر الدولة في منحهم القسائم الصناعية تطرق االعنزي الى تميز الكويت عن كثير من الدول الاخرى في المنطقة وتقديمها تسهيلات داعمة للصناعة ومنها على سبيل المثال الاجور المنخفضة للأراضي.

العنزي: الحوافز الصناعية «كثيرة» و«متميزة» مقارنة بدول الجوار

Sultan International Electronics Co. W.L.L. SIE شركة سلطان العالمية للإلكترونيات ذ.م.م

DIGI

BIRCH

Barcode Printer طابعة باركود

LAUREL

ماكينة عد وكشف التزوير
Note Counter with Counterfeit Detection

ميزان إلكتروني
Weighing Scale

ماكينة عد وفرز وكشف التزوير
Currency Sorter

TOWELL

Sultan Triveni .Gen. Trdg. & Contg Co. W.L.L

FOR ALL PACKAGING MACHINES & MATERIALS

شركة سلطان تريفني للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.

حلول لجميع أنظمة التعبئة والتغليف

minipack-torre

Hana CORPORATION LTD

ماكينة تفريغ الهواء
Table Top Vacuum Turbo

ماكينة تغليف Cling Wrapper

طابعة تاريخ يدوية
Table Imprinter

ماكينة لحام يدوي
Hand Sealer

Sultan International Printing Co. W.L.L. SIP شركة سلطان العالمية للطباعة ذ.م.م.

SPECIALIST MANUFACTURER OF LABELS ON ROLLS

ليبل لاصق وغير لاصق على شكل رول

Printed Tapes as per order
تيب لاصق مطبوع حسب الطلب

TOWELL

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840 Fax: 24734320, 24713485 P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait
E-mail: info@sultan-international.com, main@sultan-triveni.com www.sultan-international.com

تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إعداد/ رضوان ربيع العناني

خبير اقتصادي وتجاري دولي بمشروع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

إذا كانت المشروعات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلا أن الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بالتنمية الاقتصادية يعترف بأهمية الدور الذي تلعبه، ويمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في عملية التنمية، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي، مما يؤكد على أن تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها يعد من أهم روافد عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول خاصة النامية منها باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الانتاجية والمساهمة في علاج مشكلتي البطالة والفقر من ناحية أخرى.

تعريف المشروعات الصغيرة

رغم كثرة الحديث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المستويات الدولية واستخدام هذا المصطلح استخداما واسعا في التعريفات القانونية سواء في الدول والمنظمات العالمية، فليس هناك تعريف دقيق متفق عليه يوضح ماهية المشروعات الصغيرة، فكلمة صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر حتى داخل الدولة الواحدة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هناك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما، فنجد على سبيل المثال:

الولايات المتحدة الأمريكية

نجد أن إدارة المؤسسات الصغيرة تحدد حجم رأس المال لكل وحدة من المؤسسات بما لا يتجاوز ٩ ملايين دولار وعدد العمالة بما لا يزيد عن ٣٥٠ عاملا.

المملكة المتحدة

بالنسبة للمشروع الصغير يشترط ألا يزيد حجم مال المؤسسة عن ٢,٢ مليون جنيه استرليني، وألا يزيد عدد العمال فيها عن ٥٠ عاملا.

اما بالنسبة للمشروع المتوسط فهو ذلك المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية:

١ – حجم تداول سنوي لا يزيد عن ٨ ملايين جنيه استرليني.

٢ – حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٣,٨ ملايين جنيه استرليني.

٣ – عدد العمال والموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ موظفا.

البنك الدولي

يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال وتعتبر المنشآة صغيرة إذا كانت توظف أقل من ٥٠ عاملاً.

الاتحاد الأوروبي

يعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء على معايير عدة وتشمل عدد العاملين حيث يتم اعتبار الشركة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من ٢٥٠، وأن يقل إجمالي المبيعات السنوية عن ٤٠ مليون يورو، ولا يتجاوز إجمالي الميزانية العمومية ٢٧ مليون يورو، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الاستقلالية، فالشركات يمكن اعتبارها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا كانت ٢٥٪ من الأسهم على الأقل غير مملوكة لشركة من غير شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو»

يعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد

الدولة	النسبة من إجمالي المنشآت ٪	نسبة العمالة الموظفة ٪	المساهمة في القيمة المضافة الاجمالية ٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧	٥٧	٣٩
اليابان	٩٨	٧٠	٥٢
ألمانيا	٩٩	٦٢	٥٤
المملكة المتحدة	٩٩	٥٤	٥٢
فرنسا	٩٩	٦٢	٥٥
الصين	٩٩	٧٢	٦٣
الهند	٩٦	٧٩	٨٤
ماليزيا	٩٦	٤٣	٢٩

المصدر: Eurostal – OECD Manual on Business Demography Statistics 2011، UNIDO

العاملين فيها ما بين ١٠ ٥٠ عاملا.

ويتضح مدى مساهمة دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة من خلال النسب المشار إليها بالجدول المرفق والتي تبين أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنشآت:

إذن كيف يمكن تعريف المشاريع الصغيرة

يمكن تعريف المشاريع الصغيرة – كما ذكرنا – بحجم الموجودات الثابتة أو عدد العاملين بالمشروع وتختلف هذه المعايير من بلد إلى آخر، ولا يوجد معيار عالمي مقبول ومتفق عليه، والطريقة الأخرى لتعريف الأعمال الصغيرة تتم عن طريق تحديد السمات والخصائص لهذه الأعمال أكثر من حجم الموجودات الثابتة أو حجم المبيعات أو عدد العاملين، لذلك سوف نقوم بتعريف قطاع المشاريع الصغيرة من خلال الاستناد إلى المعايير الكمية والنوعية.

أولاً: التعريف بالاستناد إلى معايير كمية:

١ – يمكن تمييز المشروع الصغير من خلال قيمة الموجودات الثابتة وعدد العاملين: يتبنى الاقتصاديون في دول العالم المختلفة معايير كمية يمكن قياسها لتعريف المشروع الصغيرة وعلى سبيل المثال: عدد العاملين، حجم المبيعات، ورأس المال المستثمر، وفي الدول النامية فإن المعيار الأساسي هو: عدد العاملين بالمشروع إذا أخذنا حجم الموجودات الثابتة كمعيار فإن ٥٠,٠٠٠ – ٥٠٠,٠٠٠ دولار يمكن اعتبارها معيارا لتعريف المشروع الصغير، ولكن فقط في المنشآت المكثفة للعمل كذلك يمكن تحديد ١٠,٠٠٠ – ٢,٥ مليون دولار، في بعض القطاعات التي توظف تكنولوجيا أكثر تقدما «مثل المطابع».

إذا أردنا استخدام معيار عدد العاملين، فإن المشروع الصغير في الدول الصناعية، هو ما يضم ٥٠٠ عامل أو أقل، بينما في بعض الدول النامية فإن المشروع الصغير هو ما يضم ٢٠ – ١٠٠ عامل أو أقل، أما المشاريع الكبيرة في الدول النامية فهي تلك التي تضم ١٠٠ عامل فأكثر في اليابان مثلاً فإن ذلك يعني ٢٠٠ عامل، وفي أوروبا أكثر من ٥٠٠ عامل، وفي الولايات المتحدة أكثر من ١٠,٠٠٠ عامل.

٢ – معايير كمية أكثر تعقيداً: من مزايا قطاع الأعمال الصغيرة بعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، يتعلق بالاستخدام الأمثل لرأس المال القليل أو النادر أصلا فالمشاريع الصغيرة تمتلك عادة رأس مال قليل مع مدخلات بشرية أكبر من المشاريع الكبيرة لذا فإن هذه المشاريع تمتلك القدرة على زيادة الانتاج وزيادة نسب الاستخدام في نفس الوقت، ويوجد دليل آخر على الفوائد التي قد تجنى من خلال تبني استراتيجية المشاريع الصغيرة تتعلق بتدريب مهنيين وعاملين جدد apprentices، ميزة أخرى لها علاقة بالتعريف تتعلق بسهولة نقل الابتكارات والاختراعات بسرعة إلى هذا القطاع والوصول في نفس الوقت إلى السوق، فعلى سبيل المثال فإن الوقت بين تطوير منتج ما، وانتاجه وبيعه بالسوق يحتاج إلى أقل من سنتين في ٨٣٪ من الحالات في قطاع الأعمال الصغيرة بينما كانت النسبة ٧٤٪ فقط في حالة المشاريع الكبيرة.

ولتعزيز الفائدة فإنه تجدر الإشارة إلى اختلاف مفهومي الأعمال الصغيرة Small Business عن القطاع الاقتصادي غير الرسمي أو غير المنظم، حيث لا توجد عادة احصائيات حول القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وخاصة على صعيد الانتاج أو الخدمات أو التجارة، يمكن اعتبار القطاع غير الرسمي في الدول النامية كاقتصاد الظل «Shadow Economy» في الدول الصناعية حسب بعض الاحصائيات، فإن حوالي ٦٠٪ من الناتج القومي المحلي لدولة البيرو يعتمد على القطاع غير الرسمي، أما «اقتصاد الظل» في إيطاليا فيساهم بأكثر من ٢٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي، ويجب الأخذ بعين الاعتبار ان هناك الكثير من الدول التي لا تضمن في إحصاءاتها القومية، المشاريع التي يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ أو ٢٠ والتي تعرف عادة بمشاريع الاقتصاد المنزلي «Cuttage Industry» على الرغم من أنها مسجلة رسميا وتمارس نشاطاتها بشكل قانوني ولكنها غير منظمة.

بناء على ما سبق يمكن تعريف المشروع الصغير بالمعايير التالية:

١ – المبادر التجاري أو عائلته أو شركاته يلعبون دورا مركزيا في جميع العمليات التجارية والإنتاجية.

٢ – الإنتاج يكون للأسواق المحلية بشكل رئيسي، ويستجيب ويلبي متطلبات مختلفة للأفراد والزبائن.

٣ – حجم الموجودات الثابتة، أو رأس المال المستثمر في حالة تأسيس مشروع جديد، يجب ألا يقل عن ٥٠,٠٠٠ دولار ولا يزيد عن ٣ مليون دولار.

٤ – عدد العاملين إلا إذا لم يتم تعريفه بشكل مختلف في كل بلد على حدة، يتراوح ما بين ٢٠ و١٠٠ عامل.

يتضح من هذا التعريف، انه يستثني المشاريع الصغيرة جدا والتي توظف ١٠ عمال فأقل، «Micro–Businesses» أو مشاريع الاقتصاد المنزلي أو غير الرسمي.

ثانياً: استخدام معايير نوعية في تعريف قطاع الأعمال الصغيرة:

١ – الإنتاج غير الممركز والاستناد إلى الأسواق المحلية:

عادة ما تكون المشاريع الصغيرة قريبة من مصادر المواد الخام، وكذلك من الأسواق وبالتالي فإن تكلفة المواصلات تكون أقل بكثير من منافسيهم الآخرين أصحاب المشاريع الكبيرة، إن هذا الوضع يعطي المشاريع الصغيرة ميزة أكبر من أصحاب المشاريع الكبيرة على الرغم من عدم تمتع هذه المشاريع بمزايا الانتاج الكبير Economy of Scale، إضافة إلى ذلك فإن المشاريع الكبيرة تتحمل تكاليف كبيرة على صعيد أبحاث التسويق والانتاج والعمليات التسويقية على عكس المشاريع الصغيرة، من الواضح أيضا ان قطاع الأعمال الصغيرة عادة ما ينتج للأسواق المحلية مستخدما المصادر والمهارات المحلية لذا فإن عدم مركزية قطاع الأعمال الصغيرة من شأنه تعزيز نسب الاستخدام وخاصة في المناطق الريفية.

٢ – المشاريع الصغيرة تلبي احتياجات مختلفة متباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتجات أو الخدمات:

إن ميزة أخرى هامة للمشاريع الصغيرة تتجلى في قدرتها على تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد من خلال تقديم منتجات أو خدمات مصممة خصوصاً لاحتياجات الأفراد المختلفة Customer–made–prodects، أي ان المشاريع الصغيرة تتميز بمرونة كبيرة على صعيد الانتاج، ويمكن ان تلبي احتياجات متباينة لشرائح مجتمعية مختلفة إذ إن هذه المرونة لا تتوافر لدى المشاريع الكبيرة حيث ان الانتاج يستند إلى مفهوم الانتاج الثابت Standard والكبير، على سبيل المثال، تجهيز أثاث منزلي مصنوع بطريقة يدوية أو أحذية مصنوعة بنفس الطريقة وهكذا، ان وجود هذه الميزة تخدم المجتمعات التي لا يوجد لديها أسواق كبيرة حيث ان الانتاج الكبير فيها تواضع.

٣ – الدور المركزي للمبادر التجاري:

ان العنصر البشري قد يعتبر أهم ميزة في المشاريع الصغيرة إن هذه الأهمية ناجمة عن الدور المركزي الذي يلعبه المبادر التجاري من خلال صفاته الشخصية أو مستوى التعليم المهني أو نقاط قوته أو المهارات أو الوسائل التي يستخدمها سواء بالانتاج أو الإدارة، إن هذه الصفة هي عكس ما هو موجود بالمشاريع الكبيرة حيث الاعتماد أكثر على التكنولوجيا الحديثة، ان المبادر التجاري في هذه الحالة منخرط بشكل كامل في العملية الانتاجية، إضافة إلى مهامه الإدارية والتجارية، والتي قد يتم انجازها أيضاً من خلال أفراد العائلة.

٤ – إن المبادر التجاري هو مالك ومدير المشروع الصغير:

ان المبادر التجاري التقليدي الذي ورث رأسماله أو وفره، لا يزال العنصر المهيمن في قطاع المشاريع الصغيرة، وفي هذه الحالة، فإن الإدارة وتحمل المخاطر التجارية لا تزال متمركزة في يد شخص واحد، والذي يصبح مركز كل النشاطات الانتاجية أو الخدماتية. هذا يختلف بطبيعة الحال عن الشركات المساهمة أو المشاريع الجماعية، حيث يكون الموظفون مسؤولين أمام حاملي الأسهم وليس لهم نفس القدر من حرية اتخاذ القرار.

٥ – الأساس العائلي للإنتاج:

لا يتوقع من «المبادر التجاري» أن يكون ملماً بكل عناصر العملية التجارية، بحيث يكون المدير العام ومدير الانتاج ومدير الأفراد والمحاسب ورجل المبيعات... الخ، حيث ستضعف هذه الشمولية من فعالية النشاطات المختلفة، إن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر معتاد في المشاريع الصغيرة، كونها تقدم مزايا عديدة أكثر، لقد دلت الاحصاءات أن ٩٠٪ من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي ٨٠٪ من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس.

٦ – استراتيجيات التعاون:

إن التعاون مع مؤسسات انتاجية أخرى، يقدم فرصا جديدة للمشاريع الصغيرة، التي نمت وكبرت بسرعة، بحيث أصبح من المتعذر على المبادر الفردي القيام بكل النشاطات المهنية المتعلقة بها. من الأمثلة التقليدية على نماذج التعاون، تعاونيات شراء المواد الخام، تعاونيات التخزين، تعاونيات التصدير... الخ، إن المشاريع المشتركة Joint–ventures هي نموذج آخر على التعاون خاصة ما بين المبادرين التجاريين، وقد يساهم في سهولة الوصول إلى أسواق جديدة وتكنولوجيا حديثة.

٧ – التعاقد من الباطن Sub–contracting:

إن التعاقد من الباطن قد يكون خيارا استراتيجيا لضمان بقاء واستمرار عمل المنشأة الصغيرة فالبضائع والخدمات قد تنتج آخر أو زبون آخر، يقوم ببيع هذا الانتاج لصالحه، لقد نشرت الكثير من الخبرات على صعيد التعاقد من الباطن وخاصة في الأعمال الصغيرة في اليابان وتم تعميمها، وأشارت هذه التقارير بشكل خاص إلى أهمية قيام بعض المشاريع الصغيرة وبتحضير بعض الخطوات الانتاجية للمنشآت الكبيرة التي من شأنها تعزيز الروابط القوية مع هذه المنشآت.

يتضح من خلال ما ورد من تعريفات أن هذا المصطلح، (المشاريع الصغيرة)، في تعريفات لها ذات دلالات كمية ونوعية في آن واحد، والتي من خلالها نستطيع اشتقاق وتكوين تصور محدد عن المقصود بهذا القطاع، ومع ذلك يمكن القول ان لهذا القطاع دلالات أوسع مما يمكن للتعريفات ان تحددها، دلالات ترتقي إلى مستوى الدور والوظيفة التي يمكن لهذا القطاع ان يلعبه في المجتمع وفي العملية التنموية، ومن بين أبرز الأدوار التي يمكن أن يلعبها هذا القطاع داخل المجتمع، ذلك الذي أكد عليه التقرير السادس الصادر عن »منظمة العمل الدولية» في جنيف في دورته رقم ٧٢ لعام ١٨٨٦، حيث جاء فيه ان المشاريع الصغيرة (تعتبر أول حلقة في سلسلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويلة، وانها تعمل على حفز التغيير الاجتماعي التدريجي والسلمي...).

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض وبشكل عام يعتبر جزءا من هذه المشاكل داخليا وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كل أنحاء العالم:

١ – تكلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

٢ – التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها، ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمال وأسعار المواد الأولية.

٣ – التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

٤ – الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥ – الضرائب: يعتبر نظام الضرائب إحدى أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توافر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

٦ – المنافسة: المنافسة والتسوق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

٧ – ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

«صنع في الكويت» هدف شبابي لجيل

قليل من الدعم يجعل من الصناعة

خاص - «الصناعة والتنمية»:

في وقت ترتفع فيه الجهود نحو استيعاب طاقات الشباب وتوجيهها بشكل مفيد لرفع روح الانتاج والعمل، وخلق معنى قوي لمفهوم المواطنة المبني على العمل والجهد، يبدو ان افكارا اكثر طموحا بدأت تطفو على المجال الصناعي الذي بات يجتذب الشباب النشط والراغب في التفوق.

"صنع في الكويت" كلمه باتت تداعب افكار صغار الصناعيين من مديري الشركات الصناعية والمصانع المبتدئة يتمردون عبرها على كل القيود والمعوقات التي تواجه الصناعيين الكبار والقدامى في الديرة منذ زمن طويل، حيث يبحث الشباب عن مخارج وبدائل تساعدهم في التفوق على انفسهم وعلى اسلافهم من رواد الصناعة الكويتية، الامر الذي اكده عدد من الشباب الذين انضموا مؤخرا لقاطرة الصناعة في البلاد بأفكار جديدة لا تعرف الحواجز والقيود باحثين عبر التكنولوجيا عن حلول تمكنهم من تخطي الصناعات المحلية والبحث عن تفوق عالمي يجعل من اسم الكويت "تريد مارك" معتمدة وموثوقا فيها يسعى الجميع شراء منتجاتها على خلفية الصناعات اليابانية في السيارات والالكترونيات والصناعة الالمانية في الماكينات والصناعات الايطالية والتركية في الملابس وغيرها من الصناعات التي باتت تنسب لدول.

ولا يخفى على احد ان الصناعة في الكويت تواجه من الصعوبات والمعوقات ما يجعلها بشكل مستمر دون المستوى المحلي، إلا أن شباب الغد من الصناعيين يرو ان بالجهد والجلد قد يغيرون وضع الصناعة إلى مستويات مختلفة عن اوضاع الواقع لتفخر بهم الكويت ويفخرون بصناعاتها.

وبعكس المتوقع رحب كبار الصناعيين بأفكار الشباب مظهرين فخرهم بشباب الكويت الذي يفكر في كسر القيود، متمنين ان يلقى هذا الشباب الدعم الحكومي الكافي للاستفادة من طموحهم في تعديل اوضاع الصناعة راجين ان تتلاشى معوقات الصناعة في الديرة، وان يكون هناك

جديد من الصناعيين يتقن الطموح

الكويتية "تريد مارك" TM

اهتمام اكبر بالعجلة الانتاجية في البلاد مما يعدل وضع ميزان الصادرات والواردات، ويفتح مجالات عمل حقيقي ومنتج للشباب بدلا من تحميل الجهاز الاداري الحكومي بمزيد من الوظائف الاضافية التي لا حاجة لها بالوزارات لتضاف على حجم البطالة المقنعة العملة في الحكومة.

ورغم كل التفاؤل والحماس في الاصوات الشبابية وبعض رواد الصناعة من الجيل القديم كانت هناك بعض الآراء التي رأت أن الكويت ليست من البلدان التي تمتلك فرصًا كبيرة لإقامة المشاريع الصناعية وجعلها أحد ركائز الاقتصاد الوطني، إلى جانب النفط و الاستثمارات الأخرى، خاصّة وأن الاقتصاد الكويتي يعتمد بنسبة ٩٥ في المئة على المدخلات النفطية دون اي معطيات اقتصادية الأخرى.

ولم ينكر اصحاب هذا الراي الواقعي نسبيا أن الكويت تمتلك العنصر البشري والمقوّمات الاقتصادية اللازمة لقيام المشروعات الصناعية، إلا انهم أكدوا على أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الدعم للشباب والقضاء على الروتين، وخلق بيئة اجتماعية مناسبة لتقبّل هذه الأفكار الطموحة، علاوة على إقرار قوانين تسهّل على الشباب إقامة المشاريع، ومساندتهم بداية من إنشاء المشروع وحتى تسويق المنتجات والصناعات.

من جانبها استطلعت مجلة الصناعة والتنمية اراء عدد من المدراء الشباب في بعض الشركات الصناعية واصحاب المصانع الجديدة وعدد من رؤساء مجالس الادارات للشركات الكبرى والمختصين الذين واجهوا معوقات الصناعة في الكويت لأعوام فكان التعليق الاكثر شيوعا في اجوبة كل من تحدث ان فكرة دعم الصناعة المحلية وترسيخ ورفع شأن المنتجات الكويتية لتصبح مطلوبة لجودتها، لأنها صنعت في الكويت هدفا شبابيا سهل التحقيق ببعض الجهد والدعم إلا انه ايضا هدف صعب المنال في ظل الظروف الصناعية الحالية للبلاد، مما قد يؤثر سلبا على الطموح الايجابي للشباب، وبطرح الفرصة للمشاركين للتعبير عن ارائهم كانت آراؤهم على النحو التالي :

في البداية قال رئيس مجلس ادارة شركة «الرميض» لصناعة البلاستيك والفيبر فواز الرميض وهو احد الشباب حديثي العهد بالمجال الصناعي في الكويت ان الصناعة الكويتية لن تستمر على حالها خلال الايام المقبلة مستبشرا بارتفاع معدل الاهتمام الحكومي والدعم المادي والمعنوي المقدم للصناعات الصغيرة ولشباب الصناعيين بناء على توجيهات حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه، مؤكدا ان الصناعة الكويتية على موعد مع العالمية خلال سنوات قليلة، موضحا ان الهدف المنشود قريب المنال عبر قليلا من الاصرار والعمل الدؤوب والرغبة الفاعلة من قبل الشباب الذين يتلقون الآن دعما بشكل كبير بعكس الصناعيين في العصر الماضي، الامر الذي قد يمكنهم من خوض مرحلة جديدة لاقتصاد البلاد.

وبروح شبابية تقدم الرميض بالشكر الى الجيل القديم ورواد الصناعة الكويتية على ما بذلوه لتشكيل كيان القطاع ومحاربتهم لكل الظروف الصعبة للقطاع، مؤكدا ان الخبرات السابقة ستكون الركيزة الاساسية التي يعتمد

الرميض: بالعمل والإصرار نستطيع المنافسة في الأسواق العالمية

عليها الشباب في تطوير حال الصناعة الكويتية لتخطي مرحلة المحلية وصولا الى الاسواق الخليجية والعالمية، وهو الامر الذي يراه الرميض قريب المنال خاصة بعد ان تخطت عدد من صناعات الكويت الحدود نحو الدول الخليجية، ولاقت من الاستحسان مع جعلها تصنف ضمن افضل المنتجات في الاسواق الخليجية.

وعن مميزات المرحلة الجديدة قال الرميض ان الجيل الجديد من الصناعيين في الكويت يعد محظوظا لما يتوافر لديه من تكنولوجيا ومستويات تعليم وعقول مجتهدة، بالإضافة الى مراجع قوية من خبرات الآباء والاجداد من الصناعيين، وهي مميزات ترفع من فرص نجاحه في خوض التجربة الصناعية وتحقيق هدف منشود بجعل الصناعة الكويتية فخرا لكل كويتي.

واضاف الرميض ان جيله من الصناعيين ينتظر اليوم الذي ستشهد فيه الاسواق العالمية طلبا على المنتجات الكويتية لجودتها الفائقة واسعارها المعقولة، مؤكدا ان «صنع في الكويت» ستكون قريبا «تريد مارك» تعبر عن جودة المنتج وترفع من الاقبال على المنتجات ، معطيا امثلة على دول نهضت صناعيا في

العصور الماضية كألمانيا التي اشتهرت بصناعة الماكينات واليابان التي اشتهرت بصناعة الالكترونيات والسيارات وغيرها من الدول التي اصبحت رائدة في بعض الصناعات، ومن ثم توسعت في قاعدة صادراتها ، موضحا ان الكويت مرجحة للتفوق في مجال مواد البتروكيماويات والبلاستيك والفيبر وغيرها من الصناعات التي تدخل بها مشتقات النفط تلك المادة الخام المتوافرة بقوة في البلاد.

طموح منشود

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة السكب عادل رشيد البدر ان اسم الكويت يستحق ان يبذل من اجله كل غال وثمين، مسجلا اعجابه بطموحات الشباب الصناعي الجديد ومتمنيا من الله ان يوفقهم، وان تساعدهم الظروف على تحقيق امالهم.

وكأحد الصناعيين العاملين في البيئة الصناعية الكويتية منذ زمن وجه البدر نصيحة للشباب بعدم الاندفاع والاستناد الى خبرات وتجارب السابقين لتفادي بعض المعوقات التي قد تواجههم باستمرار، متمنيا ان يكون حظ الجيل الجديد اكثر من حظ جيله الذي بدأ من الصفر في مواجهة صعوبات كادت ان تقضي على الصناعات الكويتية في العصر الحديث بعد ان كانت مفخرة آسيا في العهد الماضي.

البدر : قليل من الدعم الحكومي لطموح الشباب يحقق الحلم الصناعي الواعد

واوضح البدر اهمية النظر بعين الجد الى طموح الشباب، مؤكدا ان قليلا من دعم الحكومة لهؤلاء الشباب قد يحقق الحلم الواعد، ويجعل من الصناعة الكويتية مفخرة للعالم كله في بعض المجالات، مرجحا ان تكون الصناعات النفطية في مقدمة المجالات المرشحة للنمو لما تتمتع به الكويت من توافر المواد الخام النفطية، قائلا :« ان الكويت قادرة على قيادة هذه الصناعة عالميا في حال اطلاق العنان للصناعيين عبر توفير الاراضي اللازمة وتقديم الدعم المادي والمعنوي والخدمي المطلوب للمصانع». وهو الامر الذي اتفق عليه معظم الصناعيين حيث يرون في معوقات الصناعة بالكويت سدا منيعا يمنعهم من الانتاج والعمل الطبيعي فضلا على التفوق او التمييز في اي صناعة.

ورغم كل ما تعانيه الصناعة الكويتية من ضعف الاهتمام الحكومي وضخامة البيروقراطية المستندية وقلة الاراضي وغيرها من المعوقات ، وجه البدر كلمة لشباب الصناعيين بعدم اليأس والاستمرار في طموحاتهم التي بات تحقيقها سهلا في الايام الحالية بعد توجيهات حضرة صاحب السمو امير البلاد بالإصغاء الى افكار الشباب، وهو الامر الذي ترجم في عدد من الحركات والمؤتمرات واللجان الشبابية كمشروع «الشباب الوطني» ومشروع «كويتي وافتخر» واللجنة الدائمة لرعاية المهارات والمواهب الشبابية وغيرها من التحركات الحكومية لدعم افكار الشباب عبر مؤسسات الدولة، الامر الذي ينبأ بالكثير من الخير في المرحلة المقبلة على ايدي شباب الكويت الواعد والطامح.

وتوقع البدر ان الصناعة الكويتية ستشهد الكثير من التطور خلال السنوات المقبلة على ايدي الشباب الكويتي الذي بات يتفوق عالميا بالفعل في عدد من المجالات العلمية والثقافية واظهر قدرات ومهارات

ضخمة في مجال الاختراعات الامر الذي يجعله مؤهلا لغزو العالم بصناعات متطورة تحمل شعار «صنع في الكويت»

تفوق واقعي

ومن جانبه أكد مدير عام شركة الاتحاد لصناعة مواد البناء احمد النوري لـ "الصناعة والتنمية" ان منتجات الكويت من مواد البناء مطلوبة خليجيا وعربيا بعد ان اثبتت صلابتها وجودتها على مدار السنوات الماضية، مما يجعل علامة "صنع في الكويت" بمنزلة إضافة لأي منتج من منتجات شركات مواد البناء يسهم في رفع مبيعاته ويشجع العميل على شرائه وهي حقيقة على ارض الواقع بالنسبة لمواد البناء ومنتجات البتروكيماويات الكويتية.

وأشار النوري الى مميزات عدة وفرتها الدولة محليا لضمان تفوق تسويق المنتجات الصناعية المحلية داخل الكويت مثل اعطاء المنتج المحلي الاولوية في العقود الحكومية، وذلك في حدود ١٥ ٪ زيادة عن سعر المنتجات الاجنبية مما يتيح الفرصة للشركات الصناعية الكويتية التسويق محليا والدخول في منافسة مع منتجات عالمية ذات جودة عالية واسعار منخفضة.

وأكمل ان الدولة تساعد الشركات الصناعية ايضا بأشكال مختلفة كالإعفاءات الجمركية على الماكينات المستوردة وعلى المنتجات المسوقة خليجيا وعربيا، وهو الامر الذي جعل المنتج الكويتي

النوري :
تفوق الكويت في بعض الصناعات خليجيا حقيقة على أرض الواقع

مطلوباً خليجيا وعربيا بنسب عالية تفوق ٦٠ و٧٠ في المئة من حجم بعض الاسواق الخليجية كالسوق السعودية على سبيل المثال، والتي تستحوذ فيها منتجات الكويت للبتروكيماويات ومواد البناء على نسبة عالية جدا من احتياجات السوق، مشيرا الى تجارب الاجتماعات بين مجموعة من الصناعيين في الكويت وبترشيح من الهيئة العامة للصناعة والغرفة التجارية للمنطقة الشرقية في السعودية، والتي شارك فيها كأحد اعضاء الوفد الكويتي حيث شهدت الاجتماعات اشادة كبيرة بجودة المنتج الكويتي ورغبات بالتعاون والاستفادة من الفكر الانتاجي الكويتي.

وأوضح ان الدعم المستمر من الدولة للشركات الصناعية يسير ضمن منظمة ايجابية شكلتها الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، علاوة على تصدر الكويت في مبادرات المؤتمرات الاقتصادية للعالم العربي مما يخلق جو عمل نشط بشكل مستمر في البلاد ويساعد في تسويق المنتج الوطني على المستوى العربي والخليجي.

وعن طموح الجيل الجديد والنصائح الصادمة للطموح من الجيل القديم ، قال النوري ان الجيل القديم من الصناعيين بدأ حياته العملية في الصناعة كمغامرين في مجال جديد لم يسبق ظهوره بشكله المميكن الحالي من قبل على ارض الكويت مما جعلهم يواجهون صعابا ومعوقات لم يعتد التاجر الكويتي على خوضها، وقد تحولت المغامرة الى طفرة صناعية بالسبعينيات، وهو ما يحسب للجيل القديم الذي خلق صناعة في مواجهة ظروف قاسية وامكانيات تكنولوجية محدودة، اما الجيل الجديد والذي بدأ يقبض على زمام الامور خلفا لآبائهم الصناعيين فقد دخلوا المنظومة الصناعية على ارض صلبة وبإمكانيات الكترونية متطورة بلا حدود مما جعل طموحهم يتخطى السقف المعتاد الذي سعى الآباء اليه في العصر الماضي، وهو الامر الذي يجب ان يلقى اهتمام ودعم الدولة لمزيد من ازدهار الصناعة الكويتية وتسويقها محليا وخليجيا وعالميا.

وفي نهاية حديثه أكد النوري ان على الجيل الجديد الاستفادة من خبرات الآباء وكبار الصناعيين فيما دعا الكبار لتفهم الطاقات الشبابية والطموح

الايجابي لجيل جديد يسعى للوصول بالصناعة الكويتية الى العالمية.

المعوقات قائمة

وبرؤية مختلفة قال محمد الهاملي مدير عام شركة البراق للصناعات المعدنية إن الوضع الحالي في البلاد لا يشجع على نمو الصناعة وتطورها، موضحا مجموعة من المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية في بداية عملها باختلاف احجامها، حيث تبدأ المعاناة بانتظار تخصيص الارض وتوفير خدماتها ومرافقها والموافقات الروتينية من العديد من الجهات والمصالح الحكومية، وهي جميعا معوقات تكلف الشركة الجزء الاكبر من رأس مال التأسيس قبل الدخول في متعلقات اساسية بمبنى المصنع او ماكيناته.

وطالب بالعمل على تسهيل الاجراءات التأسيسية للمشاريع الصناعية وتوحيد جهات التراخيص ودعم الشباب معنويا عبر مساندات حكومية تزيد من سرعة الاجراءات مما يتيح الفرصة امام المشاريع الصناعية الصغيرة للعمل بأسرع وقت والبدء في تغطية تكاليف التأسيس،

الهاملي : المعوقات لاتزال قائمة والوضع الحالي لايشجع على نمو الصناعة

وهو الامر الذي يجعل الصناعة الكويتية تستفيد من كامل جهد وحماس الشباب بعكس الوضع الحالي الذي يطفئ حماس الشباب بإجراءات روتينية تطول لسنوات وتضاعف من التكاليف التأسيس للمشاريع الصناعية الجديدة.

وأكد الهاملي ان الشباب الكويتي قادر على خلق فارق كبير في مجرى الاداء الصناعي للبلاد، متوقعا ان يشهد المنتج الكويتي طفرة تسويقية في المرحلة المقبلة في حال زيادة الدعم للقطاع خاصة عبر تشجيع الشباب بشكل ملموس وسريع يزيد من حماسهم، ويجعل القطاع يستفيد من طاقاتهم وافكارهم الابداعية بدلا من تكتيف ايديهم بإجراءات روتينية تنفرهم من الاستثمار الصناعي وتدفعهم للتصنيع خارج البلاد او الخروج من القطاع الي قطاعات استثمارية اخرى التمويل والعقار، وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاكثر مرونة.

وعن فكرة الخروج من المحلية ومنافسة المنتجات العالمية رأى الهاملي انها ليست بالفكرة المستحيلة، خاصة ان المنتجات الكويتية باتت معروفة ومطلوبة في عدد من الاسواق العربية، متوقعا ان يرتفع المستوى عربيا، ومن ثم عالميا خلال المرحلة المقبلة، خاصة وان عددا من الاسواق الدولية كانت تعتمد على منتجات عربية توقفت بسبب أحداث الثورات العربية.

أفكار شبابية قد تضع الصناعة الكويتية على الخارطة الدولية

الشباب الكويتي لديه أفكار وإبداعات كثيرة من خلالها استطاع أن يبتكر الكثير من الصناعات، ويطور الكثير من الخدمات والصناعات الموجودة، فداخل حاضنة الشويخ الصناعية هناك الكثير من هذا الشباب الذي لديه هذه الأفكار والإبداعات التي ترقى إلى مستوى المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغيرة، فالمشروعات الصغيرة هي إحدى أهم القطاعات التي تستطيع أن تنهض بالتنمية داخل أي بلد في العالم.

حسين السالمين شاب حاصل على بكالوريوس هندسة من الولايات المتحدة الأميركية وصاحب مشروع مصنع لصناعة الموتوسيكلات داخل حاضنة الشويخ الصناعية.

يروي حسين ان فكرة المشروع عبارة عن صناعة الموتوسيكل كامل الأجزاء صناعة كويتية، لا يدخل فيه أي مكونات أو أجزاء أخرى، غير أنه بالكامل صنع في الكويت، والفكرة لديه منذ عودته من دراسته في الولايات المتحدة الأميركية، حيث بدأ الاهتمام بالموتوسيكل، وفكر كيف يمكن الاستفادة من حبه وعشقه للموتوسيكل عبر تصنيع واحد خاص به، ويكون مصنوعاً بالشكل الذي يريده، فعكف على قراءة العديد من الكتب الخاصة بصناعة الموتوسيكلات، وخطوة بخطوة تكونت لديه المعرفة الكافية بمكوناته، وكيفية الفك والتركيب، وكيف يتم تصنيعه من الاجزاء الميكانيكية والكهربائية، وبدأ بالفعل في عمل بعض التصاميم والاشكال الخاصة بالموتوسيكل.

لم ير السالمين فكرة صناعة موتوسيكل كويتي كفكرة صعبة حيث تتوافر كل متطلبات المشروع داخل الكويت، وقد تمكن من تصنيعه وتركيبه أيضاً، مؤكدا بتجربته أن الكويت لديها الكثير من ابنائها الذين لديهم الكثير من الابتكارات والاختراعات، ولكن لا يعرف احد عنهم شيئاً بسبب عدم إلقاء الضوء الاعلامي عليهم، موضحا كيف تحولت ورشته الى مكان للإبداع والابتكار ومركز لتعليم الشباب الكويتي فك وتركيب مكونات الموتوسيكل.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

«المواصفات القياسية العربية الموحدة.. تعزيز للتجارة العربية البينية»

تحتفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) وأجهزة التقييس العربية يوم ٢٥ مارس من كل عام باليوم العربي للتقييس مساهمة منها في جهود التوعية والتعريف بأهمية أنشطة التقييس في مختلف مناحي الحياة.

وقد اختارت أجهزة التقييس العربية في إطار اللجنة الاستشارية العليا للتقييس التابعة للمنظمة، الاحتفال بهذه المناسبة في هذا العام تحت شعار «المواصفات القياسية العربية الموحدة.. لتعزيز التجارة العربية البينية» وللتأكيد على أهمية المواصفات وأنشطة التقييس الأخرى في تسهيل التجارة وإزالة العوائق الفنية أمامها خاصة أن الدول العربية قد قررت على مستوى القمة أنه سيتم هذا العام إزالة جميع المعوقات لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانطلاق نحو الاتحاد الجمركي عام ٢٠١٥.

إن إحدى ركائز التجارة البينية هو الاعتراف المتبادل بالمواصفات القياسية العربية، لما لها من أهمية قصوى، بدءاً بسلامة الغذاء ومستويات السلامة في الأجهزة الكهربائية والمنزلية، مروراً بمواصفات أعمال التصميم والصيانة والإدارة البيئية والجودة والتجارة الالكترونية والانترنت والمعاملات المصرفية والنقل، وانتهاءً بالمبادلات التجارية والصناعية التي تتم جميعها وفق أدلة وتوجيهات وأنظمة تحددها المواصفات بدقة، كما أن نشاط القياس والمعايرة وفق المواصفات الدولية، يضمن حقيقة جودة إعداد هذه المواصفات والتحقق من مطابقتها، حيث تشكل مواصفات

محمد بن يوسف

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الفحص والمعايرة وإجراءات التحقق من المطابقة أساساً لاتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة بما ييسر تبادل السلع والخدمات.

إن من أهم مقومات نجاح التجارب التي مرت بها العديد من التكتلات والتجمعات الإقليمية هو تنسيق وتوحيد الجهود في مجال المواصفات والمقاييس ونظم الجودة، وذلك للتغلب على المشاكل والصعوبات التي تعوق التجارة البينية فيما بينها، وهو ما سيخلق فرصاً استثمارية وظيفية في المنطقة العربية، خصوصا وأن معدلات البطالة في المنطقة العربية تعتبر تحديا سياسيا واجتماعيا، وهذا يتطلب تحسين الوضع في هذه المنطقة، من خلال خلق وظائف جديدة عبر ترويج الأعمال والمشاريع ودعم التجارة، ومن هنا كانت الضرورة ملحة لإعداد مواصفات قياسية عربية موحدة من شأنها أن تساهم في تحرير التجارة العربية البينية، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهو ما دعا المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إلى التركيز مؤخراً على اعتماد عدد كبير من المواصفات القياسية العربية، وتبني عدد آخر من المواصفات الدولية لمختلف السلع والخدمات. وبهذه المناسبة يسعدني أن أشيد بجهود أجهزة التقييس العربية وتعاونها مع المنظمة في مختلف مجالات التقييس والجودة، وأن أشير إلى أهم ما حققناه في سبيل تطوير البنية التحتية للجودة في الدول العربية:

- اعتماد ٩١٩٦ مواصفة قياسية عربية موحدة منها ٢٤٩١ مواصفة قياسية عربية و٦٧٠٥ مواصفات متبناة بلغتها الأصلية متوافقة مع المواصفات الدولية، وتطوير أسلوب إعداد واعتماد هذه المواصفات عبر القاعدة التفاعلية وإعداد قواعد بيانات المواصفات المعتمدة.
- إنشاء الجائزة العربية للجودة، التي تهدف إلى تشجيع المنشآت في مختلف القطاعات على رفع مستوى أدائها وترشيد تكاليفها وزيادة جودة منتجاتها، باعتمادها على مواصفات ملائمة تجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- إنشاء ودعم الجهاز العربي للاعتماد، الذي حقق انجازات هامة خلال الفترة القصيرة الماضية والذي يصادف الاجتماع الثاني لجمعيته العمومية اليوم العربي للتقييس هذا العام.

تحتفل باليوم العربي للتقييس تحت شعار :

- عقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية للبرنامج العربي للمترولوجيا القانونية ARAMEL والاجتماع الأول للجمعية العمومية للبرنامج العربي للمترولوجيا العلمية والصناعية وتشكيل أعضاء اللجنة التنفيذية ومجموعات العمل التي شرعت في وضع خطط عمل البرنامجين ARAMET، وتشكيل أعضاء اللجنة التنفيذية ومجموعات العمل التي شرعت في وضع خطط عمل البرنامجين.
- وضع منظومة عربية لتقييم المطابقة تتضمن خطة عمل قابلة للتنفيذ سيشرع في تنفيذها خلال الشهور القليلة القادمة.
- إعداد برنامج سلامة الغذاء وإعداد مواصفات قياسية عربية موحدة للسلع الغذائية الذي سيشرع في تنفيذه خلال العام الحالي.
- الشروع في تحديث الاستراتيجية العربية للتقييس للفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠١٨) انطلاقا من التقدم الحثيث في تنفيذ الاستراتيجية الحالية، والتي تجاوزت انجازاتها الأهداف المنشودة في بعض المجالات.

إن الأوضاع الجديدة التي تعيشها منطقتنا الآن، والتطورات الاقتصادية العالمية، وانتشار العولمة واتساع السوق التجارية، والتسارع في بناء المجتمعات الصناعية الضخمة والتكتلات الاقتصادية، وإجراء البحوث العلمية وتطبيق نظم الجودة، يتطلب منا جميعا، إعادة دراسة خططنا الوطنية والقومية ووضع البرامج وإيجاد الآليات لتكون المواصفات القياسية أكثر التصاقا بمتطلبات هذه المرحلة.

على صعيد آخر هام، فإن تكثيف المشاركة في إعداد المواصفات القياسية العربية الموحدة واعتمادها كمواصفات وطنية في مختلف الدول العربية، سيسهم بلا شك، في تقليص حجم الفجوة بين عدد المواصفات الوطنية والمواصفات التي تلبي احتياجات التجارة العربية البينية وتنمية الصادرات العربية للسوق الدولية.

ختاماً، لا يسعني إلا إن أتوجه بوافر الشكر والتقدير وأطيب التهاني والتبريك، إلى جميع العاملين في أجهزة التقييس العربية الذين لا يألون جهداً لتجسيد شعار اليوم العربي للتقييس لهذا العام، لأجل الوصول إلى منتجات عربية ذات قيمة مضافة حقيقية وجودة راقية تنافس في الأسواق المحلية والدولية، وخدمات متميزة عالية المستوى تسهم حقيقة في دعم اقتصادات الدول العربية وتحقق التكامل فيما بينها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البحرين تستضيف الاجتماع الخامس عشر للجنة والاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الفرعية

رحبت رئيسة اللجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية والمعدنية، السيدة/ سلوانة عبدالمحسن بالسادة الحضور حيث انعقد الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية والمعدنية، والاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الفرعية الخليجية لمواصفات المركبات والاطارات بمدينة المنامة، وقد أشرفت أمانة اللجنة الفنية التي تتولاها مملكة البحرين/إدارة المواصفات والمقاييس/وزارة الصناعة والتجارة على تنظيم الاجتماع. حيث يعقد اجتماع اللجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية بشكل دوري مرتين في السنة أو حسب الحاجة لعقده، ويكون مستوى الحضور من مسؤولين مختصين ومهندسي أجهزة التقييس الوطنية في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد اخرجت اللجنة أهم التوصيات التي تم الاتفاق عليها، وهي الموافقة على رفع موضوع ذكر سنة اصدار المواصفات الدولية المتبناة في بند المراجع التكميلية للمشاريع الخليجية الى اللجنة العامة للمواصفات بالتوجيه لما تراه مناسباً، حيث ان هناك بعض المواصفات الدولية تنص في بند المراجع التكميلية على ضرورة إبقاء سنة الإصدار. والموافقة على مقترح ممثل دولة الامارات بشأن تقديم شهادات تقديرية للأعضاء للجنة الفرعية للمركبات والاطارات.

يقوم الأعضاء بمراجعة المشاريع المرحلة خلال فترة لعام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١م والمدرجة في رابط المشاريع خلال فترة شهرين لتحديد موقفهم من تلك المشاريع والإفادة عبر المنتدى بالنتائج لمناقشتها في الاجتماع القادم.

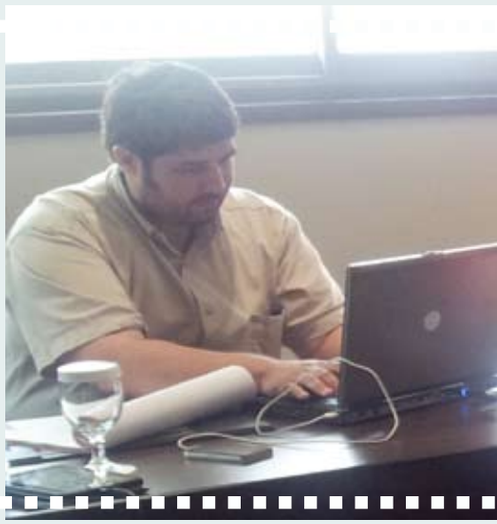

الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية الخليجية لمواصفات المركبات والإطارات

تقوم الامانة العامة بتقديم مقترح لتحديث اللائحة الفنية الخليجية ٤٢ ، وسيتم عرضه على مجموعة العمل لدراسته واتخاذ اللازم بشأنه ، مع الأخذ في الاعتبار:

١ – الاستفادة من مواصفاتUN/ECE لأنها تمثل متطلبات تم اعتمادها من قبل تجمع اقتصادي دولي له وزنه يلزم الأخذ بالاعتبار له.

٢ – عند إعداد اللوائح الفنية الخليجية بالاسترشاد بمتطلبات UN/ECE يلزم عدم تعارضها مع مواصفات ومتطلبات الدول والتجمعات الاقتصادية خاصة تلك التي لديها علاقة بالسوق الخليجي.

٣ – أن أسلوب التطبيق الوارد بها لا يتناسب مع العديد من الدول المصنعة ولذلك يتم تبني النظام المعمول به حاليا.

تم أخذ العلم والاحاطة من قبل الدول الأعضاء، علماً بأن ممثل الامارات أفاد بأنه قد تم تحديث مواصفات الديزل لتطابق متطلبات EUR٥، وبأنه جار حاليا تحديث مواصفات البنزين لتطابق متطلبات EUR5 منتصف ٢٠١٣م. وتكليف ممثل الهيئة برفع الموضوع للجنة النفط والغاز والامانة العامة لدول مجلس التعاون خلال اسبوعين من تاريخه، لتحديد الموقف الحالي للدول الاعضاء بالنسبة لجودة الوقود والخطط المستقبلية.

تقوم أمانة اللجنة بمناقشة مقترح دولة الكويت إلزام مستشعر لرادار طويل المدى للحفاظ على المسافة مع السيارة الأمامية (ACC) في الاجتماع القادم مع جاما على أن يتم موافاة الاعضاء بالمخرجات من خلال المنتدى، كما تحث أمانة اللجنة الدول الأعضاء بتزويدها بإحصائية حوادث الطرق ومسبباتها لعام ٢٠١٢م.

الرياض استضافت الاجتماع الرابع للجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات إنتاج ونقل وتوزيع المياه TC10

انعقد الاجتماع الرابع للجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات إنتاج ونقل وتوزيع المياه TC10 في المملكة العربية السعودية لمتابعة أنشطة اللجنة الفنية الخليجية خلال الفترة ١٣-٢٠١٣/١/١٤م.

وقد اشرفت على تنظيم الاجتماع ورعايته: الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس (أمانة اللجنة)

- **وقد ضم وفد دولة الكويت كل من:**

م. أيمن الزيد عضو اللجنة من الهيئة العامة للصناعة

م. منير رمضان عضو اللجنة من وزارة الكهرباء

م. طلال المسلم عضو اللجنة من وزارة الكهرباء

م. راشد الدقباسي عضو اللجنة من وزارة الكهرباء

وقد شاركت كل الدول الأعضاء وحضر ممثل من الأمانة العامة لهيئة التقييس الخليجية ما عدا مملكة البحرين والجمهورية اليمنية .

- **هدف الاجتماع:**

متابعة أنشطة اللجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات انتاج ونقل وتوزيع المياه.

- **وقائع الاجتماع وما تم فيه:**

- تمت متابعة توصيات محضر الاجتماع الثالث السابق.
- تم استعراض التوصيات والقرارات الخاصة باللجنة في محضري الاجتماع الثامن عشر للجنة العامة للمواصفات واجتماع المجلس الفني الثامن والعشرين.
- تمت مناقشة واستعراض جميع المشاريع المرحلة من خطة ٢٠١١م ومشاريع خطة ٢٠١٢م وعليه تم الاتفاق على:
- حذف عدد ٤ مشاريع سبق اعتمادها كمواصفات قياسية خليجية.
- رفع عدد ١٩ مشروع تبني من خطة ٢٠١٢م للاعتماد.
- تمت مناقشة المواصفات الفنية الخاصة بوحدات تحلية المياه بالتبخير الوميضي MSF ووحدات التحلية متعددة التأثير MED.
- تم الاتفاق على خطة اللجنة لعام ٢٠١٣ المكونة من عدد ٤٢ مشروعا كما هي مذكورة في محضر الاجتماع.
- تتكون خطة الكويت من ٩ مشاريع تبني بلغتها بالإضافة الى مشروعين اعداد مرحلين من الخطة السابقة للجنة.
- تم تحديد موعد الاجتماع القادم الخامس للجنة بتاريخ ٩-٢٠١٣/٩/١٠م.

G.R.P TANKS

NEAMA

KUWAITI
PRODUCT

نعمة

عملاق الخزانات العازلة

Al-Shuwaikh Industrial- Block B -Intl. ST.
Tel.: 24839402 / 24839403 - Fax: 24839401
Website: www.unitedneamagroup.com
E-mail:info@unitedneamagroup.com

فريق الهيئة العامة للصناعة لكرة القدم يحرز المركز الثاني لدوري الوزارات

أحرز فريق الهيئة العامة للصناعة لكرة القدم المركز الثاني في بطولة دوري الوزارات والتي نظمتها الهيئة العامة للشباب والرياضة، وفي حدث غير مسبوق تأهل فريق هيئة الصناعة للدور النهائي بعد خوض ٨ مباريات بدون أي خسائر وقابل وزارة الأوقاف في المباراة النهائية والتي نقلت عبر وسائل الإعلام على الهواء مباشرة.

وذلك تحت رعاية نائب مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة السيد/حمود فليطح الشمري وحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/ م. براك عبدالمحسن الصبيح.

والتي أقيمت على ملاعب استاد الصداقة والسلام بنادي كاظمة الرياضي وتوج فريق وزارة الأوقاف كأس البطولة لحصوله على المركز الأول إثر تغلبه على هيئة الصناعة (١ – ٠) بعد احتساب ركلة جزاء في الدقيقة الأولى من عمر المباراة، كما توج فريق الهيئة العامة للصناعة لحصوله على المركز الثاني.

حضر اللقاء مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/ براك الصبيح والوكيل المساعد السيد/ محمد فهاد العجمي والسادة / البنك التجاري الراعي الرسمي للأنشطة الرياضية بالهيئة العامة للصناعة.

وقد أعرب رئيس اللجنة الرياضية بالهيئة السيد/ سالم المهنا عن سعادته للإنجاز الذي حققته الهيئة العامة للصناعة، وبالأخص الرياضية على وصولهم إلى الدور النهائي وإحراز المركز الثاني وحصولهم على لقب أفضل حارس مرمى، وأكد المهنا على أن هذا الإنجاز لم يأت من فراغ ولكن بتخطيط ودراسة ومتابعة أعدت من قبل اللجنة الرياضية.

وشكر رئيس اللجنة مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/ براك الصبيح على حضوره ومتابعة الفريق في المباراة النهائية، كما وجه الشكر لكل من ساند فريق الهيئة وبالأخص أعضاء اللجنة الرياضية الذين قدموا كل ما هو مطلوب من مهام وكلت لهم بكل اخلاص.